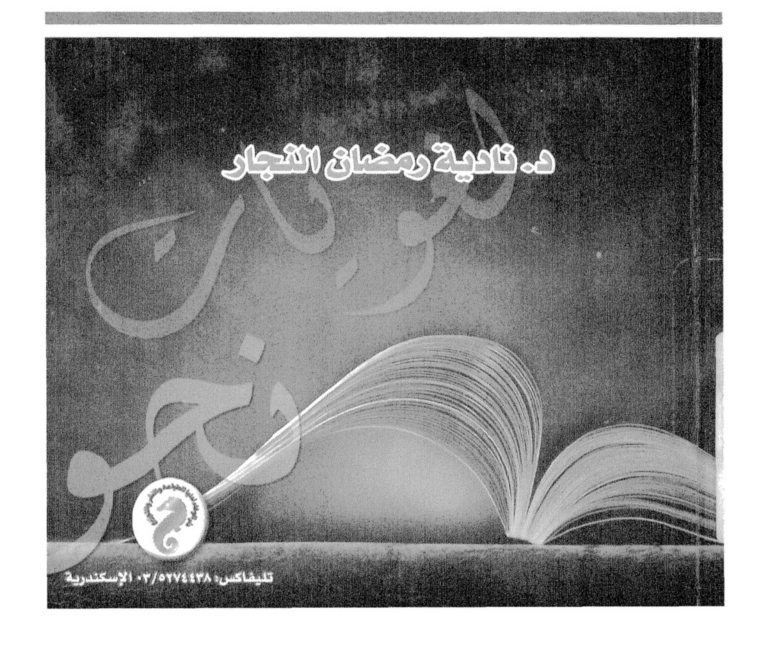
أبحاث نحوية ولغوية



إهــــــــداء2006

دكتورة / نادية رمضان النجار

القاهرة

أبحاث نحوية ولغوية

القسم الأول

د. نادية رمضان النجار
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
بكلية الآداب - جامعة حلوان

الطبعة الأولى
٢٠٠٦ م

الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية



المقدمة

اللهم صلى وسلم وبارك على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد:

فهذه مجموعة دراسات وأبحاث نحوية ولغوية، قمت بها خلال سبع سنوات، تعرضت فيها لعدة مناهج لغوية حديثة، وقد حرصت من خلالها على الجمع بين التراث العريق والمناهج الحديثة، محاولةً إبراز ما في تراثنا النحوى، والمعجمى من كنوز وذخائر، تؤكد دون شك ثراء اللغة العربية، ومرونتها، واستيعابها لجميع المناهج اللغوية الحديثة ، فهى لغة من أغنى اللغات يتكلمها عدد كبير من العالم .

وقد اشتملت هذه الدراسات على قسمين :

أولهما : دراسات نحوية ولغوية وتحتوى على ثلاث دراسات تتمثل في:

١-التضام والتعاقب في الفكر النحوى، والذى يدور حول أهم علاقة من العلاقات التركيبية التي تعد المحور الأساسي الذى يدور في فلكه جل الظواهر النحوية والمقصود بالعلاقات التركيبية هنا تواؤم المفردات بعضها مع بعض، أو بمعنى آخر مناسبة الكلمة لما يجاورها. وينقسم التضام إلى تضام إيجابى يتمثل في الاختصاص والافتقار، وتضام سلبى يتمثل في الفصل والاعتراض، ويمكن أن نطلق على القسم الثانى منهما عوارض التضام. أما التعاقب فقد وضحت فيه الفرق بينه وبين الإنابة، وأثرت مصطلح الإنابة للأسماء، والتعاقب للحروف، والإغناء للأفعال .

٢-قواعد الحذف والمنهج التحويلى وقد جاء عرض البحث في قسمين :

أولهما : تناولت فيه القواعد الإجبارية للحذف عند التحويليين مقارنةً بينهم وبين النحاة التقليديين، مبينةً أوجه التقارب والاختلاف بينهما .

ثانيهما : عرضت فيه القواعد الاختيارية للحذف وجاءت في سبع قواعد، متناولةً في كل واحدة منها رأى التحويليين مقارنةً برأى النحاة التقليديين راصدةً ما بينهما من تشابه واختلاف .

٣- الزيادة في الفكر النحوى، وتناولت ظاهرة الزيادة بين القدماء والمحدثين، فجاء عرض المادة في قسمين :

القسم الأول : درست فيه زيادة الحروف ك (حروف الجر - حروف العطف) .

القسم الثاني : عرضت فيه زيادة الضمائر ولاسيما (ضمير الفصل) مبينةً آراء القدماء والمحدثين فيه ذلك .

ثانيهما : دراسات دلالية ومعجمية وتشتمل على ثلاث دراسات تتمثل في :

١-الظواهر الدلالية والمعجمية عند الدكتورة بنت الشاطئ، وقد قسمته إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : تناولت فيه ظاهرة الترادف مبينةً موقف الدكتورة بنت الشاطئ منه، مثبتةً عدم وجوده في القرآن الكريم .

القسم الثاني : عرضت فيه الغريب من القرآن، وموقف العلماء منه .

القسم الثالث : درست فيه ظاهرة المعرب في القرآن الكريم موضحةً آراء العلماء فيه.

القسم الرابع : درست فيه ظاهرة التغير الدلالي لبعض الألفاظ التي استعملت عند العرب قبل الإسلام وبعده .

٢-ألفاظ الوجه في (المخصص لابن سيده) في ضوء نظرية الحقول الدلالية، وقد قمت في هذا البحث بدراسة ألفاظ الوجه ودلالتها من خلال كتاب (المخصص) وقسمتها إلى حقول أساسية وأخرى فرعية، وتنقسم إلى صفات الوجه، ومنها (ألفاظ الخدين، العينين، الأنف، الفم، الأذن) مبينةً أصول نظرية الحقول الدلالية، موضحةً ما يشتمل عليه كل حقل من علاقات رأسية وأفقية تبين سمات هذا الحقل .

٣-لغة الإعلام بين الفصحى والعامية (الإذاعة نموذجًا)، وقد تناولت في هذا البحث مستوى لغة الإذاعة، مبينةً دواعي الهجوم على اللغة الفصحى، موضحةً دور الإذاعة في الارتقاء بالفصحى، مؤكدةً تضافر جميع المستويات اللغوية في لغة الإذاعة مردفةً ببعض أخطاء الإذاعيين (الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية) مبينةً دور كل من الإذاعيين والهيئات والمؤسسات التعليمية والحكومات في الارتقاء بالفصحى .

وندعو الله أن تكون هذه الدراسات خطوة مضيئة على طريق البحث اللغوى والنحوى ، تمهد الطريق للباحثين في هذا المضمار .

المؤلفة د. نادية رمضان النجار

٢٠ - يونيو ٢٠٠٥

التضام والتعاقب في الفكر النحوي

د. نادية رمضان النجار
مدرس العلوم اللغوية بآداب حلوان

- مقدمة:

يدور موضوع هذا البحث حول علاقة من أهم العلاقات التركيبية، ألا وهى علاقة التضام والتعاقب، وذلك لكونها تعد المحور الأساسي الذي يدور في فلكه جُلُّ الظواهر النحوية، فلا يكاد يخلو منها باب من أبواب النحو، ومن هذه الظواهر: الاختصاص، والافتقار، والحذف، والزيادة...الخ.

وبما أننا نفكر بجُمَل -على حد قول فندريس- فدراسة الكلمة المفردة لا تعنينا فى هذا الموضع، بل إن ما نسعى إليه هو دراسة العلاقات التركيبية المتمثلة في تواؤم المفردات بعضها مع بعض، أو مناسبة الكلمة لما يجاورها على حين نجدها تتنافر مع كلمات أخرى، وذلك لكون المفردات تمثل شبكة من العلاقات الدلالية والمعجمية، فكلمة (منصهر) مثلا تتناسب مع ذكر المعادن (الحديد، النحاس.....الخ)، على حين تتنافر مع غيرها، (الورق، والخشب). ومن هنا حرص البحث على ذكر أقسام التضام المتمثل في شقيه المعجمي والنحوي، كما سعى إلى دراسة الصلة بين التضام والتعاقب، مع توضيح ما إذا كان هناك اختلاف بينهما أم يندرج أحدهما فى الآخر؟

١ – مادة البحث :

اعتمد البحث في رصد تلك العلاقة على أهم المصادر والمراجع النحوية القديمة والحديثة، هذا بالإضافة إلى التعريج على بعض كتب البلاغة والأصول، مع الإلمام بكتب التفسير وإعراب القرآن، ومن هذه المؤلفات على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الإنصاف والبيان ...

غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى - الخصائص وشرح المصنف لابن جنى - شرح الكافية للرضى الاستراباذى - شرح المفصل لابن يعيش، هذا بالإضافة إلى : الإتقان، والأشباه، والهمع للسيوطى.

ومن كتب التفسير وإعراب القرآن: معانى القرآن للفراء - معانى القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج - والكشاف للزمخشرى، هذا بالإضافة إلى الجامع فى أحكام القرآن للقرطبى.

مع الإلمام ببعض كتب البلاغة، مثل: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى - مفتاح العلوم للسكاكى - الإيضاح فى علوم البلاغة للقزوينى.....الخ.

٢- منهج البحث :

بتطبيق المنهج الوصفى قُسِّم البحث إلى قسمين :

أولهما :

١- تناول ظاهرة التضام مُعرِّفًا إياها لغةً واصطلاحًا، ثم قسَّمها إلى التضام المعجمى والآخر النحوى، مستعرضًا أمثلة لهذين النوعين مستدلاً عليهما بالقرآن تارة، وبالشعر تارة أخرى، وبحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كلما تيسر ذلك ثم اهتم البحث بشقّى التضام النحوى المتمثلين فى الاختصاص والافتقار.

٢- عمد البحث إلى دراسة عوارض التضام، أو بمعنى آخر الظواهر التى تحول دون تضام التركيب النحوى، وتؤدى إلى عدم الاتصال بين أجزائه، ومنها (الفصل) الذى يشترط فيه أن يكون بكلمة ليست من خارج التركيب أو أجنبية عنه، و(الاعتراض) الذى أجاز النحاة والبلاغيون أن يكون جملة أجنبية خارجة عن السياق يؤدى وجودها إلى إضافة معنى جديد لم يكن موجودًا من قبل.

ثانيهما:

اهتم البحث بمصطلح التعاقب مبينًا إياه ومرادفته لمصطلحين آخرين هما (الإنابة، والإغناء) عند النحاة القدماء، وإن كان البحث قد فرق بين المصطلحات الثلاثة، فرأى أن يختص مصطلح (التعاقب) بالحروف، و (الإنابة) بالأسماء و (الإغناء) بالأفعال، وذلك حتى لا يؤدى الخلط بين هذه المصطلحات إلى اللبس والاضطراب. ومن ثم جاءت دراستها فى ثلاثة أقسام:

أ- التعاقب فى الحروف مع بيان آراء النحويين المؤيدين والمعارضين لتلك الظاهرة، إلى جانب الاستعانة ببعض آراء المفسرين الذين يرون أن لكل حرف معنى لا يتعداه إلى غيره، فهم لا يقولون بالتعاقب فى الحروف والإنابة فى الأسماء إلا شذوذًا.

ب- الإنابة فى المفردات، واشتملت على الإنابة فى الأسماء والظروف والأفعال ولاسيما فى الدلالة الزمنية.

جـ- ذكر البحث أهم الدواعى والاعتبارات التى اعتمد عليها القدماء فى القول بالتعاقب أو الإنابة.

٣- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان المحاور الرئيسية التى تشتمل عليها علاقة التضام وصلتها بالتعاقب، سواء أكانت سلبًا أم إيجابًا، وجاء ذلك متمثلاً فيما يلى:

١- بيان الظاهرة (الاختصاص) ومعرفة مدى اتصالها بعلاقة التضام، وتعليل المواضع التى خرج فيها التركيب عن الالتزام بتلك القاعدة، كأن يدخل حرف على غير ما يجب الدخول عليه.

٢- استهدف البحث بيان معنى (الافتقار) مع توضيح الفرق بين الافتقار المتأصل وغير المتأصل، مع التمثيل لهما من أبوب النحو.

٣- كما جاء من أهداف البحث، التعرض للعوارض التي تحول دون تلازم أو تضام لأجزاء التركيب، ومنها الزيادة، والحذف، والفصل، والاعتراض... إلخ. إلاّ أن البحث اقتصر على الفصل والاعتراض، لكون الحذف والزيادة من الموضوعات التي تستحق أن تفرد لها دراسة مستقلة.

٤- سعى البحث إلى إثبات ظاهرة التعاقب في الأدوات تارة، وفي الأسماء تارة، وفي الأفعال تارة أخرى، إلا أن هناك تعاقبًا في دلالة الأفعال عُرف بالتضمين نرى أهميته، مما يجدر بنا أن نفرد له بحثًا آخرًا.

٤ – الدراسات السابقة :

اهتم القدماء بعلاقة (التضام)، وإن كانوا لم يصطلحوا على تسميتها، فعرفت بمصطلحات عدّة، منها (الضم، والنظم، والوصف، والمعاظلة...الخ)

– كما عرفت عند اللغويين بـ(التلازم، والتركيب، والتضام **collocation**) إلا أن الدكتور/ تمام حسان قد اهتم بها اهتماماً كبيرًا في مؤلفاته، فجاء ذكرها في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) المطبوع سنة ١٩٧٣م، وكذلك عرض لها في كتابه (مناهج البحث في اللغة) سنة ١٩٨٦م كما جاء عرضه لها في كتاب (البيان في روائع القرآن) الصادر سنة ١٩٩٣م، ثم ختم دراساته في القرائن النحوية في كتابه (الخلاصة النحوية) المنشور سنة ٢٠٠٠م.

– كما جاءت أطروحة لبحثين علميين بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة. أحدهما: بحث ماجستير بعنوان (التضام في النحو العربي)، إعداد محمد صلاح الدين مصطفى، إشراف أ.د./ تمام حسان سنة ١٩٧٣م. والآخر بحث ماجستير أيضًا، عنوانه (التضام في الجملة البسيطة في اللغة العربية المعاصرة) إعداد/ ربيع عبد السلام خلف، إشراف أ.د./ [illegible] العزيز، سنة ١٩٩٦م.

- وأخيرًا تم مناقشة بحث دكتوراه بعنوان (قرينة التضام) إعداد الباحث/ مصطفى عبد الرحمن نمر، إشراف أ.د./ مصطفى الصاوى الجوينى، وذلك فى آداب الإسكندرية سنة ٢٠٠٠م، إلا أنها اهتمت بدراسة قرينة التضام عند البلاغيين، لكونها أحد الشروط الثلاثة التى يجب توافرها عند الأديب؛ لكى يكون موفقًا فى صناعة الأدب.

وتمتاز هذه الدراسة بأنها التفتت إلى دراسة علاقة التضام وظواهرها التى تندرج فيها من خلال المنهج البنيوى الذى يهدف إلى بيان العلاقات التركيبية والتداولية فى النحو العربى، وقد تبين من خلال تطبيقه ارتباط التضام بالتعاقب، وهو ما سوف نعرض له فى الفقرة التالية، كما تميزت هذه الدراسة بما قدّمته من تنوع فى الأمثلة، وتعدد فى البيئات اللغوية المتمثلة فى النحاة واللغويين والمفسرين والأصوليين، بالإضافة إلى البلاغيين.

٥- التعاقب وصلته بالتضام:

١- من المعروف أن المنهج البنيوى بدأ على يد العالم السويسرى "دى سوسير" وذلك من خلال كتابه الموسوم بإنجيل اللغة [محاضرات فى علم اللغة العام] سنة ١٩١٥، والذى بيّن من خلاله الفرق بين [اللغة **Langue**] و [الكلام **Parole**] على أساس أن اللغة متصلة بالمجتمع والبيئة، أما الكلام فهو الاستعمال الفردى لتلك اللغة، والعلاقة بينهما علاقة الجوهر بالعرض[1] .

٢- اللغة عبارة عن مجموعة من العلامات، منها علامات صوتية منطوقة تسمى (الدالّ)، وأخرى علامات داخلية ذهنية متصوَّرة يُستدل عليها بالمنطوق الخارجى وتسمى (المدلول) والعلاقة بينهما هى العلاقة بين المنطوق الصوتى والمتصوَّر الذهنى[2] .

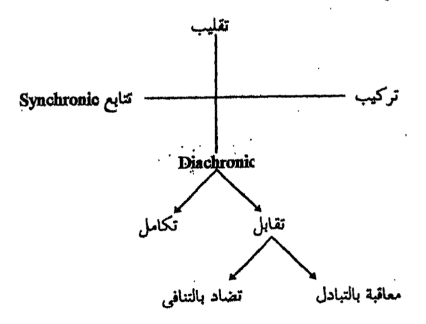
---

[1] د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٩٩.

[2] وهذا ما عبر عنه تشومسكى بالعلاقة بين اللغة والكلام فيما أطلق عليه [القدرة **Competence**] و[الأداء **Performance**] حيث تتمثل القدرة فى البنية العميقة **deep structure**، والأداء فى البنية-

٣- يتألف النظام اللغوى من عناصر داخلية، وعلاقات خارجية، أما العناصر الداخلية، والتى لها الصدارة، فتتمثل فى دراسة العلاقات القائمة بين اللغة وما يؤثر فيها مثل الحضارة، والاجتماع، والتاريخ....الخ.

٤- وبتطبيق المنهج الوصفى البنيوى على اللغة العربية نصل إلى أن هناك دراسة آنية [الوصفية] يتم فيها دراسة العناصر اللغوية على أساس ثابت [Static] ليس للزمن أى دخل فيه، بينما تمثل الدراسة التعاقبية محورًا رأسيا تقوم فيه العلاقات بين العناصر اللغوية على أساس الحركة [Dynamic] طبقًا للتغير الزمنى، أو التطور التاريخى للغة[1] ، ويمكن توضيح هذين المحورين فى الشكل التالى:



والمقصود بهذين المحورين أن العلاقات فى داخل نظام اللغة لها أهميتها الخاصة، وأننا لو طبقنا فكرة نوعى العلاقة التقليبية والعلاقة التركيبية على

= السطحية surface structure. ينظر د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث دار الثقافة سنة ١٩٧٧، ص ١٢٦.

(1) د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى، ص ١٠٠، ١٠١.

عناصر اللغة لوجدنا أن العلاقة التركيبية مثلاً تحكم الترابط بين مفردات الجملة وعناصر النص، وأن العلاقة التقليبية أيضًا تكشف عن التنوع فى داخل المنظومة أو الجدول[1] ..

وإذا أردنا زيادة الأمر وضوحًا، نرى أن المحورين المتقاطعين فى اللغة يمكن لكل واحد منهما أن يتفرع إلى فروع تندرج تحت كل أصل، فالمحور التقليبى يتفرع منه ما يتصل بتبادل المفردات أو استبدالها، فيظهر منها التعاقب والتضاد والتكامل.

- فالتعاقب يختص بالتداول والتبادل بين عنصرين لغويين، فهما لا يجتمعان كما في قوله تعالى ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ الإسراء/ ١٠٧. أى على الأذقان.
- أما (التضاد) فيتصل بالعناصر اللغوية الخلافية، (الخبر، والإنشاء، والجملة الاسمية، والفعلية).
- أما (التكامل) فيتصل بالمفردات وورودها داخل الجدولين التصريفى، والإسنادى، أو بمعنى آخر هو توافق الكلمة داخل الجدول قواعديًا، فإذا قلت: "هو يضرب أخاه الآن" تختلف باختلاف الضمير المخبر عنه وتُعَدُّ هذه الظواهر جميعًا من قبل الظواهر التقليبية، ولصعوبة الإحاطة بها جميعًا، اقتصر البحث على دراسة إحداها، وهى المعاقبة.
- أما المحور الثانى، وهو التركيبى، فيشمل كثيرًا من العلاقات النحوية كعلاقة الإسناد والتبعية، والتضام، والتعدية، والربط، وغيرها من العلاقات، إلا أن البحث تناول علاقة التضام بالدرس، لكونها أكثر شيوعًا فى أبواب النحو، ومن ثم يكون هناك تشابه واختلاف بين التعاقب والتضام، أما التشابه فكلاهما ظاهرتان تندرجان داخل المنظومة اللغوية، وأما الاختلاف

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، عالم الكتب،سنة ١٩٩٣، ص ١٤٨ - ١٥٢ بتصرف.

فالتعاقب يُعَدُّ أحد مظاهر المحور التقليبى أو التبادلى فى اللغة، أما التضام فيُعَدُّ إحدى العلاقات التركيبية الأفقية فى النحو العربى.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فالتعاقب يختص بالتبادل بين الكلمات، أما التضام فيتعلق بالتلازم بين العناصر اللغوية لتكوين الجمل والتراكيب، وعلى هذا سنقوم بدراسة التضام أولاً، ثم تعقبه دراسة التعاقب

التضـــــام

من العلاقات التركيبية

أولاً: تعريف التضام لغةً واصطلاحًا:

التضام لغةً: هو مصدر من الفعل" ضَمَمَ " يقال: ضَمَّ الشيء لشيء أى جمعه، وقيل: وانضمَّ وتضامَّ، ومنه: ضممت هذا إلى هذا فهو ضام ومضموم. وضامَّ الشيء: انضمَّ معه وتضامَّ القوم إذا إنضمَّ بعضهم إلى بعض[1].

أما اصطلاحًا: فهو لا يبعد عن معناه اللغوى، ويمكن أن نعرِّفه فنقول. هو استلزام عنصرين لغويين أو أكثر استلزامًا ضروريًّا، أو هو الترابط الأفقى الطبيعى ما بين الكلمات أو رفقة الكلمة أو جيرتها لكلمات أخرى فى السياق الطبيعى نحو: "أهلاً وسهلاً"، " لم ينبس ببنت شفة" ، وقد تطور هذا المفهوم فأصبح يعنى دخول الكلمة فى سياق مقبول مع الكلمات الأخرى، نحو: الفعل "أطلق" فقد يقال: "أطلق لحيته"، "أطلق ساقيه للريح"، "أطلق له الحبل على الغارب.....الخ"[2] ولكل منها معنى سياقِيٌّ يخالف غيره.

ثانيًا: أقسام التضام:

التضام ضربان: معجمى، نحوى

١- التضام المعجمى:

هو إنتظام مفردات المعجم فى طوائف، يتوارد بعضها مع بعض ويتنافر مع بعضها الآخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء، وتتنافر مع الأسماء الأخرى. وهذا هو معنى قول البلاغيين: "إسناد

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ط: دار المعارف، د. ت، مادة ض م م، ٤/ ٢٦٠٩.

(٢) د. يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفى ودوره فى تحليل اللغة، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث ١٩٨٩م، ص ٨٧ - ٨٨.

الفعل إلى من هو له أو إلى غير من هو له". فمن غير المقبول أن يقال: "انكسر الخيط"[1] لأن فى الخيط من المرونة ما يحول بينه وبين الوصف بالكسر. فهذه التراكيب تشتمل على كلمات متنافرة، ومن ثم تفتقد عنصر الإفادة، وإن تحققت لها صحة التركيب النحوى، بحيث يمكن إعرابها. ومعنى هذا أن الجمل المذكورة تتسم بالإحالة المعجمية.

وهناك شروط تضبط هذا النوع من التضام المعجمى، وحدت متناثرة فى معظم أبواب النحو، منها.

١- يشترط للمفعول المطلق أن يشارك فعله فى مادة اشتقاقه، وهو المصدر ويتعدى إلى مفعوله سواء أكان لازمًا أم متعديًا، فيقال: "ضربت زيدًا ضربًا"، "قام قيامًا"[2] .

٢- لا يكون التوكيد لفظيًا إلا مع تكرار اللفظ، وهو يقع فى الأفعال، والأسماء والحروف، والجمل، مثل: "ضربت ضربت زيدًا" ، "ضربت زيدًا زيدًا"، "إنَّ إنَّ زيدًا منطلق"[3] .

٣- إذا أفاد الفعل مشاركةً أو تسويةً أو مخالفةً، أو نحوها، وجب أن يكون فاعله مثنىً أو جمعًا، أو معطوفًا عليه، نحو: "تضارب الرجلان"، "تضارب الرجال"، "تضارب عمرو وزيد".

٤- لا يضاف اللفظ إلى ما فى معناه، فالنحاة يقسمون الإضافة إلى "محضة" وهى على معنى "مِن" أى إضافة الاسم إلى اسم هو بعضه، مثل: "ثوب خز"، و"غير محضة": وهى إضافة اسم إلى اسم غيره، مثل: "غلام زيد"[4] .

---

[1] تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٥٥ - ١٥٦.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١/ ١٠٩.

[3] السابق، ١/ ٤٣.

[4] السابق، ٣/ ٨.

٥- يلزم الربط بإعادة اللفظ إذا خيف اللبس[1] ، كما في قوله تعالى: ﴿إنّى آنستُ نارًا لعلىّ آتيكم منها بقبس أو أجد على النار هُدى﴾ طه/ الآية ١٠. تكرر ذكر النار بدلاً من "عليها"[2] . وكذلك قد يؤتى بالمظهر مكان المضمر معنىً، كما في قوله تعالى: ﴿إنّه من يتّقِ ويصبر فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين﴾ يوسف/ آية ٩٠، "مَنْ" هنا شرطية في موضع رفع بالابتداء، وخبره: "فإن الله لا يضيع أجر المحسنين" وكان الأصل أن يقال: "فإن الله لا يضيع أجرهم"، ليعود "مَنْ" في الجملة إلى المبتدأ ذكره، إلا أنه أقام المظهر مقام المضمر[3].

٦- لا يأتى المطاوع إلا من فعل يمكن لمفعوله أن يتأبى على قبول الحدث، فلا يجوز: "انقتل" أو "انضرب" ، لأن معنى المطاوعة هو: أن تريد من الشيء أمرًا فتبلغه، إما بأن يفعل ما تريده إذا كا مما يصح منه الفعل نحو: "صرفته فانصرف" ، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذى يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل، نحو: "قطعت الحبل فانقطع"[4].

٧- لا تدخل "أنْ" المصدرية على فعل لا مصدر له، نحو: "عسى - وليس - ونِعْم - وبِئس....الخ"، لكونها أفعالاً جامدة غير مشتقة.

٢- التضام النحوى:

ويعنى به العلاقة التى تنشأ بين العنصرين (التابع والمتبوع) داخل

---

[1] د. زين كامل الخويسكى، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ط المعرفة الجامعية ١٩٨٩م ص ١٦٠

[2] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١١٠.

[3] ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ٢/ ٤٤، ١١.

[4] ابن جنى، المنصف، فى علم التصريف للمازنى، دار إحياء التراث القديم، سنة ١٩٥٤، ١/ ٧١

المنظومة النحوية، أو بمعنى آخر، هو استلزام[1] أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر، فسمى التضام هنا "التلازم".

أو يتنافى معه، فلا يلتقي به، ويُسمَّى هذا بـ"التنافي" ، وهو قرينة سلبية تندرج تحت التضام.

وهذا التضام النحوى يظهر بوضوح بين التابع والمتبوع، والمفسِّر والمفسَّر، والتمييز والمميَّز، والضمير ومرجعه، وتحمُّل الضمير وعدمه، والمطابقة بين العنصرين والرتبة بينهما، والفصل والوصل، والافتقار والاختصاص والاقتران، والعامل والمعمول، وتقرير الجملة والتركيب....الخ[2].

ويستدل على هذا التضام بإحدى طريقتين، هما :

١- **طريقة الذكر:** وفيها يكون العنصران المتلازمان مذكورَيْن فى نص الكلام، وهو إما (ذكر اختصاص) وإما (ذكر افتقار).

٢- **طريقة العدم (الحذف):** وفيها يستدل بقرائن سبق الذكر، أو الاستلزام على العنصر غير المذكور فى النص، إما لاستتار واجب أو لحذف.

أنواع التضام النحوى:

أولاً: الاختصاص :

هو من صفات الحروف والأدوات، لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره، فتسمى "مختصة" كاختصاص "إنَّ وأخواتها" بالأسماء، وكذلك "حروف الجر"[3] . وإما أدوات غير مختصة تدخل على الأسماء والأفعال، مثل: "أدوات النفى" فهى لا تؤثر إعرابيًا، لقول النحاة:

---

[1] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٤م ص ٢١٦.

[2] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٥٣.

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ١/ ٤١٩ ، ٢/ ١٣١.

«إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة»[1].

ومن خلال استقراء بعض كتب النحو، لاسيما كتب الخلاف والأصول، فقد استنبطت بعض القواعد الخاصة بضميمة الاختصاص، ومنها:

١- تختص "إنَّ وأخواتها" بالدخول على الأسماء، فهي ناصبة لاسمها رافعة لخبرها، وإنما عملت لكون الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة[2].

٢- الخفض يختص بالأسماء[3].

٣- تختص حروف النداء بالدخول على الأسماء[4]

٤- تختص علامات التثنية والجمع بالأسماء[5].

٥- تختص نون الوقاية بالدخول على الأفعال، فنقول: أرشدنى، وأسعدنى ولا نقول: مُرْشِدُنى، ولا مُسعِدُنِى[6].

٦- تختص (أفعل) بنصب النكرات بعدها على التمييز[7].

٧- يختص الإسناد بالجمل[8].

---

[1] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ١/ ٢٣٠.

[2] وإنما نصبت الأسماء ورفعت الاخبار؛ لأنها أشبهت الأفعال لفظًا ومعنى؛ أما اللفظ فمن وجوه: أحدها: أنَّ أواخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضى، وثانيها: أنها تخفف من مشددها كالأفعال، وثالثها: اتصال نون الوقاية بها إذا دخلت على ياء المتكلم كالأفعال، ورابعها: أنها مركبة من ثلاثة أحرف فصاعدًا كعدد حروف الأفعال. وأما المعنى، فلأن معانيها كمعانى الأفعال، فمعنى إنَّ، أنَّ: أكدت، وكأنَّ: شبَّهت، وليت: تمنَّيت، لعل: ترجَّيت، ولكن: استدركت.

ينظر : عبد العزيز للموصلى، شرح ألفية ابن معطى، تحقيق على موسى الشوملى مكتبة الخريجى، الرياض، ١٩٩٠م، ٢/ ٨، ٩.

[3] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج١، مسألة ١٤، ص ٩٧، ٩٨.

[4] السابق، ج١، م١٤، ص ٩٩.

[5] السابق، ج١، م١١، ص ٨٠.

[6] السابق، ج١، م ١٥، ص ١٢٩.

[7] السابق، ج١، م ١٥، ص ١٣٢.

[8] السابق، ج١، م ٢١، ص ١٧٤.

٨- تختص (إنْ) المخففة بالعمل في الأفعال، على حين أنَّ (إنَّ) المشددة تختص بالعمل في الأسماء[1] .

٩- تختص (أنْ) المخففة بالعمل في الأحرف [لا، قد، سوف، السين] مثل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ المزمل/ آية ٢٠[2].

١٠- يختص الجزم بالأفعال، وعلامته السكون في الصحيح، وحذف الحرف في المعتل[3].

١١- تختص نون التوكيد بالأفعال وهي تقابل (إنْ، واللام) في الأسماء[4].

١٢- تختص (اللام) و(مِنْ) بالقسم مع لفظ الجلالة، فنقول مع (اللام) " لله لَتُبْعَثُنَّ وتُحَاسَبُنَّ" ، وأما (مِنْ) فتختص بـ (رَبِّ) ، نحو "مِنْ رَبِّي لأفعلن" ، وهي (مِنْ) الجر عند سيبويه[5].

غير أنه قد يُتَجَوَّزُ في هذا النوع من التضام، كأن تختص (لما) بالمضارع بعدها، فنجدها قد دخلت على جواب قسم متصدر باللام في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ هود/ آية ١١١.

فاجتمع الضدان في (لما) تعني النفي، و(لام القسم) تعني تأكيد الإثبات، وكلاهما رتبته الصدارة، ومع ذلك فقد قدمت (لما) على (اللام) مع رفض النحاة لدخول الحرف على الحرف، ومن ثم تكون جملة (ليوفينهم) جوابًا للقسم، أما ما تختص به (لما) فهو محذوف يُقَدَّر من الفعل الموجود في

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، م ٢٤، ص ١٩٥.

[2] السابق، ج١، م ٢٤، ص ٢٠٤.

[3] عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١/ ٢٢٧.

[4] وإنما جعلت في نهاية الفعل تمييزًا لها عن توكيد الاسم الذى يقع في أوله؛ لانحطاط الفرع عن الأصل؛ ولأنها لو زيدت في أوله لاجتمع زيادتان، حرف المضارعة والنون. ينظر المصدر السابق، ١/ ٣٦١.

[5] سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٩٩.

الآية، وكذلك قد دخلت (لما) على خبر (إنْ) المخففة، فكانت بمنزلة (اللام)، كما في قوله تعالى: ﴿وإن كلُّ ذلك لما متاعُ الحياةِ الدنيا﴾ الزخرف/ آية ٣٥[1].

وكذلك قد اختصت (بَيْنَ) بالاثنين، أو المعطوف، إلا أننا نجدها قد دخلت على المفرد في قوله تعالى: ﴿لا نفرّقُ بينَ أحدٍ منهُم﴾ آل عمران/٨٤.
وتفسير ذلك أن المفرد جاء نكرة في سياق النفي، فأفاد العموم مثل اسم الجنس[2].

١٣- تختص حروف النصب بالدخول على المضارع، فإما أن تنصب بنفسها، وإما أن تنصب على إضمار (أنْ) بعدها، مثل. (حتى)[3].

١٤- تختص بعض الأفعال القاصرة بتعديها للمفعول بحروف جر معينة، نحو (دخل) فهو يختص بـ(في) للدلالة على الأمكنة و الأزمنة، وبـ(على) للدلالة على الأشخاص[4].

واعتمادًا على هذه القاعدة حاول أحد الباحثين[5] أن يخصص حروفًا بعينها لمعانٍ خاصةٍ في وصول الأفعال بواسطتها إلى ما تتعدى إليه، فقيل إن.

أ- إذا كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه الوصول إليه، فالجر بـ"اللام" مثل: "قلت له" ، "رثيت له".

ب- إذا كان المراد إيصال معنى الفعل المعمول على وجه الملاصقة، حقيقةً أو مجازًا، فالجر بـ"الباء"، نحو: "دهنت بالعطر" ، "تمسَّحت بالماء".

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٨/ ١٦.

[2] تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ٣٩٢.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٤، م ٢٤، ص ٢٠٨.

[4] إبراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة د.ت، ص ٨٤

[5] إبراهيم حسن عزام، الفعل الواصل وأسرار الموصول، مطبعة رمسيس، ١٩٣٥، ص ٦٠

جـ- إن كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه إنتهائه به، فالجر بـ "إلى"، نحو: "سرت إلى السوق" ، "صبوت إلى العلم".

د- إن كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه وقوعه عليه حقيقةً أو مجازًا، فالجر بـ"على"، مثل: "مشى على الأرض" ، "ضرب على التراب" ، "ذهب عليه الأمر" إذا فاته، فكأن الأمر وقع عليه الذهاب حيث فاته كما يوقع الضارب الضرب.

هـ- إن كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه وقوعه فيه حقيقةً أو مجازًا، فالجر بـ"في"، نحو قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ البقرة/ آية ٢٠٨ ، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ طه/ آية ٧١.

١٥- تختص حروف: "إنْ، إذا، لو، إذْ" بالشرطية، وكثيرًا ما يحذف الفعل بعد "إذا"، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ الانشقاق/ آية١.

وقد تجوز الأسلوب القرآني في شرطية "إذْ"، فضمنت معنى "لقد" كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ البقرة/ من الآية ٤٩، أي "لقد نجيناكم"[1] .

وكذلك التحضيض "ألا، هلاّ، لولا، لوما"[2] يحذف الفعل بعدها، لقرينة سبق الذكر، كما في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لـ"جابر" عندما سأله: "ما تزوجت؟" قال: "ثَيِّبًا"، قال: "هَلاَّ جاريةً تلاعبها وتلاعبك"[3] ، والتقدير: هلا تزوجت جارية.

---

[1] تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ٢٤٨.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٦٨.

[3] البخاري، صحيح البخاري، حاشية السندي، دار المعرفة، بيروت، ٣/ ٢٧٠.

وهكذا وحدت أصول نحوية تبين صلة الضمائم بعضها ببعض، فكانت هذه الظاهرة مجالاً واسعًا فيه كثير من دراسات البلاغيين والأسلوبيين، للوقوف على مدى تأثر التذوق والجمال الأسلوبي بتلك الظاهرة.

ب –تضام الافتقار:

وهو قسمان: ١– افتقار متأصل.

٢– افتقار غير متأصل.

أما الافتقار المتأصل: فهو العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل. مثال ذلك افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف. على حين يكون الافتقار غير المتأصل: وهو ما يكون للباب النحوي بحسب تركيبه، كافتقار المضاف إلى المضاف إليه، والحال إلى حدث يلابسه، وإنما سُمِّي الافتقار غير متأصل، لأنه هنا غير منسوب إلى الكلمة، لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار[1].

وقد وضح "الصبان" في "حاشيته" الفرق بين هذين القسمين من الافتقار قائلاً: «أما الافتقار المتأصل فهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارًا مُوَصَّلاً أي لازمًا، كالحرف في: "إذْ، إذا، حيث "الموصلات الاسمية"»[2] وسَمَّاه بالشَّبَه الافتقاري، لأن كل عنصر فيه يفتقر افتقارًا متأصلاً إلى ما بعده، فهما لا يفترقان.

أما الافتقار غير المتأصل، فهو –على حد قول الصبان: افتقار الكلمة، "سبحان" إلى مفرد أو جملة افتقارًا غيرَ لازم، كافتقار الظرف "يوم" إلى جملة

---

(1) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١٥٤.

(2) الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، [illegible] ١/ ١١

بعده، كما فى قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة/ آية ١١٩، وذلك لأن افتقار "يوم" إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو سارض كونه مضافًا إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ودليل ذلك أن كلمة "يوم" فى سياق آخر، مثل: "هذا يوم مبارك" لا تفتقر إلى جملة[1] .

وسنذكر فيما يلى أمثلة من الافتقار المتأصل وغير المتأصل مما ورد فى كتب النحاة:

١- افتقار الصفة إلى الموصوف.[2] [متأصل]

٢- افتقار الأسماء الموصولة لجملة الصلة، فيقول "ابن يعيش" «[الذى] وما نحوه من الموصولات بمنزلة الحرف من الكلمة، من حيث كان لا يُفهم معناهُ إلا بضَمٍّ ما بعده إليه»[3] [متأصل]

٣- افتقار الأفعال القاصرة فى تعديها إلى حرف الجر، ويفسر"ابن جنى" ذلك الافتقار بأن حرف الجر يُعَدُّ جزءًا من الفعل، لأنه يصل به إلى المفعول، كما يُعَدُّ جزءًا من الاسم الذى بعده؛ لافتقار هذا الحرف إلى اسم يعمل فيه، ويدلل على ذلك بأن الحرف وما بعده فى محل نصب مفعول[4] .

٤- افتقار "كاف التشبيه" غير الاسمية إلى الاسم بعدها، إلا أنها قد وردت أحيانًا دون مُشبَّه، كما فى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة ١٤٣، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنكُمْ﴾ البقرة/١٥١.

---

[1] الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى، ١/ ٥٥.

[2] السيوطى، الأشباه والنظائر، مراجعة د. طه عبد الرءوف سعد، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، الناشر الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٥م، ١/ ١٧٣.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ١٥٠

[4] ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م، ٠ ٣٤٠

وكذلك "كم الخبرية" لإبهامها، فتفتقر هي و"الكاف" إلى اسم بعدهما يوضح معنيهما[1] . [متأصل]

٥- تفتقر جملة الصلة إلى ضمير عائد على الموصول، لتعلق الحكم بهما معًا، وإلا كانت جملة الصلة أجنبية[2] . [متأصل]

وقد يحذف العائد من الصلة، كحذفه من الصفة، وحذفه من الصلة أولى لطول الكلام، كما في: "زيد الذى ضربت" أى: "ضربته"[3] .

٦- افتقار "ال التعريف" إلى اسم مُنَكَّر، فيكونان معاً كالعنصر الواحد[4] . [متأصل].

وإن كان الشاعر العربى قد تجوَّز فى ذلك، فأدخلها على الفعل المضارع، كما فى:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلاَ الأَصِيلُ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ[5]

أى: الذى ترضى حكومته[6] .

٧- الظروف المضافة إلى الجمل: وهى ضربان:

---

[1] الرضى، شرح الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، مطابع الشروق، بيروت: د.ت ١/ ٤٠.

[2] وقد اشترط النحاة لجملة الصلة شروطًا غير الشروط المذكورة أعلاه، وهى: أن تكون خبرية - جملة معلومة للسامع؟ ينظر: ابن عصفور الأشبيلى، شرح جمل الزجاجى تحقيق د. صاحب أبو جناح، الموصل، العراق، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، ١/ ٩٣.

[3] السهيلى، الأمالى، ط السعادة، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٩١.

[4] ابن هشام، مغنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة د.ت ، ١/ ٥٠، وحماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مطبعة المدينة، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ص ٧٢

[5] أنشده الفرزدق، ينظر السيوطى، شرح شواهد المغنى، تحقيق محمد محمود الشنقيطى، عناية د.أحمد ظافر كوجان، ط دار مكتبة الحياة، بيروت د ت ١/٤٦

[6] تمام حسان، بحوث لغوية وأدبية، مطبعة أم القرى، ١٩٨٦م ص ٣٤.

أ- واجبة الإضافة إلى الجملة، وهي: "حيث"، "إذا" على خلاف فيها وأضاف "ابن هشام"[1] "لمّا" الاسمية. [متأصل]

ب- غير واجبة الإضافة، نحو: "يوم" - "حين" - "ريث" بمعنى الإبطاء نحو: "توقّفْ ريْثَ أخرج إليك" ، "آية" بمعنى علامة[2]

وأضاف السيوطي من الظروف: "عند"، "لدى"، "لدن"، وبيّن الفرق بينهما[3] .

٨- قد ذكر صاحب "شرح المفصل" أسماء غير ظروف تلزم الإضافة، ولا تكاد تفترق عنها حتى ولو أفردت، فهي على معنى الإضافة، نحو: "مثل"، "شبه"، "غير"، "بيد"، "قيد"، "قدا"، "قاب"، "قيس" والثلاثة الأخيرة منها بمعنى "مقدار"، نحو قوله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ النجم/ ٩[4] .

ولكون هذه الأسماء تلزم الإضافة لا يجوز دخول الألف واللام عليها، فلا يقال: "المثل" ولا "الشبه"، ولا "الكل"، ولا "البعض"، لأن ذلك كالجمع بين الألف واللام والإضافة، وكذلك: "أي"، "بعض"، "كل"، "كلا" فالإضافة فيها لازمة، وكذلك: "ذو" فتقول: "رأيت رجلا ذا مال"، "جاء رجل ذو مال"، "مررت برجل ذي مال"، وكذلك المثنى منها، والجمع. ومثلها "أولو" لجمع الذكور، كما في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ النمل/ ٣٣

ومؤنثها "أولات"، كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق/ ٤.

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٣٦٩، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٦١، ٤

[2] الرضي، شرح الكافية، ٤/ ١٧١، ١٧٠

[3] السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢/ ٧٧

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ١٢٩.

وإنما لزمت الإضافة هنا لأن المضاف إليه هو المقصود، ومن ذلك: "قَدْ" و"قط" و"حَسْب"، يقال: "قدك درهمان"، "قطك ديناران" أى اكتف بذلك واقطع؛ وإنما لزمت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر، وفعل الأمر لابد له من فاعل، ولم تكن هذه الأسماء مما يُرفَع، فأضيفت إلى الفاعل، فإذا قلت: قدك وقطك، حسبك فكأنك قلت: اكتف واقطع.

وكذلك "أيا" الموصولة فهى بعض المضاف إليه، ولا يظهر معناها إلا بما تضاف إليه[1] [افتقار غير متأصل].

٩- يفتقر المبتدأ إلى الخبر؛ لأن كلاً منهما عين الآخر، فإذا قلت: "زيد قائم وعمرو منطلق"، كان "قائم" فى المعنى هو زيد، "منطلق" هو عمرو[2] [غير متأصل].

١٠- كل فعل يلزم فاعلاً، فهما كالشىء الواحد[3] [افتقار متأصل].

١١- تفتقر الأفعال لتاء التأنيث للدلالة على الفاعل المؤنث تأنيثًا حقيقيًا[4] [افتقار متأصل].

١٢- تفتقر حروف الجر إلى ماتتعلق به يكون فيه معنى الحدث[5] [افتقار متأصل].

١٣- تفتقر حروف العطف إلى المعطوف، وحروف الاستثناء إلى المستثنى حتى ولو حُذِفَتْ فهى على معنى وجودها، كما فى: "ليس إلاّ" والحال الجملة إلى "واو" الحال، وكذلك الضمير إلى مرجعه[6] [متأصل].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ١٣٠، ١٣٢.

[2] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج١، م ٢٩، ص ٢٤٥.

[3] السابق، ج١، م ١١، ص ٧٩؛ جلال الدين السيوطى، الأشباه والنظائر، ١/ ٢٨٩

[4] ابن الأنبارى، الإنصاف، ج١، م ١١، ص ٧٩.

[5] السابق، ج١، م ٢٩، ص ٢٤٦.

[6] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٥٤.

١٤- يفتقر فعل التعجب إلى اسم نكرة بعده ينصبه على التمييز[١] [نحو متأصل].

ويرى البحث أن في ذلك النوع من التضام بعضًا من التجوُّز، فالنحاة مجمعون على أن الأفعال: [فَتِئَ، بَرِحَ، دام] مفتقرة إلى أداة نفي قبلها، إلا أننا نجدها في السياق القرآني قد وردت بدون أداة النفي؛ فهي على تقدير وجودها، كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ يوسف/ ٨٥.

ثانيًا: التضام السلبي:

فمن مظاهر التضام السلبي ما يعرف بـ"التنافي"، وهو وجود عنصر ما يتنافى مع ما يقابله، فلا يجمع بينهما. «وهو عكس التضام وإن دُرِجَ تحته، باعتباره قسيما للتلازم، ويمكن بواسطة قرينة التنافي استبعاد أحد المعنيين عند وجود الآخر»[٢].

ومن ذلك ما عبر عنه النحاة باستخدام "لا" النافية، نحو:

١- لا يجمع بين [ال] والإضافة المحضة، كما لا يجمع بين التنوين والإضافة بنوعيها[٣].

٢- لا يجمع بين المضمر ونعته ولا يضاف إليه[٤].

٣- لا يجمع بين "كلا" و"كلتا" وكون المضاف إليهما نكرة أو مفردًا أو جمعًا[٥].

٤- لا يجمع بين "ذو" وكون ما يضاف إليه ضميرًا[٦]

---

[١] ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، م ١٥، ص ١٣٢

[٢] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٢.

[٣] الرضي، شرح الكافية، ٢/ ١٧٩، ١٨٠.

[٤] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٢.

[٥] ابن هشام، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، ط ٥، بيروت، ٣/ ١٧٤

[٦] ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٨٢ وما بعدها.

٥- لا يجمع بين اسم وخبر "لولا" فخبرها دائمًا محذوف[1] .

٦- لا تدخل حروف الجر على الضمائم، أو الجمل المحكية، أو الأفعال[2] .

٧- لا يدخل حرف النداء على الاسم المعرف بـ"ال" إلا بعد التوصل إليه بـ"أيها" أو"أيتها"[3] .

٨- لا تجر "حتى" إلا ما كان آخرًا أو متصلاً بالآخر[4] .

٩- لا يجمع بين علامتي التأنيث في كلمة واحدة، نحو: مسلمات، صالحات، فالأصل: مسلمتات، وصالحتات، لأن كل واحدة من التاءين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث[5] .

١٠- لا يجمع بين العِوَض والمعَوَّض، كما في: "أما أنت منطلق انطلقت معك" والتقدير: "إن كنت منطللقًا انطلقت معك"[6] .

١١- لا يقع الإعراب على أحرف المعاني[7] .

١٢- لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال ولا عوامل الأفعال في الأسماء[8]

ثالثًا: عوارض التضام: ١- الفصل ، ٢- الاعتراض

أما الفصل فهو نوعان: فصل نحوى، وآخر بلاغى

الفصل النحوى[9] :

إنما قيدنا الفصل بأنه نحوى للتفريق بينه وبين الفصل البلاغى، فالفصل

---

(1) السيرافي، شرح الكتاب لسيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية ١٩٩[illegible]

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، م٧٨، ص ٥٧٠، ٥٧٣.

(3) ابن يعيش، شرح للمفصل، ٢/ ٨،٩.

(4) الصبان في حاشيته على ألفية ابن مالك، ٣/ ٩٦،٩٧.

(5) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، م ٢، ص ٢٠، ج١، م٤، ص ٤٢،٤٣.

(6) السابق، ج١، م١٠، ص ٧١.

(7) السابق، ج١، م١٩، ص ١٦٧.

(8) السابق، ج١، م٢٤، ص ١٩٦.

(9) القزويني، الإيضاح، منشورات دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٥م، ٢ / ٢٤٧ وما بعدها

البلاغى إنما يكون بحذف حرف الربط الذى يربط جملة بأخرى، أما النحوى فهو الفصل بين أجزاء الجملة المتلازمة أو المرتبطة برابط السياق، بعنصر من عناصر الجملة غير أجنبى عنها، إذا كان بكلمة مفردة فهو "فصل"، وإذا كان بجملة فهو "اعتراض" والنحاة يكرهون الفصل بأجنبى، على حين يجيزون الاعتراض بجمل أجنبية لما لها من إفادة معنى جديد تضيفه إلى التركيب.

والفصل يكون بين التابع والمتبوع، أو الأداة ومدخولها، الفعل والفاعل، المضاف والمضاف إليه، والمنعوت ونعته»[1] .

– ومن خلال استقراء بعض كتب النحو توصلنا إلى أن هناك "فصل للسّعة" وآخر "للضرورة".

أما الفصل سِعةً فيكون كما بيّنّا بين العنصرين المتلازمين، نحو:

١ – الفصل بين المضاف والمضاف إليه : فالكوفيون يرون أنّ الفصل بين المتضايفين جائز سعةً، على حين يمنع البصريون ذلك ويخصصونه للشعر[2]

ويحصرون المواضع التى يجوز فيها الفصل على النحو التالى:

أ– أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الأنعام/ ١٣٧[3] .

وقد يفصل بين المتضايفين بـ"الظرف"، نحو: "تَرْكُ يومًا نفسَكَ وهواها سَعْيٌ لها فى رَدَاها"[4] ، فقد فصل "يومًا" بين المصدر "تَرْكُ" ومعموله "نفسَكَ".

ب–أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إمّا مفعوله الأول والفاصل

---

(1) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١٧٦.

(2) الصبان فى حاشيته على الأشموني، ٢ / ٢٧٥، ابن الأنبارى، الإنصاف، ج٢، م١ ص ٤٠٧

(3) ابن مجاهد، السبع فى القراءات، ص ٢

(4) الصبان فى حاشيته، ٢٠٦/٢.

مفعوله الثانى، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلَه﴾ إبراهيم/ ٤٧[1] وهى قراءة شاذة.

فإن قلت: هلاَّ قيل: مخلف رسله وعده؟، ولِمَ قُدمَّ المفعول الثانى على الأول؟ قلت: قُدم الوعد لِيُعلم أنه لا يخلف الوعد أصلاً... وقال: رسله، ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحدًا -وليس من شأنه إخلاف المواعيد- كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته وصفوته؟

وقد يفصل الظرف بين الوصف وعامله، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هل أنتم تاركوا لى صاحبى»[2]. والملاحظ أن الفصل هنا تم بالجار والمجرور [لى] المتضمن لمعنى الظرف.

حـ- وزاد فى الكافية الفصل بـ"إمَّا"، نحو:

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسارٍ وَمِنَّةٍ ... وَإمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ[3]

أما الفصل الضرورى المختص بالشعر، فقد ذُكر منه ثلاث مسائل هى: "الفصل بالأجنبى - نعت المضاف - النداء"[4]. ولا نجد ضرورة لعرضه حتى لا يطول بنا المقام.

٢- الفصل بين الفعل والفاعل: وأكثر النحاة على أن العلاقة بين الفعل والفاعل علاقة الجزء بالكل فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبى، يقول "ابن السراج": «ولا يفرَّق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشىء لم يعمل فيه الفعل»[5]. والمقصود بشىء لم يعمل فيه الفعل هو العنصر الأجنبى، وهذا

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ٥/ ٤٣٩، الزمخشرى، الكشاف ٢/ ٥٦٤ - ٥٦٦.

[2] الصبان فى حاشيته، ٢/ ٢٧٦.

[3] قاله "تأبط شرًّا" فى قصيدة من الطويل، والشاهد فى فصل "إمَّا" بين المضاف وهو "خطتا" والمضاف إليه وهو "إسار"، الصبان فى حاشيته، ٢/ ٢٧٧.

[4] الصبان فى حاشيته، ٢/ ٢٧٧- ٢٧٨.

[5] ابن السراج، الأصول فى النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٤م، ٢/ ٢٢٣.

غير جائز، على حين أجازوا هذا النوع من الفصل إذا كان الفاصل غير أجنبي كما في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ الجمعة/ ١، فُصِل بالجار والمجرور بين الفعل والفاعل لإفادة تقييد التسبيح بالجار والمجرور، ثم بالفاعل بين المجرور وصفاته لئلاّ تطول بين رُكني الجملة بما ليس من أركانها، وقد يُفصل بالمفعول والظرف والجار والمجرور بين الفعل والفاعل، نحو قولهم: "حضر القاضي اليوم امرأة" والتقدير: "حضرت امرأة اليوم إلى القاضي"[1] . وقد أدىّ الفصل إلى إسقاط عَلَم التأنيث من الفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ البقرة/ ٢٧٥. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ هود/ ٦٧.

٣- الفصل بين التابع والمتبوع:

أ- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي، فتقول: " قام زيدٌ اليومَ وعمروٌ" فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ هود/ ٦٠[2]، ففصل بالمفعول الثاني بين المتعاطفين، ولا يقال فصل بين نائب الفاعل والمفعول الثاني؛ لأن الفعل من أخوات "أعطى" ومفعولاها ليسا متلازمين؛ لأنه ليس بينهما علاقة إسناد ملحوظة.

ب- الفصل بين التوكيد والمؤكد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ الأحزاب/ ٥١[3].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٩٢.

[2] د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١٧٧.

[3] الصبان في حاشيته، ٣/ ٥٨.

جـ- **الفصل بين البدل والمبدل منه**، كما في قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ﴾ المزمل/ ٢[1] .

د- **الفصل بين النعت والمنعوت**، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إبراهيم/ ١٠[2] ، فصل بالمبتدأ المؤخر بين المقدم وصفته.

٤- الفصل بين المصدر وعامله:

لا يجوز الفصل بين المصدر وعامله بأجنبي[3] ، فإذا قلت: "أعجبني ضربُ زيد عمرًا اليوم عند بكر"[4] ولا يفصل بشيء من الظرفين بين المصدر وصلته، ولا بين شيء من أجزاء صلته لشدة التعلق بينهما.

٥- الفصل في الأساليب:

أ- **أسلوب المدح والذم:** يجوز الفصل بالظرف بين فعلي المدح والذم والمخصوص بهما، كما في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ الكهف/ ٥٠، فصل بالمجرور بين الضمير في "بئس" ومميزه "بدلا"، والتقدير في الآية: "بئس بدلا للظالمين ذرية أبليس"، فالمرفوع بـ"بئس" مضمر فيها، و"بدلا" منصوب على التمييز مُفَسِّر لذلك المضمر، و"للظالمين" فصل بين "بئس" وما انتصبت به، والمقصود بالذم ذرية إبليس، وحُذف لدلالة الحال عليه[5]

---

[1] الصبان في حاشيته، ٣/ ٥٨.

[2] د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ٣٩٠- ٣٩١.

[3] أعني بـ"الأجنبي" ما لم يعمل فيه المصدر بنفسه ولا بواسطة، وإنما قلنا ولا بواسطة ليدخل فيه تابع معموله، لما فيه من التفرقة بين الشيء وأجزائه.

[4] عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ٢/ ١٠١٢.

[5] ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ١١١، ١١٢.

وشذّ الفصل بغير الظرف، كما في " نِعْم زيدٌ رجلاً"[1] .

ب- **أسلوب التعجب:** اختلف النحاة في الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، فمنهم من أجاز[2] ، ومنهم من منع[3] .

واحتج المجوِّزون بأن ذلك قد جاء في الحرف مع أنَّ الحرف أضعف من الفعل، فالأحرى أن يجوز مع الفعل، على حين يحتج المانعون بضعف الفعل وقلة تصرفه، والصحيح أن ذلك جائز، وحكى من كلام العرب: "ما أَحْسَنَ بالرجل أن يَصدُقَ"[4] و"ما أقبحَ به أن يكذب".

وإذا كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بينهما[5] وقد يفصل بينهما بالحال على رأى "الجرمي"، "ابن هشام" كما في: "ما أحسن مجردة هنداً"[6] .

وأجاز "الجرمي" الفصل بالمصدر، نحو: "ما أحسن إحسانًا زيدًا"[7] ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر، وأجاز "ابن كيسان" الفصل بـ"لولا" ومصحوبها، نحو: "ما أحسن لولا بخله زيدًا" ولا حجة له على ذلك[8] .

٦- الفصل بين "كم" ومميزها:

النحاة متفقون على جواز الفصل بين "كم" وتمييزها بالظرف وحروف الجر جوازًا حسنا، نحو: "كم لك غلاما" ، "كم عندك جارية"، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد نحو عشرين وثلاثين[9]، على حين

---

[1] الرضى، شرح الكافية، ٤/ ٢٤٨.

[2] المجوِّزون: الفراء، الجرمي، المازني، الفارسي، ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ١٥٠.

[3] المانعون: الأخفش، المبرد، وابن السراج، المبرد، المقتضب، ٤/ ١٧٨.

[4] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٧، ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ١٥٠.

[5] الصبان في حاشيته، ٣/ ٢٤.

[6] السابق نفسه، ٣/ ٢٥.

[7] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٢٥.

[8] السابق نفسه ١/ ٢٥.

[9] ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ١٣٠.

نجدهم قد اختلفوا فى إعراب تمييزها بعد الفصل، أيكون منصوبًا أم مجرورًا، والأرجح النصب، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر القطامى[1] "عمر ابن شييمة":

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ   إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ[2]

حيث نُصب تمييز "كم" الخبرية لَمَّا فُصل بين "كم" وتمييزها.

و"سيبويه" لا يوجب ذلك إلا فى ضرورة الشعر.

٧- ضمير الفصل:

وسُمِّى بضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين ما بعده من أن يكون صفة، أو يكون خبرًا فيُعيِّن الخبرية فيه، وهذا اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون[3] فيسَمُّونه "عمادًا"؛ لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية.

وقد اشترط النحاة فيه شروطًا تختص فيما قبله وما بعده وبه نفسه. أما ما يُشترط فيما قبله أن يكون "معرفة"[4] ومبتدأ فى الأصل أو فى الحال، كما فى قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة/ ٥.

كما يشترط فيما بعده أن يكون معرفة أيضا وخبرًا لمبتدأ فى الحال أو فى الأصل، كما فى قوله تعالى:﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ المزمل/ ٢٠. كما اشتُرِط فى نفسه أمران هما: أن يكون مرفوعًا والثانى أن يطابق ما قبله فى النوع والعدد، كما فى قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ المائدة/

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٦٥، ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ١٢٩-١٣١.

[2] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج١، م ٤١، ص ٣٠٥- ٣٠٦، عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٢/ ١١٢٢.

[3] الرضى، شرح الكافية، ٢/ ٤٥٧، ابن الأنبارى، الإنصاف، جـ٢ م[illegible] [illegible] ٧٠٦.

[4] أجاز الفراء، وابن هشام ومن تابعهما من الكوفيين أن يكون نكرة، مثل: "ما ظننت أحدًا هو القائم"، ينظر ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٥٦٨.

١١٧. وقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ الكهف/ ٣٩.

- ويفصل "ضمير الفصل" بين المبتدأ والخبر بالشروط السابق ذكرها، وبين اسم "كان" وخبرها، كما في قوله تعالى ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ وبين اسم "إنَّ" وخبرها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ الزمر/ ٥٣، القصص/ ١٦. وبين اسم "ما" وخبرها، نحو: "ما زيد هو القائم" وأخيرًا يقع ضمير الفصل بين مفعولى "ظنَّ"، كما فى: "ظننت زيدًا هو القائم"[1].

ويستفاد من هذا الفصل ثلاثة أمور:

أولها: لفظى وهو تعيين أنَّ ما بعده خبر أو فى معنى الخبر وليس تابعًا.

وثانيها: معنوى وهو التوكيد إذ لا يجمع بينه وبين التوكيد، فلا يقال: "زيدٌ نفسه هو الفاضل".

وثالثها: الاختصاص فى بيان نسبة المسند إلى المسند إليه، وقد جمع "الزمخشرى"[2] هذه الأغراض فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة/ ٥. فقال: «فائدته الدلالة على أنَّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»

٨- أنماط مختلفة من الفصل:

أ- الفصل بـ "كان" الزائدة بين "ما" والتعجب[3] ، نحو: "ما كان أصلح علم من تقدما".

وكذلك قد يفصل بـ "كان" بين المبتدأ والخبر، نحو: "زيد كان فاضل"[4] .

---

(١) عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١/ ٦٦٩.

(٢) الزمخشرى فى كشافه، ١/ ١٤٦.

(٣) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١/ ٢٥٠. عبد الأمير أمين الورد، منهج الأخفش الأوسط النحوى، بيروت ١٩٧٥، ط١، ص ٢٥١.

(٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٢٤٩

ب- **الفصل بـ "ما" الكافة بين "إنّ" واسمها**[1] ، نحو: "إنّما زيدٌ قائمٌ".

جـ- **الفصل بـ "إن" الزائدة بين"ما" النافية ومنفيها**[2] ، كما في قولهم: "ما إن زيد قائمٌ"، فـ"إنْ" زائدة عند البصريين ونافية عند الكوفيين. بدليل قوله تعالى: ﴿إنِ الكافرون إلا في غرور﴾ الملك/ ٢٠.

ونجد "ابن هشام"[3] قد ذكر أن "إنْ" تزاد بعد "ما" المصدرية والموصولة حملاً لهما على "ما" النافية، كما في قول الشاعر "المعلوط ابن بدل":

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[4]

وذلك لاتفاق اللفظ بينهما.

د- **الفصل بـ"ما" بين "ليت" ومدخولها**[5]، مثل . "لَيْتَما زيدٌ قائمٌ"، ويجوز أن تعمل "ليت" مع الفصل، فنقول: "ليتما زيدًا قائمٌ".

هـ- **الفصل بـ "القَسَم" و"الظرف" و"الجار والمجرور" بين "إذن" والمضارع**[6]

مثل: "إذن واللهِ أكرِمَكَ" فبالرغم من الفصل بين "إذن" والمضارع، إلا أنها عملت النصب لكون القسم غير أجنبي.

- والملاحظ أن الفواصل هنا أكثرها من الأدوات، فلا يخرج عن ذلك إلا ضمير الفصل وجملة القَسَم، وشبه الجملة، وهو الظرف أو الجار والمجرور.

---

[1] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١/ ٣٧٤.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ج٢، م ٨٩، ص ٦٣٦

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٧٨٥.

[4] والشاهد فيه نصب "خيرًا" على التمييز، والعامل فيه "يزيد"، وقدّمه للضرورة، واستدل به على جواز زيادة "إن" بعد "ما" الظرفية.

ينظر سيبويه، الكتاب، ٤ / ٢٢٢

[5] ... عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، ١ / ٣٧٤.

[6] [illegible]

- وكما أجاز النحاة الفصل بين المتلازمين بشرط ألا يُفسِد المعنى ولا يؤدى إلى الإلباس، فقد منعوا الفصل[1] عند خوف اللبس، وفساد المعنى، ومن ذلك:

أ- منع الفصل بين "لا" ومدخولها "الفعل المضارع"[2].

ب- منع الفصل بين الصفة والموصوف إلا فى الضرورة كما بيّنّا.

جـ- منع الفصل بين العاطف والمعطوف[3].

د- منع الفصل بين النواصب "إلاّ، إذًا" والمضارع[4] إلا بجملة القسم كما بيّنّا.

هـ- منع الفصل بين الموصول وصلته؛ لكونهما كالكلمة الواحدة.

و- منع الفصل بين الجار والمجرور، إلا ما شذّ من الفصل بـ"ما" الزائدة[5] كما فى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ آل عمران/ ١٥٩.

٢- الاعتراض

أ- تعريف :

الاعتراض هو أن يُعْتَرَض مجرى النمط التركيبى بما يَحُول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً يتحقق به مطالب التضام النحوى فيما بينها. والجملة المعترضة[6] فى كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوى، فلا صلة لها بغيرها، ولا محل لها من الإعراب، وإنما هى تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قَسَم أو قيد أو نَفْيٍ أو وعد أو أمر أو نهى، أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع.

قال "ابن جنى" : «اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء فى

---

[1] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٤، عبد الأمير أمين الورد، منهج الأخفش الأوسط فى الدرس النحوى، ص٢٣٨.

[2] سيبويه، الكتاب، ٣ / ١١٠.

[3] ابن السراج، الأصول فى النحو، ٢ / ٦٠.

[4] سيبويه، الكتاب، ٣ / ١١٠.

[5] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٥٩١.

[6] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٨٣.

القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يُشنَّع عليهم ولا يُستنكر عندهم أن يُعترَض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بأجنبي إلا شاذًّا أو مُتأوَّلاً»[1].

ومن ذلك، الاعتراض بالجملة الدعائية، كما في قوله تعالى: ﴿في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضًا ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾ البقرة/ ١٠، فقد اعترض بالدعاء على مرضى القلوب المذكورين

ب- أقسام الاعتراض :

الاعتراض قسمان :

١- اعتراض مفيد يؤدي إلى إفادة معنى جديد مع توكيد المعنى الأصلي.

٢- اعتراض غير مفيد، وهو إما أن تكون دخوله كخروجه، وإما أن يؤدي إلى فساد المعنى وضعف التأليف[2].

وقد عرّف صاحب الصناعتين هذا النوع من الاعتراض بقوله إنه: «اعتراض كلام بكلام لم يتم، ثم يرجع إليه فيتمّه»[3].

والجمهور مُجمِعٌ على أن "الاعتراض لا يحدث إلا بين المتلازمين، كالصلة والموصول، والنعت والمنعوت، والمستثنى والمستثنى منه، والتوكيد والمؤكد، والبدل والمبدل منه... إلخ، وهو ما سوف نعرضه بشيء من الإيجاز.

أما الاعتراض المفيد، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ الواقعة/ ٧٥-٧٧[4]،

---

[1] ابن جني، الخصائص، ١ / ٣٣٥.

[2] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ٣ / ٤١.

[3] أبو هلال العسكري، الصناعتين في الكتابة والشعر، ط ١، الآستانة [illegible] ١٣١٩هـ، ص ٤١.

[4] الزمخشري، الكشاف، ٤/ ١٨، [illegible] سليمان [illegible] [illegible] ص ١٨١

ففى الآية اعتراضان: أولهما : الاعتراض بجملة "إنه قسم لو تعلمون عظيم" بين جملة القسَم والمُقْسَم به. وثانيهما: الاعتراض بين الموصوف "قَسَم" وبين صفته "عظيم" بجملة الشرط محذوفة الجواب "لو تعلمون". وفائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هى تعظيم شأن المقسَم به فى نفس السامع[1] .

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ لقمان/١٤، فقد اعترض بجملة "حملته أمه" لبيان فضل الأم وعظيم أجرها؛ لما تتحمله من مشاق لأجل الولد[2] .

وأما الاعتراض غير المفيد، فهو ضربان:

الضرب الأول: يكون دخوله فى الكلام كخروجه منه، لا يكتسب به قُبحًا ولا حُسْنًا، فمن ذلك قول زهير:

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ... ثَمَانِينَ حَوْلاً -لاَ أَبَالَكَ- يَسْأَمُ[3]

الضرب الثانى: هو الذى يؤثر فى الكلام نقصًا، وفى المعنى فسادًا وقُبحًا... لاداعٍ للإطالة فيه[4] .

جـ- مواضع الاعتراض :

١- الاعتراض بين الفعل والفاعل، نحو قول الشاعر :

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي -وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ- أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ ولا عُزُلِ[5]

---

[1] ابن الأثير، المثل السائر، ٣ / ٤٣.

[2] السابق نفسه، ٣ / ٤٣.

[3] ابن جنى، الخصائص، ١ / ٣٣١ - ٣٣٦، ديوان زهير، شرح وتعليق د. أحمد طلعت، بيروت، ١٩٧٠، ص١٣.

[4] ابن الأثير، المثل السائر، ٣ / ٤٨.

[5] ابن جنى، الخصائص، ١ / ٣٣١، ابن هشام، المغنى، ١ / ٣٨٧.

فجملة "الحوادث جمة" معترضة بين الفعل "أدرك" والفاعل "أسنة قوم".

٢- **بين الفعل ومفعوله**، كما في قول الشاعر :

وَبُدِّلَتْ -وَالدَّهْــرُ ذُو تَبَــدُّلِ- هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ[١]

٣- **الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه**، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ -وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ- وَأَرْجُلَكُمْ﴾ المائدة/ ٦.

فاعترض بين "أرجلكم" والمعطوف عليه، وهو "وجوهكم"، بالجملة وهي "وامسحوا برؤوسكم"؛ لأنه ملتبس بالكلام؛ لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء؛ ولأجل "واو" العطف أيضًا الداخلة على "امسحوا"[٢].

واتضح ذلك من قراءة النصب في "أَرْجُلَكُمْ" للدلالة على أن الأرجل مغسولة، وأمَّا مَن قرأ بالجر في "أَرْجُلِكُمْ" فليس للعطف على "امسحوا" لكون الأرجل من الأعضاء الثلاثة المعروفة بالغُسل، وإنما عطف هنا للتنبيه على عدم الإسراف في صب الماء على الأرجل؛ لكونه مذمومًا[٣].

٤- **بين الشرط وجوابه**، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ النحل / ١٠١.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ المؤمنون/ ١١٧. يجوز في قوله "لا برهان له به"، أن يكون اعتراضًا بين الشرط "ومن يدع مع الله إلهًا آخر"، وجزائه "فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون"، جاء هذا الاعتراض تأكيدًا على ضلال الكافرين في دعوتهم غير الله، مع أن هذه الآلهة ليس فيها ما يُعَدُّ

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ٣٨٧.

[٢] الزمخشري، الكشاف ١/ ٦١٠، د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص١٧٧

[٣] الزمخشري، الكشاف، ١ / ٦١٠

برهانًا على ألوهيتها، لذلك جاء قوله تعالى: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ قبل أن يتمم الكلام بجواب الشرط؛ ليلفت السامع إليه[1].

٥- **الاعتراض بين الموصوف وصفته،** كما فى قوله تعـالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ الواقعة/ ٧٥، ٧٦

فهنا اعتراضان: أولهما : فقد اعترض بجملة "إنه لقسم لو تعلمون عظيم" بين فعل القسم "لا أقسم"، وجوابه "إنه لقرآن كريم".

والثانى: كما اعترض بجملة الشرط "لو تعلمون" بين "قسم" الموصوف و"عظيم" صفته[2].

٦- **بين الموصول وصلته،** كقول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِى -وَأَبِيكَ- يَعْرِفُ مالكٌ[3]

فجملة القسم "وأبيك" معترضة بين الاسم الموصول "الذى" وصلته "يعرف مالك".

٧- **بين المتضايفين،** وذلك كقولهم : "هذا غلام -والله- زيد"[4]

فجملة القسم "والله" معترضة بين المضاف والمضاف إليه.

٨- **بين الحرف ومدخوله :**

أ- **بين الجار والمجرور،** كقولهم: "اشتريته بـ-أرَى- ألف درهم"[5].

فجملة "أرى" معترضة بين "الباء" ومجرورها "ألف"، وقد عَدَّ "سيبويه" هذا النوع من الاعتراض شاذًا.

---

[1] الزمخشرى، الكشاف، ٢ / ٤٥.

[2] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٨٣.

[3] الأشمونى، شرح الأشمونى، ٢ / ١٧٨، المبرد، المقتضب، ٣ / ١٩٠.

[4] الصبان فى حاشيته، ٢ / ٢٧٧.

[5] سيبويه، الكتاب ٣ / ١١١.

ب- بين الحرف وتوكيده، كقول الشاعر :

لَيْتَ -وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ- لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[1]

جـ- بين "قد" والفعل، كقوله :

أخَالِدُ قَدْ -واللهِ- أوْطَأْتَ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[2]

حيث اعترض بالقسم "والله" بين "قد" والفعل "أوطأت"، ولا يجوز الفصل بينهما بغير القسَم، وجملة القسم اعتراضية لا محل لها.

د- بين حرف النفي ومنفيه، كقوله :

وَلاَ -أرَاهَا- تَزالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لِى نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا[3]

٩- بين جملتين مستقلتين، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ آل عمران/ ٣٦. عند من قرأ بسكون التاء من "وضعت" وهى القراءة الفاشية[4].

فالجملتان المصدَّرتان بـ"إنّى" حكاية عن قول امرأة عمران.

والجملة هنا "وليس الذكر كالأنثى" هى بيان لما فى قوله "والله أعلم بما وضعت"، والعطف هنا بين جملتين "إنى وضعتها أنثى"، و"وإنى سميتها مريم"، وما بينهما جملتان معترضتان.

١٠- بين المبتدأ والخبر، كما فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٣٩٣.

[2] سيبويه، الكتاب، ١ / ٩٨، ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١٧١.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٣٩٣.

[4] هى قراءة ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائى.

السبعة فى القراءات، ص ٢٠٤، الزمخشرى، الكشاف، ٤ / ٣٥٦.

نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ الأعراف/ ٤٢،

فقوله تعالى: "لا نكلف نفسًا إلا وسعها" جملة معترضة وقعت بين المبتدأ والخبر؛ للترغيب في العمل الصالح الذى هو سبب لدخول الجنة[1].

---

[1] عبد الله سليمان هنداوى، لطائف [illegible] فى ضوء النظم القرآنى، ص٨٦

التعاقب من العلاقات التقليبية

هو التداول والتبادل بين عنصرين لغويين على معنى واحد؛ لقرب الدلالة بينهما.

أو بمعنى آخر، هو إنابة عنصر مكان غيره؛ فيحل محله في وظيفته أو معناه أو لفظه، ومعنى ذلك أن الإنابة والتعاقب على معنى واحد عند النحاة[1] فكلاهما يختص بعنصر ما دون الآخر في سياق واحد، أو بمعنى آخر وجود النائب دون المنوب عنه. وقد ورد مصطلح آخر بمعنييهما هو "الإغناء".

إذن "التعاقب" و"الإنابة" و"الإغناء" مصطلحات مترادفة في الدرس اللغوى. وتأتى هذه الظاهرة في جميع أنواع الكلام، فقد ترد في الأدوات، كما في قولهم : "زيد بمكة"، "زيد في المدينة"[2]؛ فالحرفان "الباء" و"في" قد تعاقبا على معنى الإلصاق والاحتواء؛ لقرب الدلالة بينهما.

وبالرغم من أن النحاة قد أقرُّوا هذه الظاهرة، فهي فكرة نحوية حرصوا من خلالها على الاطراد في القاعدة والمحافظة على الصنعة النحوية، ومن ثم اشترطوا لها عدة شروط حتى تستقيم في الدرس اللغوى، منها :

١- أن لا يُجمع بين المتعاقبين في سياق الكلام، كالجمع بين "في" و"على" في قوله تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ طه / ٧١، وكذلك لم يجز النحاة الجمع بين "أدعو" و"يا" في النداء[3]؛ لإنابة الثانية عن الأولى، فلا يجوز التلفظ بهما معًا.

٢- ألا يُحذَف النائب والمنوب عنه في وقت واحد، كأن يحذف المضاف إليه

---

(1) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص١٥٢، مصطفى شعبان، الإنابة في الدرس النحوى عند ابن هشام، بحث ماجستير، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ٤٩.

(2) المؤلفة، العلاقة بين الفعل وحرف الجر، دراسة دلالية، الدار المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١١٣.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١ / ١٢٦.

ويبقى عمله؛ لكون المضاف إليه عوضًا عن حرف جر محذوف، كقولهم : "غلام زيد" فأصله: "غلام لزيد"، "ثوب خز" أصله "ثوبٌ من الخز"[1]، فلو حُذف المضاف إليه وهو نائب عن الحرف كان إجحافًا وظلمًا؛ لأن فيه حُذِف النائبُ والمنوب عنه.

٣- جوّز النحاة صلاحية إقامة المعاقِب للمعاقَب باللفظ والوظيفة، كأن يقوم المضاف إليه بعمل المضاف بعد حذفه، فيحل محله، والنعت موقع المنعوت إلا إذا كان جملة[2]، والمصدر موقع الفعل فى الدلالة واللفظ، وهذا يستلزم أن العنصر النائب يشغل وظيفة المنوب عنه، فالصفة عندما تحل محل الموصوف تصبح فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا طبقًا للموقع الذى كان يشغله المحذوف، وكذلك الحال بالنسبة للمصادر النائبة عن أفعالها المحذوفة، إذ تأتى فى الأساس لشغل وظيفة المفعول المطلق، لكنها عند إنابتها عن تلك الأفعال بعد حذفها يصبح كل واحد منها نائبًا عن فعله فى عمله، متخليًا تمامًا عن الوظيفة الأصلية له وهى وظيفة المفعول المطلق.

ولا يخلو الأمر من وجود بعض العناصر التى لا تتخلى عن وظيفتها الأساسية على الرغم من اكتسابها صفة الإنابة عند بعض النحاة، مثل حروف العطف عند إنابتها عن العامل[3].

٤- اتحاد الجنس أو عدم التغاير : ينبغى فى الإنابة ألا يكون المنوب عنه مكونًا من عدة عناصر مختلفة الجنس كالحرف والاسم، أو الحرف والفعل. يقول "الأزهرى" : «فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهى، لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر؛ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس، فلا ينبغى أن ينوب عنهما الاسم»[4].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ٢٦.

[2] ابن جنى، الخصائص، ٢ / ٣٦٦.

[3] مصطفى شعبان، الإنابة فى الدرس النحوى، ص٨٩ .

[4] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ١١٠.

وكذلك يمتنع إنابة عنصر عن آخر إذا تغايرت طبيعة كـل منهمـا، كحرف النداء والمضاف إليه. يقول "الموصلي" : «وأما تعريف النداء والإضافة، فإن أحدهما لا يقوم مقام الآخر لتغايرهما، فإن تعريف النداء بالقصد بخلاف تعريف الإضافة»[1] .

٥- كما اشترط النحاة أن يكون التعاقب بين كلمات متحدة المعنى أو راجعة إليه ولو على بُعْد، يقول "المالقى" : «لأن حروف الجر لا يوضع بعضها موضع بعض قياسًا، إلا إذا كان معناها واحدًا، ومعنى الكلام الذى يدخلان فيه واحدًا، أو راجعًا إليه ولو على بُعد»[2] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ الإسراء / ١٠٧، أى : على الأذقان.

أقسام التعاقب

أولاً : التعاقب فى الحروف :

١- حروف الجر :

قد أقر الكوفيون وبعض البصريين[3] التعاقب فى الحروف، واحتجوا بأن الحرف قسيم الاسم والفعل، فكما أن الإنابة تقع فى الأسماء والأفعال، فهى تقع أيضًا فى الحروف، وأيّد مذهبهم "ابن جنى" إلا أنه قال فيه بالسماع ولم يقل بالقياس كما ذهبوا[4] . وقد تابعهم "ابن هشام" مع الاحتراز بإدخال "قد" لإفادة التقليل، ووصف مذهبهم بأنه أقل تعسُّفًا[5] .

أما أكثر البصريين فإنهم على منع الإنابة، ويفسرون التعاقب فى الحروف على تأويل ذلك وحمله على الشذوذ، فقد جاء فى "الهمع" : «عُلم مما

---

[1] الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٢ / ١٠٤٢.

[2] المالقى، رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، ط١، دمشق، ١٩٧٥م، ص٣٩٧.

[3] السابق نفسه، ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١١١.

[4] ابن جنى، الخصائص، ٢ / ٣٠٦.

[5] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١١١

حُكى عن البصريين فى هذه الأحرف الاقتصار على معنى واحد لكل حرف، فمذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بالقياس، كذلك أحرف الجزم، وما أوهم غيرَ ذلك فإما مُؤَوَّل تأويلاً يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على النيابة شذوذًا»[١] .

إلا أن "الفقهاء" قد خالفوا "النحاة" فى القول بالإنابة والتعاقب، ومذهبهم أن لكل حرف معنى يختلف عما عداه من الحروف، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ البقرة / ١٤، فالنحاة يرون "إلى" بمعنى "الباء" أما الطبرى فيفسرها على معناها مخالفًا بين دلالتى "إلى" و"الباء"[٢] .

أ - حروف الجر الأصلية :

١- تعاقب "فى"، "الباء" على معنى الإلصاق، كما فى قول العرب : «زيدٌ فى مكة وبمكة»، فإن "الباء" أفادت التصاق زيد بمكة، و"فى" أفادت احتواء مكة فى إحاطتها بزيد، فكان معنى الاستقرار والإقامة فيها[٣] .

٢- تعاقب "من" و"الباء" على معنى السببية، كما فى قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ الرعد / ١١، أى : "بأمر الله".

٣- تعاقب "على" و"الباء"، كما فى قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ الأعراف / ١٠٥، أى "حقيق بى".

٤- تعاقب "عن" و"اللام"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ التوبة / ١١٤، أى، "لموعدة".

---

[١] السيوطى، همع الهوامع، ٢ / ٣٥.

[٢] الطبرى، جمع البيان فى تأويل آى القرآن، دار المعارف، ١٩٦٩م، ٢ / ٣٩٨، ٣٩٩؛ وينظر لمزيد من الشواهد : للمؤلفة. علاقة الفعل بحرف الجر - دراسة دلالية، ص١٢٠ - ١٣٧.

[٣] ابن السراج، الأصول، ١ / ٤١٤، ٤١٥.

٥- تعاقب "عن" و"الباء"، كما فى قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ الأعراف/١٨٧، والمعنى : "حفى بها"[١] .

٦- تعاقب "على" و"من"، كما فى قوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ المطففين / ٢، أى "من الناس".

وفسر "الزمخشرى" هذا التعاقب بقوله : «لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يغرهم ويتحامل فيه عليهم، أبدل "على" مكان "من" للدلالة على ذلك»[٢] . وقد أقر ذلك التعاقب "القرطبى" فى تفسيره[٣] .

ب- تعاقب حروف الجر مع بعض الظروف :

١- تعاقب "من" و"دون"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ﴾ الإسراء/ ١١١، أى "دون الذل"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ مِنَّا لَا تُنْصَرُونَ﴾ المؤمنون/ ٦٥، أى: "دوننا"، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ النجم/ ٢٨، أى: "دون الحق"[٤] .

٢- تعاقب "على" و"مع"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ الرعد/٦، أى "مع ظلمهم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ﴾ الحجر/ ٥٤، أى: "مع أن مسنى الكبر"[٥] .

---

[١] السيوطى، همع الهوامع، ٢ / ٢٨.

[٢] الزمخشرى، الكشاف، ٤ / ٧١٨.

[٣] القرطبى، تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن، ١٠ / ٧٠٤٣.

[٤] الزمخشرى، الكشاف، ٤ / ٤٢٤.

[٥] السابق نفسه، ٢ / ٥٨٠.

٣- تعاقب "على" و"أمام"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ طـه/٣٩ أى: أمام عينى[1].

٢- حروف القسم :

أ - تتعاقب "الواو" و"الباء" وذلك لقرب مخرجيهما الشفهى، ولقرب معنيهما إذ "الواو" تدل على الجمع، و"الباء" تدل على الإلصاق، وهو فى معنى الجمع[2]. ومن ذلك قولهم: "وا لله لأفعلن" بدلاً من "با لله لأفعلن"، وكثيرًا ما يحل أحدهما محل الآخر.

ب- وكثيرًا ما تتعاقب "التاء" و"الواو" قياسًا على ما سُمع من ذلك فى قولهم: "تراث مِنْ ورث"، "تُخْمة مِنْ وَخمة"، "تُقية من وَقَى" فقاسوا على ذلك جواز المعاقبة بين الحرفين فى القسم، فيقولون : "تا لله، وا لله"[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ الأنبياء/ ٥٧. ويفسر "ابن هشام" أن "الباء" أصل القسم، و"الواو" نابت عنها، إلا أنها لكثرة الاستعمال صارت كالأصل، فأُجيز أن يناب عن "الواو" بـ"التاء"[4] إلا أن فى "التاء" هنا زيادةً فى معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد، وتأتِّيه مع عُتُوِّ "نمرود" وقهره[5].

وقد علل "ابن معطى" كثرة التعاقب بين "الواو" و"التاء" فى كون "التاء" فيه همس يشبه اللين الذى فى "الواو"[6].

---

[1] الزمخشرى، الكشاف، ٣ / ٦٢، ٦٣.

[2] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ١٢٥.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٨ / ٣٤.

[4] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١٥٧.

[5] السابق نفسه، ١ / ١٥٧.

[6] الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١/ [illegible]٤.

وتختص "التاء" بلفظ الجلالة، على حين نجد "الواو" تدخل على غير ذلك من الأسماء الظاهرة، أما "الباء" فتدخل على الظاهر والمضمر.

٣- حروف العطف :

كثيرًا ما تتعاقب حروف العطف مع بعضها، ومن ذلك :

أ - تعاقب "الفاء" و"ثم"، ذكر "ابن هشام" أنه كثيرًا ما تتعاقب "الفاء" و"ثم" لإفادة "التوانى" فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ المؤمنون/ ١٤[1].

والعطف هنا بـ"الفاء" أفاد عدم تفاوت الخلق بين المعطوفات، والتوانى؛ لأن كل مرحلة فى خلق الإنسان تستلزم فترة زمنية طويلة حتى ينتقل الخلق من طور إلى طور.

ب- تعاقب "ثم" و"الفاء"، فكما أن "الفاء" تعاقب "ثم" فى إفادة التراخى جاز العكس بمعاقبة "ثم" لـ"الفاء" فى دلالة الترتيب والتعقيب، ومن ذلك قول العرب: جرى فى الأنابيب ثم اضطرب، والمعنى: فاضطرب[2].

جـ- معاقبة "أو" لـ"همزة التسوية"، قد تأتى "أو" معاقبة لهمزة التسوية و"أم" التى تعطف بعدها، كما فى قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ الإسراء/ ٥٠، ٥١[3]، والتقدير: "سواء أكنتم حجارة أم حديدًا".

د- قد تتعاقب "إما" مع أكثر من كلمة محذوفة، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ الإنسان/ ٣[4].

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٢١٤، ٢١٥.

[2] الأزهرى، شرح التصريح، ٢/١٣٩

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٦٧.

[4] تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ١٨٧ - ١٩٠.

٤- أنواع مختلفة من التعاقب :

أ- تعاقب "هل" و"قد"، كما فى قولـه تعـالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ الإنسان/١، أى : "قد أتى"[١].

واعتُرض على هذا التعاقب بأن "هل" هنا نائبة عن "الهمزة"[٢] .

ب- معاقبة "ياء النداء" لـ"أل التعريف"، فجمهور النحاة على أن "ياء النـداء" معاقبة لـ"أل التعريف"، فإذا قلت: "يا فاسـق، يـا رجـل"، فـالمعنى "يـا أيهـا الفاسق، ويا أيها الرجل"؛ فصار معرفة واكتُفِىَ بـ"يا" عن "ال"[٣].

وكذلك قال النحاة بمعاقبة "يا النداء" للفعل فيه، ومن ثَـمَّ لم يَجُـزْ ذكرهمـا معًا، ففى قولهم: "يا عبد الله"، تقدير الكلام: "أريد أو أدعـو عبـد الله"[٤]، ولما كثر الاستعمال حذفوا الفعـل، وأُنيبـت عنـه "اليـاء"؛ ولذلـك جعلـوا المنادى منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا؛ فصارت جملـة النـداء فعليـةً خبريَّـةً لا إنشائيَّةً؛ فكان هذا التقدير سببًا لانتقاد كثير من النحاة[٥].

جـ- معاقبة "الواو" لـ"مع"، من المعروف أن "واو المعية" تأتى مع الفعل القاصر لتقويته وتعديته للمفعول، فى نحو: "سرتُ والنيل" أى "سـرت مـع النيـل"، و"ما صنعت وأباك"، والتقدير: "مع أبيك"، وهذا لا يجـوز إلا إذا كـان فـى "الواو" معنى "العطف".

وقد علل "ابن يعيش" هذه المعاقبة بقوله: «وكانت "الواو" و"مـع" يتقـارب معناهمـا؛ وذلك أن معنى "مع" الاجتمـاع والانضمـام، و"الـواو" تجمـع مـا

---

[١] الرضى، شرح الكافية، ٣٨٨/٢.

[٢] المرادى، الجنى الدانى، ص٣٤٤.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢ / ١٩٧.

[٤] السابق نفسه، ١ / ٢٩١.

[٥] حاشية الصبان، ١ / ٢٤.

قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا "الواو" مقام "مع"؛ لأنها أخفّ لفظًا وتعطي معناها»[1].

د- **معاقبة "ال" للاسم الموصول :** ذهب أكثر النحاة إلى أنّ "ال" تأتي بمعنى الاسم الموصول، ومن ثَمَّ اختُلِف في اسميّتها أو حَرفيّتها، فأكثرهم يُقرّ باسميتها[2]، ومنهم من قال بحرفيتها[3]، ويمثّل لها بقولهم: "مررت بالقائم أبوهما".

ويشترط "ابن عصفور" لكون "ال" موصولةً أن لا تدخل إلا على اسمي الفاعل أو المفعول؛ وذلك لأنها ليست كأخواتها الموصولات في دخولها على الجمل، وما جاء خلاف ذلك فهو شاذ[4].

هـ - **معاقبة "ال" للضمير في الربط :** فمن المعروف أن الأصل في الربط بالضمائر، إلا أن الكوفيين قد أجازوا الربط بـ"ال" نيابة عن الضمير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ ص/٥٠، وتقدير الكلام: "مفتّحة أبوابها"، فالعرب يقولون: "مررت على رجل حسن العين قبيح الأنف" والمعنى: "حسنة عينه قبيح أنفه"، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ النازعات/٣٩ أي: "مأواهم"[5].

على حين منع البصريون هذه الإنابة؛ لكون الحرف عندهم لا ينوب عن الاسم وخرّجوها على تقدير ضمير محذوف[6].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٤٨.

(2) الأشموني، حاشية الصبان، ١ / ١٥٦، ١٥٧.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ / ١٧١

(4) السابق نفسه، ١ / ٧٩.

(5) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٤٠٩

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٢١

و- إنابة "الواو" عن "رب": ذهب أكثر النحاة إلى أن "الواو" في قول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

هي هنا نائبة عن "رُبَّ" المحذوفة، وتقدير الكلام: "رُبَّ ليلٍ" وهو مذهب الكوفيين قياسًا على حذف "باء القسم" وإنابة "الواو" عنها؛ ومن ثم عملت الجرَّ في القسَم، وكذلك عملت الجر هنا نيابة عن "رُبَّ"[1] .

أما البصريون فيرون أن "الواو" هنا عاطفة، والجر بـ"رُبَّ" المضمرة بعد "الواو"، وذلك شائع كثير[2] مع غير "الواو"، نحو "الفاء" في قول "امرئ القيس":

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُقْبِلِ[3]

وكذلك "بل" في قول الشاعر:

بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَتَمُهُ   لا يُشْتَرَى كَتَّانُه وَجَهْرَمُه[4]

فلم يُسمع عن أحدٍ من النحاة أنه قال إن "الفاء" و"بل" حروف جر وإنما هي حروف عطف، جُرَّ ما بعدها بـ"رُبَّ" مضمرة.

ز- تعاقب الباء، الهمزة في تعدية الأفعال القاصرة، كما في قولهم: "مررت به وأمررته"، "خرجت به وأخرجته"، "نزلت به وأنزلته"[5] .

وقد يتعاقب ذكر حرف الجر مع حذفه، كما في قول العرب: "شكرت لك" بمعنى شكرتك، "قصدت لك" أي قصدتك[6] .

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٣٧٥، م٥٥.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ٢ / ٤٧٣.

[3] ديوان امرئ القيس، ص١٢.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١١٢.

[5] ابن جني، الخصائص، ١ / ١٠٦.

[6] الصبان في حاشيته، ٢ / ١٧١.

ثانيًا : الإنابة في المفردات :

فكما أجمع أكثر النحاة على جواز الإنابة والتعاقب في الحروف، فإنهم أقروا الإنابة أيضًا في الأسماء؛ لأنها قسيم الحروف والأفعال في الكلمة، وقد استقرءوا هذه القاعدة من لغة العرب شعرًا ونثرًا، ومن ذلك:

أ – الإنابة في الأسماء :

١ – إنابة المضاف إليه عن التنوين: فمن المعروف أن العنصرين المتعاقبين لا يجتمعان في تركيب واحد، وإنما بظهور أحدهما يستحيل وجود الآخر، ومن ثم ذهب النحاة[1] إلى أن المضاف إليه معاقب للتنوين في المفرد، ويصف الموصلي هذه العلاقة، فيذكر أن المضاف إليه يتنزل منزلة التنوين لمعاقبته إياه.

٢ – قد ينوب المصدر عن فعل الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ محمد/ ٤، والمعنى: "اضربوا الرقاب"، وكذلك قد ينوب عن الخبر، كما في قول العرب: "زيدٌ سيْرًا" أي: "يسير سيرًا"[2].

٣ – قد ينوب الفاعل عن الخبر إذا كان المبتدأ وصفًا، وذلك في صورة معينة للجملة تكون فيها اسمية في الشكل وفعلية في المضمون، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ فاطر/ ٣[3].

٤ – وقد تنوب الحال عن الخبر أيضًا، وذلك في أساليب تصبح الفائدة منها مرتبطة بالحال التي يعد وجودها كافيًا تمامًا عن الخبر، مع أن الحال بذاتها لا تصلح للخبرية، ووضع النحويون هذه المعالم للجملة التي تسد الحال فيها

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١ / ٩٩، للموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١ / ٥٤٧.

[2] السيوطي، همع الهوامع، ٢/ ١٠٠.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ١ / ٩٦.

مسد الخبر، وذلك بأن يكون المبتدأ مصدرًا عـاملاً فـى اسـم ظـاهر، يكـون هذا الاسم الظاهر مرجعًا لضمير بحيث يكون هذا الضمـير صاحبًـا لحـال لا تصلح بذاتها لأن تكون خبرًا، نحو: "سمـاعى القـرآن مرتـلاً"، فـالمصدر هـو السماع، والاسم الظاهر، معمول المصدر هو القرآن، والضمير الذى يرجـع إليه هو المستتر فى قولنـا: "إذْ كـان أو إذا كـان"، ومرتـلاً حـال مـن ذلـك الضمير[1] .

٥- قد ينوب عن الحال أشياء، منها :

أ - المصدر المعرَّف، نحو: "جلسـت القرفصـاء"، والنكـرة نحـو: "جـاء زيـد ركضًا" وهو نائب عن "اسم الفاعل"، ويفيد المبالغة.

ب- اسم عين، كقوله: "بَدَت قمرًا".

جـ- الظرف، نحو: "هذا زيد عندك".

د- الجار والمجرور، نحو: "جاء زيد بسلاحه"[2] .

٦- من أمثلة الإنابة المشهورة عند العرب ما يلى :

أ- إنابة الوصف عن الفعل، كما فى: "أمحمد ضاربٌ زيـدًا ؟" أى "يضـرب زيدًا".

ب- إنابة المصدر المؤوَّل عن المصدر الصريح، نحـو: "أحـب أن أراك"، أى: رؤيتك.

جـ- إنابـة المصـدر المفعـول معـه عـن الفعـل المضـارع المنصـوب بعـد "واو المعية"، نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، أى: وشرب اللبن.

د- إنابة المفعول لأجلـه عـن المضـارع المنصـوب بعـد الـلام، نحـو: "قمـت إجلالاً لمدرسى"، والتقدير: قمت لأُجِلَّ مدرسى[3] .

---

[1] الأشمونى، حاشية الصبان، ١ / ١٠٤، السيوطى، همع الهوامع، ٢ / ٩٣، د. زين الخويسكى، ظـاهرة الاستغناء، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م، ص١٠٠ - ١٠١.

[2] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، تحقيق على موسى الشوملى، ١/ ٥٧٠.

[3] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٥٢.

٧- إنابة "أنّ" وما دخلت عليه عن مفعولى "ظنّ"، نحو: "ظننت أنك مجتهـد"، والمعنى: "ظننتـك مجتهـدًا"، وكذلـك قولـه تعـالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ البقرة/ ٤٦، ومنه قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾ العنكبوت/ ٢. نجد أن جملة "أن ومعمولها" سدت مسد مفعولى "حسب"، فقد أدت المعنى الذى يؤديه المفعولان[1] .

٨- وقد تنوب "ما" عن "مَن" عند وقوع اللفظ على صفات الموصوف؛ لأن الصفات يحكم لها بحكم العقلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ النسـاء/٣[2] ، وكذلـك قولـه تعـالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ الشمس/٥.

٩- قد ينوب الظاهر عن المضمر لغـرض بلاغـى كـالتفخيم والتعظيـم، ومـن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ الحاقـة/ ١، ٢، والمراد: "مـا هـى" ولكنها أعيدت للتفخيم والتعظيم[3] . ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾ الكهـف/ ٧٧. ويعلـل "السيوطى" وجـوب وقـوع الظاهر من جهة المعنى فى هذا الـتركيب قـائلاً: «ولـو عـاد الضمـير فقـال: "استطعماهم" لتعيّن أن يكون المراد الأولين لا غير، فأتى بالظاهر استشـعارًا لتأكيد العموم فيه، وأنهما لم يتركا أحدًا من أهلهـا حتى استطعماه فـأبى، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء»[4] .

---

[1] السيوطى، همع الهوامع، ١ / ١٥٦، ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٨٨٩، د. زيـن الخويسـكى، ظـاهرة الاستغناء، ص١١٣.

[2] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١ / ٥٤٧

[3] ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، ٢ / ٤٥٦.

[4] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٤ / ١ ١

وقد يحدث العكس في إنابة المضمر عن المظهر، كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة/ ٥،٦، والمراد: "نعبدك أنت ونستعين بك أنت"، فلما أُضمر المخاطب وأُقيم مقامه "إيَّا" وهى ضمير نصب يتقدم الكلام؛ وجب اتصاله بـ"كاف الخطاب" العائدة إلى المخاطب[1] .

١٥- **ما ينوب عن المصدر للدلالة على المفعول المطلق:** ذكر جمهور النحاة[2] عناصر لغوية كثيرة تنوب عن المفعول المطلق معنىً ولفظًا فتعرب إعرابه، وهى:

أ- "كل"، "بعض"، كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ النساء/ ١٢٩، "ضرب زيدًا بعض ضرب"، و"ضربت أى ضرب"، والمعنى: ضربته الضرب بعضه أو إياه.

ب- ضمير المصدر، نحو:

هذا سُرَاقَةُ لِلقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَى إِنْ تَلْقَهُ ذِئْبُ[3]

أى يدرس الدرس عن سراقة.

جـ - اسم نوع الفعل، نحو: "رجع القهقرى".

د- اسم الهيئة، نحو: "يموت الكافر موتة سوء".

هـ- اسم العدد، نحو: "ضربت عشرين ضربة".

و- اسم الإشارة، نحو: "ضربت هندًا ذاك"، تريد: ذاك الضرب.

ز- اسم وقت، نحو قول الأعشى :

ألم تغتمض عيناك ليلةَ أرمدَا وبتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسهَّدَا

أى اغتماض ليلة أرمد[4]

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك، ٤ / ٧٧.

[2] الأشموني، حاشية الصبان، ٢ / ١٠٩.

[3] البغدادى، خزانة الأدب، ط بولاق، ١٢٦٦هـ، ١ / ٢٧٧، ٢ / ٣٨٢.

[4] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٦٢٤.

ح- وصف المصدر، نحو: "واذكر ربك كثيرًا"، أى: ذكرًا كثيرًا، ومذهب سيبويه انتصاب مثل "كثيرًا" على الحال.

ط- "ما" الاستفهامية، نحو: "ما تضرب زيدًا" أى" ضرب، و"ما" الشرطية نحو: "ما تضرب هندًا"، أى: اضرب مثله، أى: "أىَّ ضرب تضرب هندًا".

ى- اسم آلة، نحو: "ضربت هندًا سوطًا ورشقته سهمًا"[1].

١١- قد تنوب المصادر النكرة عن الحال سماعًا عند أكثر النحاة، يقول "سيبويه": «هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب، لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: "قتلته صبرًا"، "لقيته فجأة ومفاجأةً"، و"كفاحًا، ومكافحة"، "لقيته عِيانًا"، "كلّمته مشافهةً"، "أتيته ركضًا، وعدوًا، ومشيًا"، "أخذت ذلك عنه سَمْعًا وسماعًا"»[2].

ووضع المصدر فى هذه المواضع إنما هو للمبالغة، فقولنا: "ركضًا" أو "مَشْيًا" أو "جريًا"، فيه من المبالغة ما ليس فى أسماء الفاعلية التى تؤدى نفس المعانى.

وكذلك قد تنوب المصادر المعرفة عن بعض المشتقات، كما فى قول العرب: "أرسلها العراك"، و"جاء وحده"، وهو قليل[3]، فمنهم من يُؤوِّلها على: "أرسلها معتركين"، "جاء منفردًا"، وآخرون يقدرون حالاً محذوفة، وهذا المصدر عامله. والتقدير: "أرسلها تعترك العراك"[4] وكان حق هذه الكلمات أن تأتى نكرة، إلا أنها نابت عن الأسماء النكرة المنصوبة على الحالية.

---

[1] أبو حيان التوحيدى، ارتشاف الضرب، ٢ / ٢٠٤، ٢٠٥.

[2] سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٧٠، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٤٢٣.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٣٠٥.

[4] ابن السراج، الأصول فى النحو، ١ / ١٦٤، ١٦٥.

١٢ – قد تنوب الصفة عن الموصوف، وذلك إذا فُهم من سياق الكلام، أو كان معروفًا حتى يجوز حذفه، فإذا أُبهم قَبُح ذلك، ومنه قول "الأعشى"

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا[١]

فحذف المضافَ إلى "ليلة"، والمضاف إليه "ليلة" وأقام "صفته" مقامه، أي: "اغتماض ليلة رجل أرمد"[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ سبأ/ ١٠، ١١، أي: "اعمل دروعًا سابغاتٍ"، فحذف المنعوت للعلم به، مع أن النعت لا يختص بالمنعوت، ولكن تقدُّم ذكر الحديد أشعرَ به[٣].

١٣ – إنابة المستثنى عن المستثنى منه : ذهب جمهور النحاة إلى أن المستثنى المفرغ يكون فيه ما قبل الأداة محتاجًا إلى ما بعدها، ولما كان المستثنى منه محذوفًا، ناب المستثنى عنه وحلَّ محلَّه، نحو: "ما جاء إلا زيد"، فتقدير الكلام: "ما جاء أحد إلا زيد"، فحُذف "أحد" وناب "زيد" منابه[٤]؛ وذلك لأن الاستثناء تخصيص للعموم، فلما حُذِف الفاعل والفعل مُحتاج إليه لزم انشغاله بما ينوب عن الفاعل وهو المستثنى.

ب– الإنابة في الصيغ الصرفية :

١ – نيابة "أفعل" عن صفة المصدر، نحو: "سرت أحسن السير"، والمراد: "سرت سيرًا أحسن السير"[٥]، فَحُذِف المصدر وناب عنه صفته التي هي "أفعل"، وهي صفة تدل على موصوفها وتختص به، و من ثَمَّ أجازوا الإنابة

---

[١] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٦٢٤.

[٢] السابق نفسه،

[٣] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٦ / ١٨ .

[٤] ابن الحاجب، الأمالي النحوية، ٤/ ١٧ ، ابن يعيش، شرح المفصل، ٦ / ٨٠.

[٥] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٨٨.

بينها وبين موصوفها، ولا يجوز في غير المختصة.

٢- قد تنوب صيغة "اسم الفاعل" عن "اسم المفعول"، كما في قوله تعالى: ﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾ الطارق/ ٦، أي: "مدفوق"، وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ هود/ ٤٣، أي: "معصوم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ العنكبوت/ ٦٧، أي: "مأمونًا فيه"، وقد يرد العكس من إنابة "اسم المفعول" عن "الفاعل" كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ مريم/ ٦١، أي "آتيًا"، وقوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ الإسراء/ ٤٥، أي: "ساترًا"[(١)].

٣- إنابة "فعيل" عن "مفعول" : قد تنوب صيغة "فعيل" عن "مفعول" كثيرًا في اللغة، وهو مَقيس عند بعض النحاة في كل فعل لا يأتي منه "فعيل" بمعنى "فاعل"، مثل: "دهين" بمعنى "مدهون"، "كحيل" عن "مكحول"، "جريح" عن "مجروح"، "طريح" عن "مطروح"[(٢)].

واختُلف بين النحاة في سماعيته أو قياسيته، فـ"ابن عقيل" يُقرُّ بالقياس[(٣)]، و"ابن هشام" يُقِرُّ بسماعيته في كل فعل لا يأتي منه فعيل بمعنى فاعل.

٤- إنابة اسم الفاعل عن الفعل بعد حذفه: فكثيرًا ما ترد مشتقات على صيغة اسم الفاعل مثل: العافية، العاقبة، وكذلك: "أقائمًا، قاعدًا، عائذًا"، بمنزلة: "أقيامًا، أقعودًا، عياذًا"[(٤)]، وإن كان "ابن الحاجب" قد صرح بهذه الإنابة

---

(١) السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ١ / ١٩٣.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣ / ٢٤٤، د. زين الخويسكي، ظاهرة الاستغناء، ص٢٢

(٣) ابن عقيل، شرح الألفية، ٢ / ١٣٨.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ٤٢٢.

في مثل: "أقائمًا وقد قعد الناس"، فقد نابت مناب "أتقوم"، فيجب أن يكون مصدرًا[1].

وقد يكون اسم الفاعل أيضًا عن الفعل بعد استبداله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ النحل/ ٦٩، فـ"ابن هشام" ذكر أن "ألوانه" فاعل للمشتق "مختلف"؛ وذلك لأنه ناب عن فعله لكون أصل العمل للأفعال، وتقدير الكلام: "صنف يختلف ألوانه" فلما حُذِف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه عملت الرفع في الفاعل؛ لأنها قامت مقام الفعل[2].

والذي دعاهم إلى القول بإنابة اسم الفاعل عن الفعل سواءً أكان محذوفًا أم مستبدلاً هو أن أكثر النحاة ذكروا[3] أن اسم الفاعل ينوب عن الفعل لمضارعته له وشدة شبهه به؛ إذ يمكن أن يقوم بعمله، ويحل محله، ويأخذ حكمه في كثير من الحالات.

جـ- الإنابة في صيغ الأفعال

من المعروف أن النحاة القدماء اهتموا بـ"الفعل" اهتمامًا كبيرًا؛ وذلك لكونه أهم عناصر الجملة، أو كما يقال، هو المحرك الفعال في الجملة الفعلية، وخصُّوا كل زمن بصيغة أو مثال خاص بأبنية الفعل، فجعلوا "فَعَلَ" للماضي دون قيد أو شرط، و"يَفْعَلُ" للحال والاستقبال، و "افْعَلْ" للاستقبال، هذا على مذهب البصريين، على حين رأينا الكوفيين يقسِّمون الفعل إلى ماضٍ ومستقبل ودائم.

إلا أن الاستعمال اللغوي قد خرج عن هذه المعايير، فرأينا الماضي قد يدل على الحال أو الاستقبال، وكذلك المضارع قد ينصرف إلى الماضي تارة،

---

[1] ابن [illegible]، الأمالي النحوية، ٢ / ١٠١

[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص [illegible].

[3] السيوطي، همع الهوامع، ١ / ٩٤

ويتعيّن للاستقبال تارة أخرى، وصيغة "فاعِل" لا تدل على زمان دائم بشكل مطلق؛ لأنه قد يكون في الماضي كما قد يكون في المستقبل[1]. ومن ثم سنحاول أن نعرض بعض أمثلة الفعل وإنابة صيغها عن صيغ أخرى، وذلك من خلال السياق اللغوي.

أولاً: الإنابة في صيغ الماضي :

١- قد ينصرف الفعل الماضي عن دلالة المضي إلى الاستقبال إذا كان دالاً على حدث كان وقوعه أمرًا محققًا كأنه وقع مُسبقًا، ويكثر ذلك في الوعد والوعيد والمعاهدات، نحو قول "جعفر بن يحيى":

«...قد كثُر شاكوك وقلَّ شاكروك، فإما اعتدلت وإمَّا اعتزلت»[2]

٢- قد ينصرف الماضي إلى الحال إذا دلَّ على الإنشاء كما في "بعتُ"، "اشتريتُ"[3] و"زوّجتُك"، وكذلك عبارات القسَم، نحو: "نشدتُك الله"، "عزمتُ عليك إلا فعلت كذا وكذا"[4] .

٣- قد ينصرف الماضي إلى المستقبل، وذلك في الإنشاء الطلبي، كـ"الدعاء"، نحو: "رحمك الله" ، "رحمه الله" و"لارضي عنه" ، "غفر الله لك" وإمَّا "أمرًا"، كقول "علي بن أبي طالب" رضي الله عنه: «أجزأ امرؤٌ قرنه آسى أخاه بنفسه، أي: ليكن وليواسي»[5].

٤- وقد ينصرف إلى المستقبل، وذلك بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع

---

[1] د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط بيروت، لبنان، ١٩٨٤م، ص ٤٤-٤٥ بتصرف.

[2] المهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، صيدا، المكتبة العصرية، ط١/ ١٩٦٤، ص ١٢٣.

[3] الرضي، شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ-١٩٥٠م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ١ / ٢٢٥.

[4] د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص ٥٠، ٥١ بتصرف.

[5] الرضي، شرح الكافية، ٢ / ٦٥.

قصد القطع بوقوعها، كما فى قوله تعالى ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ الزمر/٧٣، والعلة هنا أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعًا كأنه وقع ومَضَى، ثم هو يخبر عنه[1] . ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ﴾ النمل/ ٨٧[2] .

٥- **وقد ينصرف إلى المستقبل، إذا كان منفيًا بـ"لا" أو "إنْ" فى جواب القَسَم**، نحو: "والله لا فعل وإنْ فعلت"، ولا يلزم تكرار "لا" كما يلزم فى الماضى الباقى على معناه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾ فاطر/ ٤١[3] ، أى "ما يمسكهما".

٦- **وينصرف أيضًا إلى المستقبل بدخول "إنْ" الشرطية وما يتضمن معناها**، وبدخول "ما" النائبة عن الظرف المضاف، نحو: "ما ذَرَّ شارق"، و"ما دامت السموات"؛ لتضمنها معنى "إن"، أى "إنْ دامت قليلاً أو كثيرًا"[4] .

٧- **وقد ينصرف الماضى إلى المستقبل، وذلك بعد "حيث"**، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ البقرة/ ١٥٠.

٨- **يتعين الماضى للاستقبال، وذلك بعد "إذا" الشرطية**، وهى ظرف لما يستقبل من الزمان منصوبًا بجوابه خافضًا لشرطه، ومُضَمَّنَةً معنى الشرط،

---

[1] الرضى شرح الكافية، ٢ / ٢٢٥.

[2] عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص٥٧.

[3] الرضى، شرح الكافية، ٢ / ٢٢٥

[4] السابق نفسه، ٢ / ٢٢٥.

نحو: "إذا جئتني أكرمتك"[1] .

٩- يرى بعض النحاة أن صيغة "فَعَلَ" قد تفيد توقع حدوث الشيء لمن ينتظره، وذلك بعد "قد"، ومنه قول المؤذّن: "قد قامت الصلاة"؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك[2] .

وقال بعضهم: تقول: "قد ركب الأمير" لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ المجادلة/ ١[3] .

١٠- قد يستعمل الماضي للدلالة على الحال قريبة منه، وذلك بعد "قد" ظاهرة، كما في قول العرب: "قد قام زيد"[4] . ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾ البقرة/ ٢٤٦.

أو مقدَّرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ يوسف/ ٦٥

وهذا مذهب أكثر البصريين وبعض المتأخرين[5] .

١١- قد يأتي الماضي مسبوقًا بفعل الكون المضارع؛ فيدل حينئذ على المستقبل الواقع في زمان ماضٍ، نحو: "ما ذاك من شيء أكون اجترحته"، وكقول المدرِّبين في هذا العصر مثلاً: "وأقرَّ اللصُّ أن يكون سرق أثاث الدار"[6] .

---

(١) إبراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٩.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٧١، سيبويه، الكتاب، ٣ / ١١٥.

(٣) د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص١٠.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٧٢.

(٥) د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص٦٤

(٦) السابق نفسه، ص٧٠، إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص.

١٢- إنابة الماضى عن المستقبل، كما فى قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ النحل/ ١، يقول "ابن الأنبارى" معلقًا على هذه الآية: «"أتى" بمعنى "يأتى"، أقام الماضى مقام المستقبل؛ لتحقيق إثبات الأمر وصدقه»[1].

ومنه قول العرب: "إن قُمتَ قُمنا"، فعبَّر عن المضارع المشكوك فى وقوعه بالماضى المقطوع بكَوْنِه[2].

١٣- إنابة المستقبل عن الماضى: كثيرًا ما تقيم العرب المضارع الدال على المستقبل مقام الماضى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ البقرة/ ١٠٢، والمعنى: "ما تَلَت"[3].

ويعلل "ابن هشام"[4] هذه الإنابة بقوله:

«إنهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشىء الحاضر، قصدًا لإحضاره فى الذهن، حتى كأنه مشاهَدٌ حال الإخبار، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ النحل/١٢٤، لأن "لام" الابتداء للحال، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ آل عمران/٥٩، أى: "فكان"».

ثانيًا : الإنابة فى صيغ المضارع :

١- قد يفيد فعل الحال "المضارع" معنى الطلب، كما فى قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ البقرة/ ٢٣٣، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة/٢٢٨، "يتربصن" خبر فى

---

[1] ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، ٢ / ٧٤.

[2] ابن جنى، الخصائص، ٣ / ١٠٥.

[3] ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، ٢ / ٧٥.

[4] ابن هشام، مغنى اللبيب، ص٩٠٦.

معنى الأمر، وأصل الكلام: وليتربص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله. ونحوه قولهم في الدعاء: "رحمك الله" أخرج في صورة الخبر ثقة في الاستجابة، فكأنما وُجدت الرحمة فهو يخبر عنها، وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضًا فضل تأكيد، ولو قيل: ويتربص المطلقات لم يكن بتلك الوكادة[1].

وقد يدل الأمر على الخبر كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ مريم/ ٧٥، أي: "مد له الرحمن" يعنى "أمهله وأملى له في العمر"، فأُخرج على لفظ الأمر إيذانًا بوجوب ذلك وأنه مفعول لا محالة كالمأمور به الممتثل لتقطع معاذير الضال[2].

وقد ينوب المضارع مناب الطلب أيضًا، وذلك في الدعاء، كما في قوله تعالى. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ البقرة/ ٢٨٦.

ومنه قول الشاعر:

يَقُولُونَ لاَ تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي ... وَأَيْنَ مَكَانُ البُعْدِ إِلاَّ مَكَانِيَا[3]

٢- ينوب "المضارع" مناب "الأمر"، وذلك في الحث والتحضيض، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ النمل/ ٤٦، وقوله تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ الحجر/ ٧٠.

ويلاحظ أن "لولا" للتحضيض والعرض، ومختصة بالمضارع، أو ما في تأويله، والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحَثٍّ وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدب[4].

---

[1] الزمخشري، الكشاف، ١ / ٢٧٠.

[2] السابق نفسه، ٣ / ٣٧.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٢٤٧.

[4] السابق نفسه، ١ / ٢٧٤.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ النور/ ٢٢[1] .

٣- وكذلك في الترجّي، كما في قوله تعالى: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ غافر/ ٣٦[2] .

٤- قد يدل المضارع على الماضي معنىً لا لفظًا، وذلك إذا اقترن بـ"إذ" التي تكون اسمًا للزمان الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ البقرة/ ١٢٧، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ الأنفال/ ٣٠[3] .

٥- ينوب المضارع مناب الماضي إذا اقترن بالظرف الدال على المضي، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ البقرة/ ٩١، وقد علّق "الفراء" على هذه الآية بقوله: «ألا ترى أنك تُعنّف الرجل بما سلف من فعله فتقول: ويحك لِمَ تكذِب؟ لِمَ تُبغّض نفسَكَ إلى الناس؟»[4] .

٥- كذلك قد يدل المضارع على الماضي معنىً، وذلك إذا جاء خبرًا لـ"كان" الناقصة، نحو: "كان زيد يقوم"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ الأنبياء/ ٩٠، ويُتوقع الحدث في المضى باستعمال "كان" مخبرًا عنها بمضارع مقترن بتسويف نحو: "كان زيد سيقوم أمس"، أي: "كان متوقعًا منه القيام فيما مضى"[5] .

---

[1] د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص٨٢.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١٥٥.

[3] السابق نفسه، ١ / ٨٤.

[4] الفراء، معانى القرآن، ، مطبعة دار السرور، بيروت، لبنان، د. ت.، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار، ١ / ٦١.

[5] ابن جنى، الخصائص، ٣ / ٣٣٢.

٦- وكذلك فى حكاية الرؤيا المنامية، يدل المضارع فيها على الماضى، كما فى قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ يوسف/ ٣٦، يعنى: فى المنام، وهى حكاية حال ماضية[1].

ولا تقتصر الإنابة فى الأفعال على الصيغ الزمنية، وإنما قد تتعداها إلى صيغ غير فعليه، كإنابة الفعل عن المصدر:

ذهب بعض النحاة إلى جواز إنابة الفعل عن المصدر عند الإضافة إلى أسماء الزمان؛ لأن الأصل فيها أن تضاف إلى المصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة/ ١١٩، والتقدير: "هذا يوم نفع الصادقين صدقهم"[2].

وإن كان هناك من يُقدِّر إضافة اسم الزمان إلى الجملة؛ لكون الفاعل مستترًا داخل الفعل[3].

ثالثًا : إنابة الجمل عن غيرها :

١- إنابة الجملة عن المفردات :

قد ذهب بعض النحاة إلى أن الفعل قد ينوب عن الاسم، كما فى قول العرب: "ما تكلم فلان إلا قال خيرًا"، وتقديره: "إلا قائلاً خيرًا"[4]، و"قال" هنا شملت ذكر العامل المستتر لكون الفاعل بمثابة الجزء من الفعل. ومنه قولهم: "كان زيد يقوم" أى: "قائمًا"، و"كان زيد قد انطلق" أى: "منطلقًا"[5].

---

[1] الزمخشرى، الكشاف، ٢ / ٤٦٨.

[2] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١/ ١٤١، م١٥.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ١٦.

[4] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٦٠٩.

[5] السيرافى، شرح كتاب سيبويه، ٢ / ٢٠٦.

٢- إنابة جملة الطلب عن جملة الشرط :

في نحو قولهم : "أَطِعْ اللهَ يغفرْ لك" وتقدير النحاة : "إنْ تُطِعْ اللهَ يغفرْ لك"، فَحُذِفَ الجازِم من الأداة والجملة الداخلة عليه، وأُقيمت جملة الطلب مكانها، وكذلك قولهم : "ائتني اكرمك" والتقدير :"إن تأتني أكرمك"[1] .

وكذلك قد تنوب جملة الطلب عن جملة جواب القسم في "الباء"، نحو: "با لله أخبرني"، وقول "ابن هرمة" :

بِاللّهِ رَبِّكَ إنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هرْمَةَ وَاقِفًا بِالبَابِ[2]

٣- إنابة الجملة الإسمية عن الفعلية في جواب "لو" :

فمن المعروف أن حروف الشرط تجزم جملتين فعليتين، إلا أن الأسلوب القرآني قد تجوَّز في جواب "لو" فجاء جملة اسمية ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتقوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عند اللهِ خَيْرٌ﴾ البقرة /١٠٣، فالكلام واقع في جواب "لو" و"مثوبة من عند الله خير" نابت مناب الجملة الفعلية في جواب "لو"[3] .

٤- إنابة جواب القسَم عن جواب الشرط :

أجمع النحاة على أنه إذا ورد جواب واحد لشيئين مختلفين، فإنه يكون للسابق منهما، أما الثاني فيقدر جوابه محذوفًا دلَّ المذكورُ عليه، وهو ما ينطبق على الجمل التي تشتمل على قسَم وشرط معًا، نحو: "والله إن قام زيدٌ ليقُومَنَّ عمرو"[4] ، فيُجعل "ليقومَنَّ" جوابًا للقسَم، ويُحذَف جواب الشرط، إلا إذا كان الفعل ماضيًا.

---

[1] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ١٩٢. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢ / ٤١٩.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ٩ / ١٠١.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ٣١٠.

[4] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١ / ٥٢٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ الإسراء /٨٨. و"لا يأتون" جواب قسم مقدَّر ينوب عن جواب "إنْ" وليس بجوابها، ولهذا قال: "لا يأتون" بإثبات النون[1].

رابعًا : أنماط مختلفة من الإنابة

١- قد ينوب المفرد عن الجمع : كما في قوله تعالى : ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ النساء/ ٦٩. والتقدير : "رفقاء" منصوبًا على التمييز[2].

٢- إنابة الجمع عن الجمع : قد ينوب جمع القلة عن جمع الكثرة، وذلك لإيجازه؛ لقِلّة حروفه عند إضافته إلى الأعداد، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة /٢٢٨، والمعنى: "ثلاثة أقراء"[3].

٣- تنوب "الفتحة" عن "الكسرة" في جرِّ الممنوع من الصرف؛ وذلك لقرب الشبه بينهما، ولخفتها، في نحو : "سلمت على إسحاقَ وإبراهيمَ". ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ الفجر/١، ٢.

"وليال" عاطف ومعطوف، وعلامة جرِّه فتحةُ مقدَّرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل[4].

وتنوب الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم، في نحو: "رأيتُ الهِنْداتِ"، وإنما كانت الكسرة هنا من باب حمل الفرع على الأصل، لكون

---

[1] ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١ / ٢١٠.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ٢ / ٧٣.

[3] الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ٢ / ١٠٩٨.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ٢ / ٨٧٩

جمع المذكر هو الأصل، وقد أخذ علامة واحدة في النصب والجرّ منه، فقيس عليه جمع المؤنث السالم، فكانت الفتحة علامته في النصب والجر[1] .

٤-إنابة الحروف عن الحركات في الإعراب: ذهب أكثر النحاة إلى أن الحروف تنوب عن الحركات في إعراب الأسماء الستّة المعتلّة المضافة لغير ياء المتكلم، ومن هؤلاء: "ابن جني" و"ابن هشام"[2] ، وكذلك ذهب "الكوفيون" و"قطرب" و"بعض البصريين" إلى أنّ الحروف "الألف" و"الياء" تنوب عن الضمّة والفتحة والكسرة في إعراب المثنّى، لكونها حركات أصلية حُمِل عليها الفرعي من الحروف، كما أنّ المثنّى فرعٌ على المفرد[3] . وهو الحال نفسه في جمع المذكر السالم، إذ يعرب بالحروف نيابة عن الحركات[4] .

٥- ما ينوب عن الفتح في المبنيّات: وأما ما ينوب عن الفتح في المبنيات فهُما اثنان: "الياء" و"الكسرة" ويكون ذلك في اسم "لا"، فإن هذا الاسم يستحق البناء على "الياء" نيابة عن الفتح إن كان جمع مذكر سالم أو مثنى، نحو: "لاَ رَجُلَيْن، وَ لاَ قائِمِين"، وإن كان جمعًا مختومًا بألف وتاء زائدتين- أي جمع مؤنث- فيكون البناء فيه على الكسر نيابة عن الفتح، نحو: "مُسلماتٍ" فيقال: "لاَ مُسْلِمَاتٍ في الدار"[5] .

وهكذا لاحظنا أن ظاهرة الإنابة من الظواهر العارضة لعلاقة التضام التركيبية، التي تستلزم شدة الارتباط بين العناصر اللغوية الأفقية داخل التركيب، كما لاحظنا شيوعها وفُشُوّها في أكثر كلم اللغة. ومن ثَمَّ سنحاول أن نرصُدَ

---

[1] ابن جني، الخصائص، ١ / ١١١.

[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٥٤.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ١ / ٣٣.

[4] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٧٦.

[5] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١١٨.

لها بعضَ الدواعي التي دعت إلى وجودها في اللغة، ومنها:

١- كون العربية لغةَ سليقةٍ وطبعٍ عند القدماء، أدى ذلك بهم إلى عدم الالتزام بقوانين بعينها، فجاءت لغتهم ثريَّةً غنيَّةً بمثل قولهم: جاءت هذه نيابةً عن تلك، أو معاقبةً لتلك، أو مستغنيةً عن هذه بتلك.

يقول "الجاحظ": «وكانوا أميين لايكتبون، ومطبوعين لا يتكلفون، وكان الكلام الجيد عندهم أظهرَ وأكثر، وهم عليه أقدر وله أقهر، وكل واحد في نفسه أنطق، ومكانه من البيان أرفع، وخطباؤهم للكلام أوحد، والكلام عليهم أسهل، وهو عليهم أيسر من أن يفتقروا إلى تحفّظ، ويحتاجوا إلى تدارس[1].

٢- كان الاحتكاك بين لهجات العرب مصدرًا من مصادر الثراء اللغوي، ولاسيما للهجة قريش التي كانت تنتقي من لهجات العرب ما يروق أسماعها، ويلائم أذواقها من أفصح كلام العرب وأيسره بطريقة تلقائية يحكمها استقامة الفطرة اللغوية واستقامة اللسان، واتساع آفاق التعبير التي جاوزت حدود القبيلة ومطالبها الضرورية إلى حياة أكثر حدودًا وأوسع مطالبًا[2]؛ فكان لذلك ثمرته في ظهور أمثلة كثيرة للإنابة والتعاقب بين أسماء متعددة لمسمَّياتٍ متقاربة، إلى جانب ما صاحب ذلك من استغناء العرب بالأخف عن الأثقل.

٣- إن في ظاهرة الإنابة –حيث تنوب كلمة عن كلمتين أو أكثر– مظهرًا من مظاهر الإيجاز في اللسان العربي الذي يرفض الفضول، ويُؤثِر الإيجاز حتى إنه كان محور البلاغة عندهم.

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط التجارية الكبرى، ١٩٦٨، ٣ / ٢٨.

[2] د. زين كامل الخويسكي، ظاهرة الاستغناء، ص٢٣٢- ٢٣٣.

٤- باعتبارها واحدة من وسائل التنمية اللغوية، إذ يتيح لها الفرصة لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة، مما يجعلها أكثر قدرة على التعبير عن المعانى والأشياء فى مواجهة ظروف متباينة[١]، ومن ذلك إنابة "أنَّ" ومعموليها عن مفعولى "ظن"، مثل قولهم: "ظننت أنك مجتهد" أى: "ظننتك مجتهدًا" وكذلك أنابوا المصدر المؤول عن المصدر الصريح....إلخ.

٥- والإنابة تعطى أبعادًا جديدة لتنمية اللسان العربى فى البيان وقدرته على التعبير، فمن سمات اللسان العربى أن الصيغ فيه ليست قوالب جامدة، وأنه ينتقل من صيغة إلى أخرى، ويستخدم صيغته فيما تستعمل فيه صيغة أخرى، ومن ذلك استخدام صيغتى : الفاعل والحال مكان الخبر[٢] .

٦- وللسان العربى أساليب تعبيرية فيها من الروعة والجمال ما يجعلها آية فى الفصاحة والبيان، منها ما ورد وقد حلَّ فيه المصدر محل الفعل، مما يجعلها فى حالة من الروعة والقدرة البيانية، والتى يمكن أن تفتقدها لو كان الفعل محل المصدر، هذا فضلاً عن أن العرب والنحاة قد لجأوا إلى هذه الظاهرة محافظةً على الصنعة النحوية واضطرادًا للقاعدة، فهى فكرة شاع القول بها عند النحاة.

وهكذا تناول البحث علاقة التضام مبينًا أنها إحدى العلاقات التركيبية الأفقية، ثم عرض لظاهرة التعاقب باعتبارها من ظواهر المحور التقليبى الرأسى الزمنى فى اللغة، وبما أن هذين المحورين متعامدان، فهما يحتلان عنصرين من عناصر المنظومة اللغوية.

---

(١) د. زين كامل الخويسكى، ظاهرة الاستغناء، ص١٣٢.

(٢) السابق نفسه، نفس الصفحة.

نتائج البحث

١- تُعَدُّ علاقة التضام من أهم العلاقات التركيبية، وذلك لكونهـا المعيـار الـذى يضبط الصحة النحوية المعتمدة على العلاقات المندرجة ضمن العلاقة المتمثلة فى الاختصاص، الافتقار، التنافى، التوارد، والتنافر.

٢-التضام هو الترابط الأفقى الطبيعى ما بين الكلمات أو رفقة الكلمة أو حيرتها لكلمات أخرى فى السياق الطبيعى، أو هو دخول الكلمة فى سياق مقبـول مع الكلمات الأخرى.

٣- التضام إمـا "معجمـى" وإمـا "نحـوى" - أمـا "المعجمـى" فَيُعْنَـى بـه انتظـام مفردات المعجم فى طوائف، يتوارد بعضها مـع بعـض، ويتنـافر مـع البعـض الآخر، فالأفعال طوائف تتـوارد كـل طائفـة منهـا مـع طائفـة مـن الأسمـاء، وتتنافر مع الأسماء الأخرى، فلا يجوز أن يقال: "أخذ الحجـر العشـب"؛ لأن "الأخذ" يستلزم "آخذًا" عاقلاً يقوم بعملية الأخذ. ولما استحال ذلـك مـن الحجر، كانت هذه المفردات متنافرة غير متناسبة معجميًا؛ ومـن ثـم عـرض البحث بعض الشروط التى تضبط التضام المعجمى.

٤- أما "التضام النحوى" فهـو يمثـل العلاقـة التـى تنشـأ بـين العنصريـن "التـابع والمتبوع" داخل المنظومة النحوية، وهو إما "إيجابًـا" وإمـا "سـلبًا" فالإيجـاب يكون بشدة التلازم بين عنصرين لغويين ويسمى "تلازمًا" والنوع الآخر مـا يكون بالتنافى بين عنصرين لغويين، فيكون ذلك قرينـة سـلبية تنـدرج تحـت التضام النحوى.

٥- للتضام طريقتان إحداهما: تكون بطريقـة الذكـر، وفيهـا يكـون العنصـران المتلازمان مذكورَيْن فى نص الكلام، وهـو إمـا ذكـر "افتقـار" وفيـه يفتقـر العنصر الأول إلى العنصر الثانى افتقارًا تلازميًا، فلا يوجد بدونه، وإما ذكـر "اختصاص" وفيه يختص عنصر ما بعناصر أخرى معينة لا يتعداها إلى غيرهـا

كاختصاص "ال" و"الجر" بالأسماء، و"الجزم" بالأفعال. وثانيتهما : طريقة الحذف، وفيها يستدل بقرائن سبق الذكر، أو الاستلزام على العنصر غير المذكور في النص اللغوى.

٦- من مظاهر التضام النحوى "الاختصاص" وهو من خصائص الحروف والأدوات، لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره فتسمى "مختصة"؛ لكون الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، مثل إن وأخواتها في اختصاصها بالأسماء.

وهناك حروف أخرى لا تعمل، لعدم اختصاصها، فهى تدخل على الأسماء والأفعال، كحروف النفى، فإذا حدث أن دخل من الحروف المختصة على غير ما يختص به عُرِف من ذلك العنصر الذى استبدل به العنصر الذى دخل عليه الحرف المختص، ومن ذلك دخول "لما" على جواب القسم المتصدر باللام، كما فى قوله تعالى: ﴿لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ هود/ ١١١.

٧- والافتقار نوعان:

"افتقار متأصِّل" وآخر "غير متأصل". أما "الافتقار المتأصل" فهو افتقار العناصر التى لا يصح إفرادها فى الاستعمال، وإن صحَّ ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل. مثال ذلك: افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف.

وأما "الافتقار غير المتأصل" فهو ما يكون للباب النحوى بحسب تركيبه، وذلك كعلاقة المضاف بالمضاف إليه، كلفظة "يوم" التى تفتقر إلى الجملة بعدها من حيث كونها مضافة فى قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة/ ١١٩، على حين نجده لا يفتقر إلى الجملة فى موضع آخر نحو: "هذا يوم مبارك"، فالافتقار هنا بحسب الباب وليس بحسب الأصل

٨- من مظاهر "التضام السلبى": "التنافى"، وهو وجود عنصر ما يتنافى مع ما يقابله فلا يجمع بينهما، ويمكن بواسطة هذه العلاقة استبعاد أحد العنصرين عند وجود الآخر. ومن ذلك ما جاء من أقوال النحاة مقترنًا بحرف نفى، كقولهم: «لا يجمع بين "ال" والإضافة المحضة»، وكذلك لا يجمع بين المضمر ونعته، ولا يضاف إليه.

٩- الفصل: من عوارض التضام النحوى: ويعنى به الفصل بين أجزاء الجملة المتلازمة أو المرتبطة برابط السياق، ويكون ذلك بعنصر من عناصر الجملة غير أجنبى عنها، وهو لا يكون إلا بالمفردات، ومن ثم عرض البحث الفصل "سعة" وهو ما يكون بين التابع والمتبوع، والمميِّز والمميَّز، والمضاف والمضاف إليه...إلخ.

والفصل "ضرورة" وهو ما يكون فى الضرورة الشعرية، ثم بيَّن البحث أنماطًا مختلفة من التراكيب التى لم يُجوِّز النحاةُ الفصلَ فيها.

١٠- الاعتراض: من عوارض التضام النحوى: ويُعنى به أن يُعترض مجرى النمط التركيبى بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً لا يتحقق به مطالب التضام النحوى فيما بينها، ولا يكون ذلك إلا بالجمل التى تكون من خارج السياق، كجملة القسَم، أو الدعاء، أو الأمر...إلخ. وتَرِد هذه الجملة لإثبات خاطر طرأ على ذهن المتكلم فأراد توشية كلامه به.

* والاعتراض مفيد وغير مفيد، فالاعتراض المفيد يؤدى إلى إفادة معنى جديد مع توكيد المعنى الأصلى، أما الاعتراض غير المفيد فهو إما أن يكون دخوله كخروجه، وإما أن يؤدى إلى فساد المعنى وضعف التأليف.

١١- التعاقب هو التبادل والتداول بين حرفى الجر على معنى واحد لقرب الدلالة بينهما.

١٢- فصل البحث بين المصطلحات الثلاثة التي وردت في معانٍ متقاربة وهي التعاقب والإنابة والإغناء؛ فجعل التعاقب للحروف، والإنابة للأسماء والإغناء للأفعال.

١٣- القول بالتعاقب يؤدي إلى ثراء اللغة ونموها حيث يتأتى للمعنى الواحد أكثر من كلمة دالة عليه.

١٤- حرص القدماء على فكرة الإنابة محافظة على الصنعة النحوية والتزامًا باطراد القاعدة.

١٥- يُعد إغناء الأفعال بعضها عن بعض في الدلالة الزمنية ردًا على كثير من اللغويين المحدثين الذين يزعمون أن دلالة الزمن قاصرة في الأفعال في العربية.

١٦- أثبت البحث الصلة بين "التضام" في كونه مظهرًا من مظاهر العلاقات التركيبية الأفقية التتابعية، بينما يُعد التعاقب مظهرًا من مظاهر العلاقات التقليبية الرأسية الزمنية، وكلاهما من العلاقات النحوية داخل المنظومة اللغوية.

قائمة المصادر والمرجع

١ - إبراهيم حسن عزام، الفعل الواصل وأسرار الموصول، مطبعة رمسيس، ١٩٣٥.

٢- د. إبراهيم السمرائى، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.

٣- ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر، ط نهضة مصر، د.ت، تحقيق د. أحمد الحوفى و د. بدوى طبانة.

٤- الأنبارى، الإمام كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد (٥١٣-٥٧٧هـ) :

* الإنصاف فى مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٥- البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦- البخارى، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن ذربة البخارى الجعفى، صحيح البخارى، حاشية السندى، دار المعرفة، بيروت.

٧- البغدادى، خزانة الأدب، ط بولاق، ١٢٩٩هـ.

٨- د. تمام حسان، بحوث لغوية وأدبية، مطبعة أم القرى، ١٩٨٦م.

٩- * البيان فى روائع القرآن، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٠- * اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.

١١- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط. التجارية الكبرى، ١٩٦٨م.

١٢- ابن جنى، أبو الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م.

١٣- المنصف فى علم التصريف للمازنى، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤.

١٤- د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

١٥- أبو حيان التوحيدى، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسى،

* ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق مصطفى النماس، رسالة دكتواة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٥.

١٦-* البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، وشارك فى تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النونى، د. أحمد النجولى الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧- خالد الأزهرى، الهمام خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ط إحياء الكتب العربية، القاهرة، د ت.

١٨- الرضى، الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى (ت ٦٨٦هـ)

* شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، مطابع الشروق، بيروت، د. ت.

١٩- * شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، د محمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد.

٢٠- الزمخشرى، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى (٤٦٧-٥٣٨هـ)، الكشاف، الناشر دار الريان للتراث، دار الكتاب العربى، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٢١- د. زين كامل الخويسكى،

* ظاهرة الاستغناء، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.

٢٢-* مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م..

٢٣- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى (ت ٣١٦هـ) الأصول فى النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٤م.

٢٤- سيبويه، الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٧م.

٢٥- السيرافى، أبو محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى (ت ٣٨٥هـ) شرح الكتاب لسيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمى حجازى، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩١م.

٢٦- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (٨٤٩-٩١١هـ).

* الأشباه والنظائر، مراجعة د. طه عبد الرءوف سعد، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، الناشر الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٥م

٢٧- * معترك الأقران فى إعجاز القرآن، ضبط وتخريج أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٨- * همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، د. ت.

٢٩- الصبان، محمد بن على الصبان، حاشيته على شرح الأشمونى، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

٣٠- الطبرى، جامع البيان فى تأويل آى القرآن، دار المعارف، ١٩٦٩م.

٣١- د. عبد الأمير أمين الورد، منهج الأخفش الأوسط النحوى، بيروت ١٩٧٥م.

٣٢- د. عبد الله سليمان هنداوى، لطائف المعانى فى ضوء النظم القرآنى، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٣٣- عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، تحقيق على موسى الشوملى مكتبة الخريجى، الرياض، ١٩٩٠م.
٣٤- د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث (بحث فى المنهج)، ط١، دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
٣٥- د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.
٣٦- ابن عصفور الإشبيلى، شرح جمل الزجاجى، الشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الموصل، العراق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٧- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٢، دار مصر للطباعة والنشر، توزيع دار التراث الفكرى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٨- الفراء، أبو زكريا عبد الله، معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار، ج ٣، مطبعة دار السرور، بيروت - لبنان، د.ت.
٣٩- القرطبى، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبى (ت٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م.
٤٠- القزوينى، الإيضاح، منشورات دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٥م.
٤١- المرادى، الحسن بن القاسم المرادى، الجنى الدانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٤٢- المالقى، رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، ط دمشق، ١٩٧٥م.

٤٣- ابن مجاهد، السبعة فى القراءات، تحقيق د. شـوقى ضيـف، دار المعـارف، مصر، ط٣، ١٩٧٢م.
٤٤- د. محمد حماسة عبـد اللطيـف، النحـو والدلالـة، مدخـل لدراسة المعنـى النحوى الدلالى، مطبعة المدينة، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
٤٥- مصطفـى شـعبان، الإنابـة فـى الـدرس النحـوى عنـد ابـن هشـام، بحـث ماجستير، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
٤٦- ابن منظور، أبو الفضل جمال الديـن محمـد بـن مكـرم (٦٣٠-٧١١هـ) لسان العرب، ط دار المعارف، د. ت.
٤٧- د. المهدى المخزومى، النحو العربى نقد وتوجيه، صيدا، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٦٤م.
٤٨- د. نادية رمضان النجار، علاقة الفعل بحـرف الجـر - دراسـة دلاليـة فـى أساس البلاغة للزمخشرى، ط١، الدار المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
٤٩- ابـن هشـام، ابن هشام عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١)هـ
- ، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت.
٥٠- * شرح شذور الذهب، تحقيق الشيخ محمد محيى الديـن عبـد الحميـد، دار الأنصار، ط١٥، ١٣٩٨هـ/ ١٩٦٨م.
٥١-* مغنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد محيـى الديـن عبـد الحميـد، مطبعة المدنى القاهرة، د.ت.
٥٢- أبو هلال العسكرى، الصناعتين فى الكتابة والشعر، ط١، الآستانة العليا، ١٣١٩هـ.
٥٣- ابن يعيش (الموفق يعيش بن يعيش)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

قواعد الحذف والمنهج التحويلي

قواعد الحذف والمنهج التحويلي

يدور موضوع هذا البحث حول ظاهرة لغوية عرفت في كثير من اللغات، ألا وهي ظاهرة "الحذف" حيث يميل المتحدث إلى إسقاط بعض العناصر اللغوية من الكلام اعتمادًا على فهم المخاطَب ووضوح السياق، متناولاً إياها من خلال المنهجين التحويلي والنحوي التقليدي؛ لكونه يعتمد على أن اللغة قدرة فطرية ذهنية وهبها الله للإنسان، لها مضمون فكري يعرف بالبنية العميقة Deep Structure وشكل خارجي متمثل في أصوات ورموز تعرف بالبنية السطحية Surface structure وبينها عمليات تحويلية وقوانين إجرائية Transformational Rules تعمل على نقل التركيب من العمق إلى السطح في إطار الصحة النحوية، ولا يختلف هذا عما عُرف عند النحاة التقليديين بالتقدير، وسنُبين ذلك في موضعه.

مصادر البحث:

جاءت مادة هذا البحث مستنبطة من المؤلفات النحوية (قديمها وحديثها)، إلى جانب بعض كتب التفسير والبلاغة والقراءات، هذا بالإضافة إلى بعض المؤلفات الأجنبية التي اهتمت بالنحو التحويلي.

منهج البحث:

وقد جاء عرض البحث في قسمين:

أولهما: تناولت فيه **القواعد الإجبارية للحذف** عند التحويليين، مقارنةً بينهم وبين النحاة التقليديين، مبينةً أوجه التقارب والاختلاف بينهما.

ثانيهما: عرضت فيه **القواعد الاختيارية للحذف** وجاءت في سبع قواعد، متناولةً في كل واحدة منها عرض رأي التحويليين مقارنةً برأي النحاة التقليديين راصدة ما بينهما من تشابه واختلاف.

ثم اختتمت البحث برصد أهم النتائج مُتبعةً إياها بثبت المصادر والمراجع.

دوافع البحث:

هناك عدة أسباب دفعتنى إلى تناول ظاهرة الحذف بين النحوين التحويلى والتقليدى تتمثل فيما يأتى:

١- اهتمام المنهج التحويلى بالمعرفة الضمنية للمتكلم التى تمكنهُ من فهم جمل لغته وإنتاج جمل لا نهاية لها، ومن ثم يمكنه التمييز بين الجمل الصحيحة وغير الصحيحة نحويًا، وهذه المعرفة الضمنية هى التى عرفت عند النحاة التقليديين بـ "السليقة اللغوية".

٢- اهتمام كلا المنهجين بالجمع بين الصحة النحوية من جهة والصحة الدلالية من جهة أخرى، فهما لم يعنيا بجانب دون الآخر.

٣- يتصف النحو العربى بالشمولية، إذ يدرس الصوت، والنّظْم والدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل والمعنى وهى نفسها خصائص المنهج التحويلى لدراسة اللغة.

٤- تُعد فكرة التقدير أشبه ما تكون بالتحويل، وإن كانت أعمَّ منها، وذلك لكون التحويل يهتم بالقواعد الأساسية للبنى النحوية فقط، على حين نجد التقدير يتصل بجميع مستويات اللغة، وقد بينا ذلك فى موضعه.

٥- تعد القواعد التحويلية لغوية صرفة؛ لأنها تهتم بالمقدرة الذهنية للغة على حين يُعد المنهج التقليدى مزيجًا من الظروف النفسية والاجتماعية واللغوية؛ لأنه يتعامل مع وصف اللغة، وليس تفسيرها كما هو الحال فى المنهج التحويلى.

٦- يتشابه النحوان (التحويلى والتقليدى) فى بعض الأصول كاعتماد أولهما على متكلم وسامع مثاليين داخل بيئة متجانسة، وهو نفسه ما عرف عند ثانيهما بمبدأ السماع وهو أصل من أصول اللغة.

الدراسات السابقة:

لاحظت من خلال إطلاعى أنَّ ظاهرة الحذف قد حظيت باهتمام واضح

عند النحاة القدماء والمحدثين، إلا أنه لم توجد -على حد علمي- دراسة تناولت تلك الظاهرة مقارنة إياها بالمنهج التحويلي؛ وذلك لكون الدراسات التحويلية في النحو التقليدي معدودة، فمنها: (النحو العربي والدرس الحديث) للدكتور عبده الراجحي، (قواعد تحويلية في اللغة العربية) للدكتور محمد علي الخولي، الدكتور طاهر سليمان حمودة (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي)، (قضايا التقدير بين القدماء والمحدثين) للدكتور محمود سليمان ياقوت، هذا بالإضافة إلى بحث عنوانه (التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلي) للدكتور فكري محمد أحمد. وكما هو واضح من العنوانات السابقة لم تُدرس ظاهرة الحذف إلا على سبيل رصد مظاهر التشابه بين النحوين التحويلي والتقليدي فيما يعرف بـ "الزيادة"، و"إعادة الترتيب"، بالإضافة إلى "الحذف"؛ لذلك حرصت على الاهتمام بدراسة الحذف بين المنهجين موضحةً الاتفاق والاختلاف فيما بينهما.

قواعد الحذف والمنهج التحويلي

* الحذف:

ظاهرة لغوية عامة تقع فى أكثر اللغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى إسقاط بعض العناصر اللغوية التى يمكن فهمها من سياق الكلام، وإن كان وقوعها فى العربية أكثر وضوحًا لميلها إلى الإيجاز والاختصار، وقد شمل الجوانب اللغوية الثلاثة: التركيبى، والصرفى، والصوتى.

والحذف يصيب العنصر الأساس فى الجملة، كما يصيب أيضًا المكمِّلات فيها، وهو يقع على جميع أقسام الكلِم:- [حروف، أسماء، أفعال، بالإضافة إلى الجمل والتراكيب].

والحذف يقع فى البنية السطحية، وبالمقارنة بين البنيتين السطحية والعميقة نصل إلى العناصر المحذوفة، التى يتضح بها المعنى المراد، إلاَّ أنَّ هناك دواعى تضطر المتكلم إلى حذف عنصر أو أكثر من الكلام اعتمادًا على قرائن لفظية، أو حاليَّة تظهر للمتكلم والسامع[1]. وهذا ما اشْتُهِر بوجود الدليل على المحذوف، وقد التفت "ابن جنى" إلى هذا بقوله: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضربٌ من تكلُّفٍ بعلم الغيب فى معرفته»[2]. وقد تكون هذه القرائن لفظيةً، أى مأخوذة من الكلام المنطوق أو المكتوب، كما تكون حاليَّةً أو مقاميَّةً تُفهم من الظروف والملابسات المحيطة بالنص، وسوف نعرض أولاً لبعض القواعد التى يتناولها التحويليون بالنسبة للغة الإنجليزية صدد تلك الظاهرة، وقد تتشابه أو تختلف مع قواعد الحذف فى غيرها من اللغات. وهذا ما سوف نوضحه.

---

[1] د/ فكرى محمد أحمد، التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلى، مقالة من مجموعة مقالات مهداة للمستشرق الألمانى "فيشر"، تحرير د/ محمود فهمى حجازى، مركز اللغة العربية، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٥٣.

[2] ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط ار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م، ٢/ ٣٦٠.

قواعــد الحــذف

أولاً: القواعد الإجبارية Obligatory Rules

١- القاعدة الأولى :

الحذف التبادلى للعنصر المكرر Equi Element Deletion

١- يرى التحويليون أن العنصر المكرر كثيرًا ما يحذف من البنية السطحية للـتركيب اللغوى، فإذا تعمّقنا البنية الباطنية للتركيب تعرّفنا إلى العنصر المحـذوف، ونمثـل على ذلك بالمثالين التاليين:

1- Marvin expects Sylvia to win the game.

مارفن يتوقع أن تفوز سليفيا باللعبة.

2- Marvin expects to win the game.

مارفن يتوقع فوزه باللعبة.

فالجملة الثانية قد احتوت على فعلين حُذِف فـاعل الفعـل الثـانى منهمـا، و «فى كلتا لجملتين (expects) هو نفـس الفعـل، ولكـن فـاعل (win) فـى الجملـة الأولى هو "سلفيا"، وفى الثانية فاعل (win) هــو "مـارفن"، هـذه الحقيقـة لا يمكـن المنازعة فيها من قبل المتكلـم الأصلى للإنجليزيـة، ومـع ذلـك ففـى البنيـة السـطحية للجملة الثانيـة، يبـدو "مـارفن" وحـده فـاعل الفعـل (Expects) كمـا فـى الجملـة الأولى.

كيـف إذن يمكـن أنْ نعـرف أنَّ "مـارفن" هــو فـاعل الفعــل (win)؛ إن التوضيح يتمثل مرة أخرى فى البنية العميقة أكثر من السـطح، ففـى العمـق للجملـة الثانية تكمن بنية يكون فيها "مارفن" فاعل (win)، ولـو لم توجـد قـاعدة التحويـل الخاصة بحذف الاسم؛ فإن هـذه البنيـة العميقـة ستظهر علـى السـطح علـى الشـكل التالى:

3- Marvin expects Marvin to win the game.

وهذا التركيب غير نحوى بالنسبة للبنية السطحية فى الإنجليزية، فمارفن يجب أن يذكر فاعلاً لـ (win) نتيجة محتومة لحقيقة أن المتكلمين فى الإنجليزية يعرفون أن الجملة الثانية لها نفس معنى الجملة الثالثة، مع أنَّ الأخيرة الثالثة غير نحوية، فمارفن لا يمكن أن يظهر فاعلاً للفعل (win) فى بنية السطح، ومن ثم فإن تحويلاً إجباريًا يجب أن يقع حتى تتحول البنية العميقة إلى بنية سطحية صحيحة نحويًا[1].

وهذه القاعدة عمل بها النحاة التقليديون، وإن لم ينصوا على تنظيرها، فحذف الفاعل المكرر ورد كثيرًا، إلا أن بعضهم يسمونه "إضمارًا؛ لكون كل مسند لابد له من مسند إليه، فإذا وجد الفعل كان لأبدَّ من ذكر الفاعل، وسبق ذكره أولاً يجيز حذفه من الجملة الثانية عملاً بقاعدة "أن الحذف فى الثوانى أَوْلى من الحذف فى الأوائل"[2] ، ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يزنى من يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» [3]، والتقدير: «ولا يشرب الشارب» بدلالة ما سبق فى: "لا يزنى من يزنى"، والقرينة هنا "الاستلزام"؛ لأن "يشرب" يطلب "شاربًا"؛ وكذلك لتقدم نظيره فى الحديث.

كما يقدر الفاعل محذوفًا فى مثل قول العرب:- «ما قام وقعد إلاَّ زيد»؛ لأنه من الحذف، لا من التنازع.[4] فأصل البنية العميقة: "ما قام إلاَّ زيد وما قعد إلاَّ زيد" ، ولتماثل الفاعلين فى الجملتين حُذِف من الجملة الثانية لسبق ذكره فى الأولى؛ فكانت البنية السطحية:- "ما قام وقعد إلا زيد"

---

[1] Falk, Julia, Linguistics and language, Second Edition.
John Wiley, Songs, U. S. A., 1978, p. 200- 201.
نقلاً عن د. طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، ص ١٥.

[2] ابن هشام،مغنى اللبيب، مطبعة المدنى فى القاهرة ، دون تاريخ ٦٧٨/٢.

[3] متن البخارى بحاشية السندى، دار المعرفة بيروت، ٣٢١/٣.

[4] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ط إحياء الكتب العربية ، القاهرة، د. ت، ٢٧٠/١ وما بعدها

أ- ولا خلاف فى حذف العنصر المكرر بين كونه متقدمًا أو متأخرًا، فمـن حذفه متقدمًا ومتأخرًا فى آن واحد ما جاء فى المثال التالى:[1]

1- The scene-of the movie- was in Chicago.

مشهد الفيلم كان فى شيكاغو

2- The scene of the play- was in Chicago.

مشهد المسرحية كان فى شيكاغو

3- The scene of the movie and play- was in Chicago.

مشهد الفيلم والمسرحية كانا فى شيكاغو

فإذا تأملنا الأمثلة السابقة لاحظنا أن هناك عنصرين مشتركين بين الجملتـين البسيطتين الأولى والثانية، وأردنا صوغ جملة واحدة من هاتين الجملتـين كـان حتمًـا علينا حذف كلا العنصرين المتماثلين، فكان المُخْرَج الذى اتضح فـى الجملـة الثالثـة. إذن نفهم من كل تركيب سطحى يشتمل على عنصرين معطوفين خبرهما واحد أن هناك عنصرين محذوفين من التركيب الثانى؛ لوجـود نظيريهمـا فـى الـتركيب الأول؛ وبذلك تكون البنية السطحية التى ظهرت فى الجملة الثالثة هى مُخرج البنية العميقة للجملتين الأولى والثانية منفردتين.

ب- وتنطبق هذه القـاعدة عنـد التحويليـين علـى الصفـة أيضًـا إذا وردت متماثلةً بين جملتين، فهم يرون أن الجملة التالية:-

1- Richard is as stubborn as our father is.

ريتشارد عنيد مثل أبينا

مُكَوَّنةٌ فى، بنيتها العميقة من جملتين هما:

---

[1] تشومسكى، البنى النحوية، ترجمة د/ يوئيل يوسـف عزيـز، مراجعـة مجيـد الماشـطة، منشـورات عيـون، ط الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٧، ص ٥٢.

1- Richard is stubborn. ريتشارد عنيد

2- Our father is stubborn. أبونا عنيد.

فحُذِفت الصفة (stubborn) من الجملة الثانية، فكان المُخْرج فى الجملة الأولى[1].

ج- وكذلك يُحذف العنصر المماثل فى الجملة الإسمية فى العربية، وذلك إذا عُطف على مبتدأ ذُكر خبره، نحو قولهم:- «زيد مجتهد وعمرو»، والأصل المقدر: "وعمرو كذلك"؛ والذى سوَّغ الحذف هنا ذكرُ مُماثِله أولاً؛ وذلك لميل العربية إلى الإيجاز رغبة فى الاختصار، ومنه قوله تعالى:- ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ (الرعد / ٣٥) والتقدير: "وظلها دائم".

ولا يلزم إثبات الحذف فى الثوانى دائمًا، بل قد يَرِدُ فى الأوائل أيضًا، ومنه قول الشاعر:

نَحْنُ بما عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرأىُ مُخْتَلِفُ[2]

فخبر "نحن" محذوف وتقديره:- "راضون" ، دلَّ عليه الخبر المذكور فى الجملة التالية، وهى:- "أنت راض".

ونلفت النظر إلى أن النحاة التقليديين مختلفون فى رتبة العنصر المحذوف أهو الأول أم الثانى، فَمِنَ النحاة من يقدِّر الخبر المذكور للمبتدأ الأول، اعتمادًا على قاعدة:- "إنَّ الحذف من الثانى أَوْلى لدلالة الأوَّل"[3] ومنهم من يقدِّره للثانى إذا كان معناه لا يتفق مع المبتدأ الأول؛ وعلى هذا فإذا قيل:- "عمرو وزيد قائم"، فالتقدير:- "عمرو قائم وزيد كذلك"، وهذا هو الحال نفسه فى النحو التحويلى؛ فبإجراء إعادة الترتيب لعناصر الجملة الإسمية بين جملتين بسيطتين، تنتج لنا مثل هذه الجمل كما سبق وأن بيَّنَّا.

---

[1] د/ عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، دار الثقافة، إسكندرية ١٩٧٧، ص ١٥١.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٢٢/٢، د/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، ص ١٨٨.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٦٢٢.

كما حذف حرف نفى الجنس "لا التبرئة" فى قول العرب:- «لا رجل وامرأة فى الدار" بالفتح. والتقدير :- "ولا امرأة"[1] . فعلى رأى التحويليين يكون فى هذا التركيب أكثر من حذف، فهذه بنية سطحية لها بنية عميقة مكونة من جملتين، أولاهما:- "لا رجل موجود فى الدار" وثانيتهما: "لا امرأة موجودة فى الدار". فبتطبيق قاعدة حذف المماثل، ثم تطبيق قاعدة حذف ما يدل على الوجود المطلق بين ركنى الإسناد؛ يُنتج لنا الجملة الموجزة والصحيحة نحويًا، كما فى المثال السابق مع العطف بين الإسمين، وجعل خبرهما واحدًا؛ فكانت البنية السطحية التالية: "لا رجل ولا امرأة فى الدرا".

٢- كذلك أكد التحويليون حذف الفعل المكرر مع فاعلين أحدهما بدل من الآخر وبينهما عاطف[2] .

وهى إجبارية أيضًا v.p. Deletion

فإذا قلنا:

ج١ ← أ + ب + و+ أ + س.

وبحذف العنصر المشترك [أ] مع العاطف؛ تصير الجملة:

ج ← أ + ب + .·. + .·. + س

ونمثل على هذا بالمثالين التاليين:

عَدَل + الفاروق + و + عدل + عمر

← عدل + الفاروق + .·. + .·. + عمر

ملحوظة: يشترط لهذا النوع من الحذف أن يكون الفاعل واحدًا مع الفعلين؛ ف "عمر" بدل من "الفاروق".

وإذا أردنا تطبيق هذه القاعدة على حذف الأفعال، نجدها متحققة، بل

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٣٧/٢.

[2] د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م، ص ١٥٥.

متفقة بين النحو التحويلى والنحو التقليدى، ومن ذلك ما ذكره المفسرون[1] عن الحذف لقرينة سبق الذكر، كما فى قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (النحل/ ٣٠)، والتقدير: "أنزل خيرًا".

ومنه ما جاء فى باب "اللُّقَطة" عن النبى صلى الله عليه وسلم، أنه قال:- «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» [2]. وتقديره: "فإن جاء فردَّها إليه، وإن لم يجئ فاستمتع بها"، والمحذوف هنا أكثر من فعل لدلالة السياق أولاً؛ ولكون أدوات الشرط تدخل على جُمَلٍ فعلية، فقد حُذِف من الأول جواب الشرط، وحذف من الثانى فعل الشرط. وهذا التقدير هو نفسه ما عُرِف بـ (البنية العميقة عند التحويليين). ومنه قول "عمر بن أبى ربيعة:

قَالَتْ بناتُ العمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا، قالتَ وإِنْ[3]

والتقدير: وإن كان فقيرًا معدمًا.

٣-ولا يقتصر حذف المماثل على ما سبق ذكره، وإنما يَرِدُ أيضًا فى الجمل، فيكثر حذفها لدلالة السياق وسبق الذكر، وقرينة الاستلزام، ومنه قوله تعالى:- ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ يوسف/١٢، والتقدير: "فأرسله معهم"، بدليل قوله تعالى:- "فلما ذهبوا به"، وهو ما يعرف بـ "حذف جواب الأمر"[4].

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ على محمد معوض، دار الكتب بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، ١١٧/٤: ١١٩.

[2] صحيح البخارى، بحاشية السندى، ٦٢/٢، ٦٣.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٤١/٢، السيوطى، همع الهوامع، ٦٢/٢.

[4] ابن الأثير، المثل السائر، ٢٣٧/٢، وينظر مزيد من الأمثلة د/محمد حسنين موسى، البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى، دار الثقافة العربية، القاهرة، ص ٣٣٧.

وقد يحذف أكثر من جملة،كما فى قوله تعالى" ﴿فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ يوسف/ من الآيتين ٤٥، ٤٦، والتقدير "فأرسلون إلى يوسف لاستعبره الرؤيا، ففعلوا فأتاه فقال له: يا يوسف".

ومن هذا النوع من الحذف ما عُرف عند البلاغيين بـ "الاكتفاء": وهو أن يكتفى بذكر إحدى الجملتين لدلالة الضد عليه، كما فى قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ النحل/ ٨١.

أى: "وأخرى تقيكم البرد"، واكتفى بذكر الأولى لأنه الأولى بالاحتماء[1]

ومما حذف فيه الثانى لدلالة "الضد" فى الأول، قوله تعالى:- ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ إبراهيم / ٤٨، أى: "والسمواتُ غيرَ السموات".

وهكذا نلاحظ مدى التشابه فى حذف العناصر المكررة إجباريًا بين النحو التقليدى والنحو التحويلى؛ فكلاهما قصد الإيجاز والاختصار، فعمد إلى حذف المماثل، إلا أن هناك اختلافًا اتضح من المقارنة بين المنهجين:-

١- أن الحذف (إجبارى) عند التحويليين، على حين نجده (اختياريًا) عند النحاة التقليديين، فيجوز إظهار العنصر المماثل فى بنية السطح، ولا يؤدى ذلك إلى عدم صحة الجملة نحويًا وإن كانت أقل فصاحةً.

٢- حذف المماثل يقتصر عند التحويليين على الإسم والفعل والصفة المكررة، على حين نجده واقعًا للأسماء والأفعال والحروف، بالإضافة إلى الجمل عند النحاة التقليديين.

٣- إظهار العنصر المماثل عند التحويليين يؤدى إلى إنتاج جمل غير صحيحة نحويًا، على حين لا يحدث ذلك عند النحاة التقليديين.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١/١٢٥، ١٢٦.

القاعدة الثانية (إجبارية) :

حذف الأفعال فى أساليب معينة Deletion of Verbs in specific styles

وفيها تحذف الأفعال وجوبًا فى أساليب بعينها[1] مع الاحتفاظ بالمفعول المنصوب بعد حذفه، وهذه التراكيب تكون على النحو التالى.

١- الإغراء:

يحذف الفعل فى الإغراء وجوبًا فى حالتى التكرار والعطف، نقول: المروءةَ المروءةَ، والمروءةَ والنجدةَ[2].

فيفسِّر التحويليون هذا الحذف على النحو التالى:

ج ← فعل + فاعل + مفعول (مُغْرَى به)

ج ← الزم + أنت + المروءةَ المروءةَ

ج ← ∴ + ∴ + المروءةَ المروءةَ

وبتطبيق القاعدة نفسها، فيحذف الفعل وجوبًا، كما فى المثال التالى:

المروءةَ والنجدة؛ فتكون البنية العميقة على النحو التالى:

ج ← الزم + المروءةَ والنجدةَ

فإذا كان الاسم المنصوب مفردًا جاز حذف الفعل معه، نحو:

البيتَ، والمراد: الزم البيت

٢- التحذير:

التحذير له ثلاثة أنماط يجب فيها الحذف، ونمط رابع يجوز فيه الحذف، وهى على النحو التالى :

النمط الأول : وإياك وإياكما .. إلخ باستعمال ضمير المخاطَب المنفصل نحو : إياكم والجلوس فى الطرقات

---

[1] د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية، ص ١٤٧.

[2] سيبويه، الكتاب، ٢٥٧/١، ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٥/١، ١٢٦.

والتقدير : أحذركم واحذروا الجلوسَ فى الطرقات

أى أننا صدد جملتين

والنمط الثانى : نحو : النارَ النارَ، والأسدَ الأسدَ

والتقدير : احذر الأسد، واحذر النار

والنمط الثالث : نحو : رأسَك والسَّيْفَ

والتقدير : باعِدْ رأسَك واحذرْ السَّيفَ

والنمط الأخير الجائز فيه الحذف عندما يكون المحذور غير مكرر

نحو : النارَ

والتقدير : احذر النارَ[1]

٣- النداء:

وفيه يحذف الفعل وجوبًا مع إمكان التعويض بـ "يا" فيكون التركيب الأساسى:

ج ← أنادى + محمدًا

ج ← ∴ + محمد أو يا محمد[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾ يوسف /٢٩، والتقدير:- "أنادى يوسف" ويكثر أيضًا مع المنادى المضاف، كما فى قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ البقرة/ ٢٦٠، والتقدير أدعو ربى[3]. وإن كان بعض النحويين لا يؤيد هذا التقدير؛ لكونه قد أخرج التركيب من الإنشاء إلى الإخبار.

٤- الاستثناء:

وفيه يحذف الفعل الوارد بعد جملة، ويُعوَّض عنه بـ "إلاَّ"؛ فنقول:

---

[1] د/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف، ص ٢٢٧ بتصرف.

[2] د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية، ص ١٤٨.

[3] ابن يعيش ، شرح المفصل، ١٥/٢، ١٦، السيوطى، الأشباه والنظائر، ٩٩/٢.

ج ←── جاء الطلاب استثنى زيدًا ←── جاء الطلاب إلاّ زيدًا[1]

ويرى التحويليون أن حذف الفعل هنا جائز، أى يمكن إظهاره فى البنية السطحية، على حين يُعَدُّ حذفه واجبًا عند النحاة التقليديين؛ ومن ثَمَّ لا يجيزون حذف حرف الاستثناء الذى هو اختصار للفعل "أستثنى" ؛ لأن اختصار المختصر لا يجوز[2] .

٥- الاختصاص:

وفيه يحذف الفعل وجوبًا فى مثل قولهم:- «نحن العرب أقرى الناس للضيف»[3] ، فالأصل المقدر فى البنية العميقة:- "نحن أَخُصُّ العرب أقرى الناس للضيف"، فبقرينة ضمير المتكلم "أنا" أو "نحن" يحذف الفعل وجوبًا، فيكون المخرج: "نحن العرب أقرى الناس للضيف"

٦- المدح والذم:

وفيه يحذف الفعل جوازًا بدلالة اسمٍ منصوب، يكون هو المختص بالمدح أو الذم، كما فى قولهم:- "الحمد لله أهلَ الحمد"[4] ، فتكون البنية العميقة على النحو التالى:

ج ←── مركب اسمى + مركب فعلى + مركب اسمى

ج ←── الحمد لله + أمدح + أهل الحمد

ج ←── الحمد لله + ∴ + أهل الحمد

وكذلك فى الذم كما فى قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ المسد/ ٤، فبتقدير الفعل المحذوف جوازًا، تكون البنية العميقة على النحو التالى: .

---

[1] د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية، ص ١٤٩.

[2] ابن جنى، الخصائص، ٢/٢٧٦- ٢٧٨.

[3] ريمون طحان، الألسنية العربية، ط١، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٨٢& ابن هشام، شذور الذهب، تحقيق محمد محيى الدين دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ، ١٩٦٨، ص ٢١٦.

[4] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/٦٣٣.

ج ←── مركب اسمى + فعل + مركب اسمى

ج ←── امرأته + أذم + حمالةَ الحطب

ج ←── امرأته + ∴ + حمالةَ الحطب

٧- المعيَّة :

ويرد حذف الفعل فى هذا التركيب مع دلالة الماضى؛ فنقول:- "سار زيدٌ وحاذى النهر"[1] ؛ فتكون البنية العميقة متصورة على النحو التالى:

ج ←── فعل + فاعل + و + فعل + فاعل + مفعول

ج ←── سار+ زيد + و + حاذى + زيدٌ + النهر

فبحذف الفعل فى صيغة الماضى والفاعل الثانى لسبق ذكره أولاً، يكون المخرج:

ج ←── سار+ زيد + و + ∴ + ∴ + النهر

فتكون: "سار زيدٌ والنهرَ"

٨- الأمثال :

وهى تراكيب اصطلاحية يحذف منها الفعل لكثرة الاستعمال مع رغبة الإيجاز والاختصار، هذا بالإضافة إلى أننا لا نستطيع تغيير تراكيب الأمثال؛ لكونها مسموعة عن العرب، ومنها عبارات الترحيب كقولهم:- «أهلاً وسهلاً»[2] فالنحويون يرون أن هناك مركبين فعليين محذوفين وجوبًا، تقديرهما:- "حللت" و "نزلت"[3] ، وتكون البنية العميقة

ج ←── مركب فعلى + مفعول به+ و + مركب فعلى+ مفعول به

ج ←── حللت + أهلاً + و + نزلت + سهلاً

---

[1] د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية، ص ١٥٠.

[2] ابن الأثير، المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر، ٢/٢٢٠.

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ١/٨٠ & ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/١٢٨.

ج ←—— ∴ + أهلاً + و + ∴ + سهلاً

ج ←—— أهلاً وسهلاً

ومن المعروف أن الأمثال يكثر ذكرها على ألسنة المتكلمين؛ ولكثرة استعمالها يكثر الحذف فيها، ويظهر ذلك في قولهم: «هذا ولا زعماتك»[1] فالمقدر في البنية العميقة : "هذا ولا أَتَوَهَّم زعماتك". ومنه قول العرب: «كلَّ شيء ولا شتيمة حر»[2] ، فهناك فعلان محذوفان، أحدهما:- أمرٌ في الجملة الأولى، وثانيهما: نَهْيٌ في الجملة الثانية، وقد حذف معهما الفاعلان؛ لكونهما ضميرين مخاطبين، وهذا الحذف واجب؛ فتكون البنية العميقة على النحو التالي:

ج ←—— إئت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حر

والحذف هنا لكثرة الاستعمال. ومنه قولهم:- "الجار قبل الدار، و"الرفيق قبل الطريق"، والمحذوف هنا فعل يُقدَّر بقولهم:- "تخيَّر"[3] أو ما في معناه.

ولا شك في أنَّ الحذف في الأمثال كثير؛ لاهتمام العرب بها، وكذلك الحِكَمُ والمأثورات؛ لكونها بمثابة سِجلٍّ تاريخيٍّ يجمع خبرات العرب القدماء وتجاربهم، كما أن هذه الأمثال تُعَدُّ تعابير اصطلاحية لا يجوز تغييرها بالزيادة فيها، أو الانتقاص منها؛ ومِنْ ثَمَّ فالإيجاز والاختصار هنا طبيعي تحتمه كثرة الاستعمال، وإن كان البلاغيون يفسِّرون هذا الحذف على غير ما ورد فيه، وإنما يُرجِعُونه لدلالة القصر، وإصابة المعنى الكثير باللفظ القليل.

٩- الاشتغال:

وفيه يحذف الفعل بدلالة تقدم اسمٍ منصوبٍ وتأخُّر جملةٍ فعلية تحتوي على

---

[1] سيبويه ، الكتاب، ٢٨٠/١.

[2] السابق نفسه، ٢٨٠/١، ٨٢١.

[3] د/ طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف، ص ٣٣.

مفعول ضمير، نحو:- "زيدًا ضربتُه"[1] ، فالتحويليون يرون أنّ البنية العميقة لهذا التركيب يُقدَّر فيها فعلٌ ناصب لـ "زيد"؛ لاشتغال الفعل المتأخر بضميره، وتُمثَّل على النحو التالى :

ج ← مركب فعلى + اسم + مركب فعلى+ ضمير

ج ←ضربت + زيدًا + ضرب + ضمير

ج ← ∴ + زيدًا + ضرب + ضمير

على حين نجد نحاة العربية مختلفين، فالبصريون يقدِّرون فعلاً محذوفًا، على حين نجد الكوفيين يفسِّرون الإسم المتقدم على أنه مفعول به للفعل المتأخر[2] ، والأرجح رأى البصريين.

١٠- المصادر المنتصبة:

ويحذف الفعل وجوبًا مع المصادر المنتصبة سماعًا، نحو: "سَقْيًا ورَعْيًا"، فالبنية العميقة تحتوى على فعلٍ مُشتقٍ من مادة المصدر يُقدَّر بقولهم: "سقاك الله سقيًا ورَعاك رعيًا" وتحلل على النحو التالى :

ج ← مركب فعلى + اسم مركب

ج ← (فعل + مفعول + فاعل) + مصدر

ج ← سقى + ك + الله + سقيا

ج ← ∴ + ∴ + ∴ + سقيًا

فيكون المخرج "سَقْيًا" وكذلك الأمر فى "رعيا"

ومنه: "خَيْبَةً وجَدْعًا"، وحمدًا، وشُكرًا، وَعَجبًا"[3] ، والمقدر فى البنية العميقة: "خيَّبك الله خَيْبَةً وجَدَعَكَ جدعةً" ، "حمدت الله حمدًا، وشكرتُه شُكرًا، وتعجَّبتُ عَجَبًا"

---

[1] ابن جنى، الخصائص، ٣٧٩/٢& عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، تحقيق على موسى الشوملى، مكتبة الخريجى، الرياض ١٩٩٠م، ١٠٣٤/٢.

[2] ينظر تفصيل ذلك، ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط ١ المطبعة العصرية صيدا، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ٨٢/١.

[3] سيبويه، الكتاب، ٣١١/١، ٣١٢ & ابن هشام، أوضح المسالك، ٢١٦/٢.

وكذلك يحذف الفعل وجوبًا فى نحو قوله وتعالى:- ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[1] محمد/٤ والمراد فى البنية العميقة "واضربوا الرقاب".

وكذلك إذا كان المصدر سيق لتفصيل عاقبة ما تقدّمه، مثل قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ محمد/٤.[2]، فالنحاة التقليديون على تقدير فعل مشتق من مادة المصدر هو: "تَمُنُّونَ منًّا وتُفْدُونَ فِداءً"

وتنطبق هذه القاعدة على كل المصادر المنتصبة نحو: "سَيْرًا سَيْرًا" "لك علىَّ ألفٌ عُرْفًا" أى "اعترافًا"، وكقولهم: "أنت ابنى حقًّا" أى "يَحِقُّ حقًّا"[3] . فهذه المقدرات جميعها عند العرب هى نفسها ما سمَّاه التحويليون بالبنية العميقة، و"التحويل" هو العملية النحوية التى يتم بها نقل التركيب من البنية العميقة إلى البنية السطحية.

١١- القَسَم:

وفيه يحذف الفعل وجوبًا إذا كانت أداة القسم "الواو" أو "التاء"؛ لكون الفعل لا يجوز إظهاره معهما فى السطح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ الأنبياء/ ٥٧، فالبنية المقدَّرة هى: "أُقسم تا لله لأكيدن أصنامكم"، وحُذف الفعلُ وجوبًا[4] مع "التاء" وكذلك مع "الواو" فى قولهم: "وا لله لأُذاكِرَن"، والتقدير هنا السابق نفسه.

أما إذا كانت أداة القسم "الباء"، فيجوز معها إظهار الفعل وحذفه، نقول: "أُقسم با لله لأفعلن"، "با لله لأفعلن"، ويفسرون ذلك بأن "الباء" من الأحرف التى يجوز ظهورها فى البنية السطحية، وكذلك الفعل معها.

---

[1] الزمخشرى، الكشاف، دار الكتاب العربى، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧م، ٣١٦/٤.

[2] الزمخشرى، الكشاف، ٣١٦/٤.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٢٢/٢، ٢٢٣.

[4] ابن جنى، الخصائص، ٣٦٠/٢.

١٢- الشرط:

وفيه يكثر حذف الفعل بعد أدوات الشرط؛ لكونها لا تدخل إلا على الأفعال (عند البصريين) ومنه قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ الانشقاق/١ فالبنية المقدرة يوجد بها فعل بعد "إذا" فتمثّل على النحو التالي:

ج ← رابط + فعل+ فاعل+ جملة

ج ← إذا + انشقت + السماء + انشقت

ج ← إذا + ∴ + السماء + انشقت

فتكون البنية السطحية كما جاءت في الآية:- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾

وكذلك قوله تعالى:- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1] التوبة/٦، فبتطبيق القاعدة السابقة تكون البنية العميقة: "وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك"؛ وهذا النوع من الحذف يرجع إلى صنع النحويين ولا سيما البصريون، وإن كنت أرى أن منهج الكوفيين أكثر دقةً حيْث يَرون أن الإسم المتقدم فاعل للفعل المتأخر ولا حاجة لتقدير فعل آخر.

١٣- الأمر:

وفيه يحذف الفعل مع الفاعل بدلالة اسمٍ منصوب، يكون فيه حثٌّ على العمل به، نحو قولهم: "امرءًا ونفسَه"، فالمقدَّر في البنية العميقة: "دع امرءًا ونفسَه" ومنه قوله تعالى : ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[2] النساء/ ١٧١، والمقدَّر مع الفعل المحذوف في البنية العميقة يمثل على النحو التالي:

ج ← مركب فعلي + مركب حرفي + مركب فعلي + مركب اسمي

ج ← انتهوا + عن ذلك + وآتوا + خيرًا لكم

فبحذف فعل الأمر من التركيب الثاني بدلالة السياق، وإضمار المركب الحرفي من الجملة الأولى؛ تكون البنية السطحية كما جاءت في الآية.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٢٧٤/١، ٢٧٥، ابن جني، الخصائص، ٢ / ٣٨٠.

[2] الزمخشري، الكشاف، ١٨٨/١.

١٤- بعد العطف بـ "فاء" أو "ثُمَّ":

يكثر حذف الفعل وجوبًا إذا دل الكلام على الزيادة فى شئ معطوف بـ "الفاء" أو "ثم"[١] ، نحو:- "بعْتُه بدرهم فصاعدًا" ، والمقدَّر:- "بعته بدرهم فذهب الثمن صاعدًا" ، ومنه :- "بعتَه بدرهم ثُم زائدًا"، والمراد:- "ذهب الثمن صاعدًا، أو زائدًا، أو آخذًا فى الازدياد"، وقيل هذا فى شئ ذى أجزاء بيع بعضها بدرهم، والبواقى بأكثر؛ وذلك لكثرة الاستعمال.

ج ←مركب فعلى + مفعول + مركب جرِّى + حرف عطف + معطوف

ج ←بعت + ضمير + بدرهم + عطف بـ "فاء" أو "ثُم" + ذهب السعر صاعدًا

وبحذف الجملة بعد حرف العطف؛ يكون المخْرُج على ما جاء فى المثال الأول "بعته بدرهم فصاعدًا".

نستنتج من خلال قاعدة حذف المركب الفعلى فى الأساليب المحددة التى عرضت بالتفصيل، تتضمن:- الإغراء، والتحذير، الاختصاص ... إلخ. مدى التشابه بين المنهجين التحويلى والتقليدى، وقد ذكرنا مصطلح "المركب الفعلى" ؛ لكون الفاعل يمثل جزءًا من الفعل، فكلاهما مرتبط ارتباطًا لفظيًا ومعنويًا؛ ومن ثم حُذف الركنان معًا فى أكثر الأساليب السابقة.

كما أن هذه الأساليب جاءت فى صيغ إنشائية أو طلبية، والفاعل فيها يُعبَّر عنه بضمير المخاطب، وحَذْف هذا الفاعل واجب فى كلا النحوين. هذا بالإضافة إلى أن هذه الأساليب جميعها حذف فيها المركب الفعلى وجوبًا ماعدا حالة القَسم بـ(الباء) والإغراء والتحذير مع المفرد، إذ يجوز فيها إظهار المركب الفعلى وحذفه،ومن ثَمَّ وُسِمَ بـ(الحذف الجائز).

---

[١] الرضى، شرح الكافية، ٤٧/٢.

القاعدة الثالثة:

حذف الكينونة من الإسناد Deletion of compilative predication

وتجيز هذه القاعدة حذف رابط الكينونة، اسمًا كان أو فعلاً وهو المعبر عنه في الإنجليزية بـ to be وفى الفرنسية بـ ètre وفى الألمانية بـ Siev من الجملة الإسمية البسيطة، ويَرِدُ التركيب هنا مكوّنًا من مسند إليه ومسند، ولا خلاف بين أن يكون المسند مفردًا، أو شبه جملة، فنقول:

زيدٌ مجتهد، الكتاب على الطاولة، فالتحويليون متفقون على أن هناك ضميرًا رابطًا بين ركنى الإسناد يقدَّر بـ "كائن أو موجود" فى الجملة البسيطة؛ فتكون البنية العميقة لهاتين الجملتين السابقتين.

١- ج ←——— مسند إليه + رابط الإسناد + مسند

ج ←——— زيدٌ + يكون + مجتهدًا

٢- ج ←——— مسند إليه + رابط الإسناد + مسند

ج ←——— الكتاب + موجود + على الطاولة

ويؤكد وجود رابط الإسناد فى الجملة البسيطة ظهوره عند النفى، ويظهر ذلك مِنْ التطبيق على المثالين السابقين، وهُما:

لم يكن زيدٌ مجتهدًا لم يوجد الكتابُ على الطاولة[1].

وإن كان من الممكن فى النحو التقليدى أن يقال : ما زيدٌ مجتهدًا، ولا كتابٌ على الطاولة وذلك بحذف رابط الكينونة لفظًا وإثباته عقلاً؛ ولذلك نجد النحاة التقليديين يقدِّرونه عند تعلقُ شبه الجملة به، كما يُحذف خبر "لا" النافية للجنس إذا أُريد به مجرد الوجود، فقولنا: "لا إله إلا الله"، الخبر محذوف تقديره:- "موجود".

---

[1] د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية، ص ١١٥.

وكذلك يحذف خبر المبتدأ مع "لـولا"؛ إذا كـان دالاً على الكـون المطلـق، ونمثل له بقولهم:- "لولا عبد الله لكان كذا"، فالنحاة التقليديون يقدرون بنية عميقة تحتوى على العنصرين الإسناديين، وتكون على النحو التالى:

ج ←—— لولا عبد الله موجودًا لكان كذا

ويعلل "سيبويه" هذا النوع من الحذف بكثرة الاستعمال[1].

ولا خلاف فى تطبيق هذه القاعدة، بين إن كـان الفعـل النـاقص مَاضِيًّا أو مضارعًـا، فـإذا قلنـا:- "كـان أو يكـون الكتـاب علـى الطاولـة"[2]، فهنـاك لفظـة "موجود" قد حُذفت جوازًا بعد "كان أو يكون"، والمسند إليـه "الكتـاب"؛ فتكـون البنية العميقة:

ج ←—— كان أو يكون + موجود + مسند إليه + مسند

ج ←—— كان أو يكون + موجود + الكتاب + على الطاولة

وبحذف ما يدلُّ على الوجود المطلق بين الناسـخ والمحور، يصبح المُخـرج فـى البنيـة السطحية كما يلى:

ج ←—— كان أو يكون الكتاب على الطاولة

واختيارية الحذف هنا تُجيز إظهار لفظة "موجـود" علـى السـطح، وتكـون البنية صحيحة نحويًّا عند التحويليين، على حين لا يجوز ذلك فى النحو التقليدى.

القاعدة الرابعة : حذف الفاعل Subject Deletion :

إن كثيرًا ما يُحذَف الفاعل من تراكيب معينة لعلـم المتكلِّـم بـه؛ كمـا فـى نحو:-

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٢/١٢٩.

[2] د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية للغة العربية، ص ١٧٥، ١٧٦.

1- Wash Yourself اِغْتَسِلْ

فإذا تأملنا هذه الجملة علمنا أن الفاعل والمفعول متماثلان، وهذا يوجب أن تكون الجملة مبدوءة بفاعل هو بنفسه المفعول؛ فتكون:

2- You wash you

ولما كان المفعول ضميرًا؛ وجب تحويله إلى الضمير المنعكس Your self وعندئذٍ يجب حذف الفاعل للعلم به؛ فتكون البنية السطحية:

Wash yourself[1]

وتتأكد هذه القاعدة بما يُعرَف بـ "الجملة التكميلية Tag sentence حيث تُظهر الفاعل الذى حُذِف من الجملة الأساسية، نحو:

1- Open the door, will you?

فهذه الجملة فى حقيقتها اسمية تبدأ بالفاعل؛ فتكون على النحو التالى:-

2- You will open the door.

ولما كان الفاعل معلومًا، وهو المأمور المخاطَب؛ حذف لوضوحه أو للعلم به؛ فكانت البنية السطحية كما يلى:

3- Open the door[2]

وهذه القاعدة متمثلة فى العربية؛ فنجدها تُضْمِر الفاعلَ لعلم المخاطَبِ به، اعتمادًا على دلالة السياق؛ لِكَوْن الفاعل فى العربية لا يُحذف؛ لأنه بمثابة جزء من الفعل، فَهُمَا متلازمان، وما ورد فيه الفاعل غيرَ مذكور، فهو مُضْمَرٌ على نِيَّة ذكره[3]. يقول "السيوطى" فى إضمار الفاعل: «وقد يدلُّ عليه السياق؛ فيُضمرَ

---

(1) د. محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص ١٨٦، ١٨٧، نقلاً عن:

Modern English Linguistics, Strutural and Tran formational grammar, p- 130.

(2) John , p. Broderick, Modern English Linguistics, A structural and trasformational grammar, University of South Florida, p. 131

(3) ابن جنى، الخصائص ٢ / ٣٦١، ابن الأثير، المثل السائر ٢ / ٢٩٦.

ثِقَةً فى فَهْمِ السامع، فإذا لُوحِظَ تعذُّرُ فهم السامع وحيرةُ المتلقىّ، أُبرِزَ العنصرُ المحذوف.»[1]

ولذلك حصر النحاة التقليديون[2] المواضع التى يُضمر فيها الفاعل اعتمادًا على فهم السامع، ووضوح المعنى، ودلالة السياق وهى:

أ- فى باب "النائب عن الفاعل[3]"، نحو قوله تعالى: ﴿قُضِيَ الأَمْرُ﴾ يوسف/٤١

ب- وفى "الاستثناء المفرَّغ"، نحو: "ما قام إلاَّ هندُ"، وأصله فى البنية العميقة: "ما قام أحدٌ إلا هند"

ج- فى باب "أَفْعِل" بكسر العين، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ مريم/٣٨ والفعل هنا ماضٍ على صورة الأمر، والباء زائدة، والضمير "هم" يعرب فاعلاً مجرورًا لفظًا ومرفوعًا محلا، والحذف يتمثل فى فاعل الفعل (أَبْصِر) إذ التقدير: أَبْصِرْ بهم.

د - مع "المصدر" كما فى قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ البلد/١٤. ويكثر حذف الفاعل لدلالة المصدر؛ إذ المقَّدر فى البنية العميقة:- "أطْعِم المُطْعَمَ فى يومٍ ذى مسغبة يتيمًا ذا مقربة"

هـ - مع "الفعل المؤكد بالنون"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ القصص/٨٧.

فاعل (يَصُدُّنك) هو واو الجماعة لأن الأصل : يَصُدُّون + نَّ التوكيد + ك المخاطب حذفت نون الإعراب لتوالى الأمثال، ثم حذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين، لكنْ بقيت الضمة للدلالة عليها؛ ولذلك يقول بعض المحدثين إن

---

[1] السيوطى، الإتقان فى علوم القرن، ١٨٨/١.

[2] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢٧٢/١.

[3] ينظر تفصيل ذلك فى قاعدة حذف الفاعل فى صيغة المبنى للمجهول.

الصائت الطويل المتمثل فى واو الجماعة لم يحذف، وإنما قُصِّر[1].

و- يحـــذف الفاعل إذا أغنت عنه حال مفصَّلة، نحو:

كرةٌ ضُربت بصوالجةٍ   فتلقفها رجلٌ رجلٌ

موضع الشاهد : تلقَّفها رجلٌ رجلٌ، وأصـــل العبـارة أو الأصـل المقـدر : تلقفهـا الناسُ رجلاً رجلاً، ثم حذف الفاعل وأقيمت الحال المفصَّلة مقامه.

ز- كما يحذف الفاعل فى مثل قولهم:- "ما قام وقعد إلاّ زيد"[2]

فأصله مكون من جملتين بسيطتين هما:- "ما قام إلا زيد"، "ومـا قعـد إلا زيـد" وكلما كان الفاعل واحدًا والفعلان مختلفين، وجب الاستغناء عن الفاعل المكرر، فحُذِف أحدهما بدلالة الآخر عليه، فكان التركيب السطحى:

"ما قام وقعد إلا زيد"[3]

ح- يُحذف الفاعل مع الأفعال:- "قَلَّ ، كَثُرَ، طَـالَ" إذا اتصلـت بـ "مـا" ، حيث تكفُّها عن العمل فيما بعدها؛ مِمَّا سوَّغ الاستغناءَ عن الفاعل. نحو: "قلمـا أراك" والتقدير "قلت رؤيتك".

ط- ذكر "سيبويه" أن من مواضع حذف الفاعل وجوبًا، ما ورد من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه اتِّساعًا، ومن ذلك قولهم[4] :

"بَنُو فلانٍ يطؤهم الطريق" ، والأصل:- "يطؤهم أهلُ الطريق"، فحُــذِف الفـاعل فى المعنى وهو "أهل"، وأقيم المضاف إليه مقامه[5] فاعلاً فى اللفظ.

وهكـذا نلاحـظ مـدى اتفـاق الأصـل المقـدر فـى النحويـن (التقليـدى،

---

[1] وفى إعرابه تقول: يصدُّ فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالى الأمثال، وواو الجماعة المدلول عليها بالضمة فاعل، والنون حرف للتأكيد، والكاف مفعول به.

[2] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١/٢٧٠، وما بعدها.

[3] ينظر مزيد من الشواهد فى قاعدة حذف العنصر المماثل.

[4] سيبويه، الكتاب، ١/٢١١: ٢١٣.

[5] ينظر مزيد من التفصيل فى قاعدة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

التحويلى)، وإن كان النحو التحويلى يوجب إضمار الفاعل للعلم به مع صيغة الأمر على حين يجيز النحو التقليدى حذفه فى مواضع مسموعة لا يجوز القياس عليها.

القاعدة الخامسة (إجبارية) :

حذف الجار قبل that : Deletion of the "preposition" before "that"

وتوجب هذه القاعدة – على رأى التحويليين- حذف حرف الجر قبل "that" وتَمُرُّ بمرحلتين تحويليتين:-

أولاهما: إعادة ترتيب جملتين بسيطتين تعتمد إحداهما على الأخرى أو تكون سببًا لها.

وثانيتهما : الربط بين الجملتين البسيطتين بـ "that".

ويظهر ذلك فى المثال التالى[1]:

1- I`m certain of Dich`s loyalty.

ج ←—— مركب اسمى + مركب فعلى + حرف جر + مركب اسمى

ج ←—— أنا + أثق + فى + إخلاص دِك

فإذا أردنا التعرُّف إلى البنية العميقة، توصلنا إلى المُخرج التالى:-

2- I`m certain of Dick being loyal. أنا أثق فى كون دك مخلصًا

وبحذف متممات الجملة والتعويض عنها بضمير غير العاقل "it"، يكون المُخرج التالى:

3- I`m certain of it. أنا أثق فى هذا

ثم يُربط بين الجملة ومتمماتها بـ "that"؛ فيُحذف الجار وجوبًا كما فى المُخرج السطحى:

4- I`m certain that Dick is loyal. أنا أثق أن دِك مخلص

وهذه القاعدة تماثل ما اشتهر عند التقليديين -بحذف الجار قبل "أنْ"، "أنَّ"

---

(1) د/ عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، ص ١٥٢

Jangacker, fandamentals of linguistic analysis, Marcourt, Brace Jovaanvich, Incu, s. a, 1972, p. 113

المصدريتين، فكثيرًا ما يُحذف الجار قبلهمــا مـع المضـارع، كمـا فـى قولـه تعـالى:- ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ الحجـرات/١٧ أى:- "بأن أسـلموا" ، وذلـك لطـول الكلام وكثرة الاستعمال، فإذا تأملنا البنية العميقـة لهـذا المثـال؛ كـانت علـى النحـو التالى:

ج ـــــ◄ مركب فعلى+مركب جّرى + حرف جر+ حرف مصدرى + المضارع

ج ـــــ◄ يمنّون + عليك + بـ + أن + أسلموا

ويتضح ذلك أيضًا من قول الشاعر:-

مَنَعْتُ تميمًا مِنْكَ أنِّى أنا ابْنُها وشاعرُها المعروفُ عِنْدَ المَواسِمِ[1]

برواية "أَنَّ" بفتح الهمزة والمقدرة فى البنية العميقة: "لأنى أنا ابنها" فحُذفت "الـلام" فى البنية السطحية. ويظهر ذلك أيضًا فى قولهم :- "لا محالة أنّـك ذاهـب"، "لابـدَّ أنّك ذاهب"، ونحـو ذلـك، . حـذف "مِـنْ" الجـارّة، والتقدير:- "لا محالـة مـن أنّك"،"ولابُدَّ من أنّك"[2]

وهكذا يتبيَّن مدى التقارب الواضح بين "النحو التحويلى والنحو التقليدى" فى تطبيق تلك القاعدة.

القاعدة السادسة:

حذف الجار قبل الفاعل Deletion of the preposition before the subject

يقدر التحويليون أنَّ هناك فى التركيب الأساسى "حرف جر" قبـل الفـاعل مقترن به فى البنية العميقة، فإذا قلنا:- "مشى زيد"، فبنية الجملة العميقة "مشى مِـنْ زيـد". ويظهـر ذلـك عنـد التحويـل إلى المصـدر؛ فنقـول:- "المَشْـىُ مِـنْ زيـد"[3] . وحـذف الجـار هنـا إجبـارى، فـإذا ظهـر فـى البنيـة السـطحية اعتـبره النحـاة

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١٢٨/٣.

[2] سيبويه، الكتاب، ١٣٧/٣، & ابن هشام، أوضح المسالك، ٦٨/٣.

[3] د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية، ص ١١٣ ، ١١٤.

التقليديون"زيادة Addition" ؛ للتوكيد، وإن كان الأصل عدم ظهوره فى السطح. ومن ذلك زيادة "الباء" فى قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ النساء/٧٩، والزيادةُ هنا غالبة أفادت شدة الارتباط بين الفعل "كفى"، والفاعل "الله"[1] .

كما نجد زيادة الجار قبل الفاعل فى قولهم:- "لاَ يَقُمْ مِنْ أحد"[2] ، وكان يجب أن يقال:- "لاَ يَقُمْ أحد" ، واعتبرت (من) هنا لَوْنًا مِنْ ألوان الزخارف، والحق أن العرب كانوا أصحاب فضل فى استنباط معانٍ إضافية من حرف الجر الذى يَظهر قبل الفاعل فى العربية، وهذه المعانى تظهر فى مثل قولهم:- "ما جاء مِنْ أحد"، فزيادة "من" هنا قد أفادت معنيين:-

الأول: بيان الجنس وتوكيده، وهى الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، كالنكرة المختصة بالنفى.

الثانى:- إعادة التنصيص على العموم، ومنه قوله تعالى:- ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ يس/٤٦[3] .

ونستنتج مما سبق مدى التشابه بين النحوين التقليدى والتحويلى فى تناول هذه القاعدة، وإن كان المنهج التقليدى أكثر دقة؛ إذ أنه يتعامل مع البنية الصحيحة نحويًا، سواء أكانت سطحية أم عميقة؛ ومن ثَمَّ نجدهم لم يُعلِّقوا حروف الجر الزائدة بالفعل أو ما يشبهه؛ وذلك لكونها دخيلةً على البنية المنطوقة، وإن كانت لها دلالة إضافية تتمثل فى التوكيد، وتقدير التحويليين يُفَسِّر ظهورَ حرف الجر فى بنية المصدر المشتق من بنية الفعل الوارد فى الجملة موضع الدرس على أنه أصلى الوجود فى البنية العميقة وظهوره فى السطح يُعد لونًا من الزخرفة الشكلية.

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ٢٦١/٣.

[2] الأشمونى فى حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، ٢٢٨/٢.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٤٢٥/٢.

القاعدة السابعة:

حذف الجار قبل المفعول Delition of the preposition before the object

يُقدِّر التحويليون أنَّ التركيب المكوّن من فعل وفاعل ومفعول مباشر أو غير مباشر قد حُذِف منه حرف الجر قبل المفعول بنوعيه، وندلّل على ذلك بالمثالين الآتيين:-

فإذا قلت:- "أعطى زيدٌ الكتابَ محمدًا" و "فتحَ المفتاحُ الباب"[1]، فالأصل في البنية العميقة وجود حرفِ جرٍ قبل المفعول، مُتَمَثِّل على النحو التالي:-

ج١ ←— أعطى + زيدٌ + الكتابَ + لِ + محمد

ج٢ ←— فتح + المفتاح + لِ + الباب

وبحذف الجار قبل المفعول بنوعيه؛ تكون البنية السطحية كما وردت أولاً، ويؤكد ذلك ظهور الجار مع المصدر، فنقول:- "إعطاء الكتاب لزيدٍ" & "فَتْحُ المفتاحِ للبابِ"، ويعرف هذا عند النحاة التقليديين بحذف الخافض ونَصْب المجرور اتساعًا، وقد جاء على ضربين:-

أولهما: سماعي لا يقاس عليه، نحو:- "ذهبت الشَّامَ"، "تمرُّون الديارَ" و"توجهت مكّةَ" ، فهكذا سُمع عن العرب[2]، ولا يجوز أن تقول: "ذهبت المسجد"، "تمرُّون الحقول"، "توجَّهت الدار"، لعدم سماعه عن العرب، والظروف هنا تكون مفعولاً على الاتساع بنزع الخافض[3]؛ فكان الأصل في البنية العميقة:- "ذهبت إلى الشام" "تمرُّون بالديار" و "توجَّهت إلى مكة".

ثاليهما:- وهو كثير الورود، تارة يظهر معه الجار، وتارة يحذف، "وعلى رأى المحدثين اقتداءً ببعض النحاة القدماء «يكون وجود الجار هو الأصل، في نحو قولهم:- "نصحت لزيدٍ ونصحته"، "شكرت له وشكرته"، "وكلْت له وكلته"

---

[1] د/ محمد الخولي، قواعد تحويلية، ص ١١٣، ١١٤.

[2] السيوطي، همع الهوامع، دار المعرفة - بيروت، ٨١/٢.

[3] د/ عباس حسن، النحو الوافي، القاهرة، ١٩٧٥م، ١٧٢/٢.

و"وزَنت له ووزَنتُه"»[1]. فبعض النحاة يرون أن هذه الأفعال فى الأصل تتعدى إلى مفعولين، أحدهما مباشر، والثانى بحرف الجر، فالأصل فى : "نصحت لزيدٍ"

ج ←—— فعل + فاعل+ حرف جر + مفعول غير مباشر + مفعول مباشر

ج ←—— نصح + ضمير المتكلم + لـ + زيد + رأيه

وبحذف المفعول المباشر لاستغناء الكلام عنه ووضوح المعنى؛ تصير الجملة:- "نصحت لزيدٍ"، وبحذف الجار ونصب المجرور على نزع الخافض تصير الجملة. ج ←—— نصحت زيدًا.

وهكذا الحال نفسه فى باقى الأمثلة.

ولا خلاف بين الظرف المتوسَّع فيه إن كان مختصًا، نحو: "دخلت الدار"، "ودخلت مكة" ، أو مبهمًا، نحو:- "جئت حينـا"، "جلست وقتًا"[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ الفتح/٢٧، والمراد: فى المسجد وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ الأعراف/١٥٥ والمقدر حذف حرف "من" قبل "قومه"[3]. ويؤكد هذه القاعدة ظهور حرف الجر قبل المفعول فى البنية السطحية وعدّه زيادةً فى الصيغة، ومن ذلك قوله تعالى:- ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[5] البقرة/ ١٩٥، فـ "الباء" فيه زائدة و المراد فى البنية السطحية أن تكون:- "ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة" فلّما ظهر الجار فى بنية السطح وجب عدُّه زائدًا، لإضافته معنىً فرعيًا إلى البنية السطحية

---

[1] الأشمونى فى حاشيته، ١٩٧/١. السهيلى، نتائج الفكر فى النحو، تحقيق د/ إبراهيم البنا، القاهرة، مطبعة الاعتصام ١٩٥٥م، ص ٣٥٢& المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٣٩٩ هـ ٦٠/٢.

[2] المبرد ، المقتضب، ٦٠/٤، ٦٢، فى حاشية المحقق & د. نادية رمضان، العلاقة بين الفعل وحرف الجر دراسة دلالية ، الدار المصرية ، الإسكندرية، ص ٨٤، ٨٦.

[3] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٢٩.

[5] الكشاف، ٢٣٧/١.

مع الاحتفاظ بصحتها النحوية. وهذه الظاهرة متفشية فى العربية ولها شواهد كثيرة فى القرآن الكريم.

وبالرغم من كون التحويليين يقدِّرون حروف جر قبل المفعول، إلا أن ظهورها فى البنية السطحية يُعَد إظهارًا لما كان موجودًا فى العمق ولما كان حذف الحرف هنا إجباريًا؛ كان إبرازه فى السطح زيادة.

وهكذا لاحظنا تشابه المنهجين فى هذه القاعدة، إلا أن المنهج التحويلى عَدَّ هذا النوع من الحذف إجباريًا، ومن ثَمَّ لا يجيز إظهار الجار فى بنية السطح مطلقًا على حين وجدنا المنهج التقليدى يفرِّق بين الأفعال، فمنها ما يتعدَّى بنفسه فهو لا يحتاج إلى حرف جر مطلقًا، ومنها ما يتعدى بحرف الجر إلى مفعوله، وهذا القسم منه أنواعٌ تتلخص فى:

أ- أفعال سماعية لا يقاس عليها أسقط معها حرف الجر من البنية السطحية مع إثباته فى البنية العميقة و "قد ذُكِر فى موضعه".

ب- أفعال كثيرة الورود ترد تارة متعديةً بالحرف، وتارة متعديةً بنفسها، والأرجح أن وجود الحرف هو الأصل، وقد مثلنا له.

ج- أفعال تتعدى بنفسها فى الأصل ، ولكن وردت متعدية بحرف الجر فى السطح، فالتحويليون والتقليديون يفسرون ظهور هذه الحروف على الزيادة؛ لكونها واجبة الحذف، وإنما جاءت فى السطح لإفادة معنى جديد.

ثانيًا: القواعد الاختيارية Optional Rules :

القاعدة الأولى :

حذف الفاعل فى صيغة المبنى للمفعول Deletion of the subject in the passive voice

وفيها يُحَوَّل الفعل المبنى للمعلوم إلى المبنى للمجهول، مع جواز حذف الفاعل الحقيقى[1]، ونمثل على ذلك بالمثال الآتى:-

1- Joanna hit the ball[2] جوانا تضرب الكرة

ج ــــــ مركب اسمى + مركب فعلى

وبنقل المفعول قبل الفعل وحذف الفاعل مع تطبيق القوانين المورفيمية الصوتية يكون مُخْرَج الجملة السابقة كما يلى:-

2- The ball was hit by Joanna. ضُرِبَت الكرة بواسطة جوانا

والملاحظ إمكان حذف (by) وما بعدها؛ لقول التحويليين إن الفاعل يوجد قبله حرف جر فى البنية العميقة، فإذا ظهر فى البنية السطحية كان ظهوره طبيعيًا، ويستدلون على ذلك بصيغة المبنى للمجهول[3].

أما عند التقليديين فغالبًا ما يُحذف الفاعل لأغراض بلاغية، كالجهل به، كما فى قولهم: "سُرِقَ المتاع" أو للإيجاز، كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ النحل/ ١٢٦[4] ، أو للمماثلة محافظة على السجع، مثل: "مَنْ طابت سريرته حُمِدَت سيرتُه" وبإثبات الفاعل المحذوف من البنية السطحية يتأتى شكل الجملة فى البنية العميقة فقولهم: "سُرِق المتاع" إشارة إلى الفاعل المحذوف للجهل به، وناب المفعول منابه، فأخذ وظيفته وعلامته ومعناه،

---

(١) د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية، ص ١٣١.

(٢) د/ محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، ص ١٨١، ١٨٢.

(٣) د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية، ص ١٣٣.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ١١٩/٢.

وكذلك المراد من قوله تعالى: ﴿ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾، أما إذا قيل : "من طابت سريرته حَمِدَ الناس سيرته" أدى ذلك إلى الخروج عن السجع، وإن كان ظهور الفاعل الحقيقى لا يُخِلُّ بمعنى الجملة نحويًا، مما أدى إلى الحكم على تلك القاعدة بالاختيارية.

ولا شك فى تقارب النحو التقليدى والنحو التحويلى فى تلك القاعدة، إلا أن هناك فرقًا بين النحوين، فـ "النحو التحويلى" يُجَوِّزُ إظهار حرف الجر المقترن بالفاعل فى صيغة المبنى للمجهول، اعتمادًا على رأيهم القائل بأن كل محور أو فاعل حقيقى يسبقه حرف جر فى البنية العميقة. على حين لا يجيز "النحو العربى" إظهار حرف الجر أو الوساطة فى البنية السطحية للجملة المبنية للمجهول، فيقال "كُتِبَ الدرسُ مِنْ زيد" عند التحويليين، و"كُتِبَ الدرسُ" عند النحاة التقليديين. ولا فرق بين الفعل المتعدى واللازم فى البناء للمفعول، فيقال:- "ضُرِبَ زيد"، "جُلِسَ على المقعد" ، "صِيمَ رمضان" ، "وُجِد أمام الأمير" ... إلخ

القاعدة الثانية :

حذف المفعول Object Deletion

يرى التحويليون أن "المفعول" كثيرًا ما يُحذف إن كان مفهومًا من السياق، أو لدى موقفٍ معين[1]؛ ومن ثم فلا بُدَّ للأفعال الواردة فى هذه القاعدة أن تكون متعدِّية؛ لكون المفعول لابدّ منه لوقوع الفعل عليه، ونرمز لهذه القاعدة بالمعادلات الآتية:-

ج ← فعل + فاعل + مفعول

ج ← ١ + ٢ + ٣

وبحذف المفعول وهو العنصر (٣) يكون مخرج المعادلة السابقة

[1] د/ الخولى، قواعد تحويلية، ص ١٢٣.

ج ←——فعل + فاعل + ∴

فإذا قلنا:- "شرب فلانٌ فَسَكِر"[1]

فُهم من السياق المفعول المحذوف؛ فكانت البنية العميقة على النحو التالى:-

"شرب فلان خَمْرًا فسكر

ج ←—— فعل + فاعل+ مفعول + جملة

ونلاحظ صحة الجملة نحويًا مع إثبات المفعول، مما جعل حذفه هنا اختياريًا. ولذلك عُرِف هذا النوع من الحذف بـ" الاختصار"[2] . إلا أنَّ هناك أفعالاً لا يجوز حذف مفعولها لتقيُّد المعنى به.

أما النحاة التقليديون فقد أجمعوا على جواز حذف المفعول سواء أكان الفعل متعديًا لمفعول واحد أم لمفعولين؛ وذلك لكونه من الفضلات، إلا أنَّهم اختلفوا فى وجود الدليل، فمنهم من يرى جواز حذفه وإن لم يتوفر الدليل عليه[3] ، ومنهم من يشترط وجود الدليل، وهو الأكثر[4] . ونحن نُقِرُّ الفريق الثانى الذى يشترط وجود الدليل؛ حتى لا يؤدى الحذف إلى اللبس والغموض، ويؤكد ذلك أنَّ هناك مواضعَ لا يجوز حذف المفعول فيها، نحو قولهم:- "ضربت زيدًا" ردًّا على من سأل:- "من ضربت؟"؛ لأن الجواب متعلق بذكر "زيد"، فلا يجوز حذفه، وكذلك فى "الحصر"، نحو قولهم:- "ما ضربت إلا زيدًا"؛ لأن حذفه يؤدى إلى إخلال بالمعنى، وفى نحو:- "زيدٌ ضربته، لا يجوز حذف الضمير؛ لأن حذفه يؤدى إلى وقوع "زيد" مفعولاً به، وهو فى العبارة مبتدأ"[5] .

---

[1] د/ ريمون طحان، الألسنية العربية، ص ٨٤.

[2] د/ فكرى محمد أحمد، التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلى، ص ٣٥٥.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٠٣/٢.

[4] ابن جنى، الخصائص، ٣٦٠/٢.

[5] ابن عقيل، شرح الألفية، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د.ت، ٤٦٠/٢، ٤٦١ & ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٣٣/٢.

كمـا فـرّق النحـاة التقليديـون بـين حـذف المفعـول، اقتصـارًا واختصــارًا؛ فالاقتصار عندهم: هو أن يحذف المفعول لحاجة المتكلم أن يثبت الفعل للفـاعل دون القصد إلى إثبات المفعول، وبذلك يتساوى الفعل المتعدي مع اللازم؛ ومـن ثَـمَّ فهـو غير منويّ فى الذهن ولا مقدَّر؛ وعلى هذا فلا حاجة إلى إظهاره لا فى البنية العميقة ، ولا فى البنية السطحية، فإذا قلنا:

"فلانٌ يحلُّ ويعقِد ويأمر وينهى"[1] ، فإن المـراد أنـه صـار لـه الحـل والعقـد والأمر والنهى، فلا حاجة لذكر المفعول مطلقًـا ، ومنـه قولـه تعـالى:- ﴿وَأَنَّـهُ هُـوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ النجم/ ٤٣، ٤٤.

وهنا لا يجوز إظهار المفعول لقرينة "وضوح المعنى"

أما الحذف "اختصارًا" فهو حذف المفعول على إرادة معناه، ويكـون ذلك لقرينة لفظية أو حالية؛ وبذلك يجوز إظهار المفعول ، وإنما حـذف للاختصـار، كمـا فى قولــه تعـالى:- ﴿ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ آل عمـران/١٧٥[2] أى: "يخوفكم أولياءه"، والقرينة هنا، ورودُه متأخرًا ، فى قوله تعالى ﴿فَلاَ تَخَافُوهُمْ﴾؛ وهى قرينة سياقية[3] ، ومن ثم يكون هذا النوع من حذف المفعول جائز ظهوره فـى البينة السطحية ، ولا يؤدى ذلك إلى إفساد المعنى أو تخطئة الجملة نحويًـا،وقـد اهتـم النحاة التقليديون بذكر المواضع التى اطَّرد فيها حذف المفعول.[4]

ولا خلاف فى بنيته من كونه اسمًا أو ضميرًا، فَمِنْ حذفه اسمًا قولـه تعـالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ الأنعام/٣٥[5] .

---

[1] الرضى، شرح الكافية، ١٥٤/٤ & عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضـا، ط القاهرة، ١٩٦٠، ص١٥٤.

[2] الزمخشرى، الكشاف، ٤٤/١.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٣٣/٢.

[4] ينظر ذلك بالتفصيل فى ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٣٤/٢.

[5] أبو حيان ، البحر المحيط، ١١٧/٤: ١١٩.

والمراد: "لو شاء جَمْعَهُم" ، وهذا من المواضع المطّردة فى حذف المفعول وهو أن يكون "مفعول المشيئة"، فالبنية العميقة:

ج ← رابط + فعل + فاعل + مفعول + جملة جواب الشرط

ج ← لو + شاء + الله + جَمْعهم + لجمَعهم على الهدى

وبحذف المفعول تصير الجملة: "ولو شاء الله لجَمعهم على الهدى"

ومِنْ حذفه ضميرًا، هو أن يكون عائد الصلة أو الصفة أو جملة الخبر، ومنه قوله تعالى:- ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ الحديد/١٠ والتقدير "وعده" برفع "كُلٌّ"، على قراءة "ابن عامر"[1] ، وكذلك بعد نَفْيِ "العِلْم"[2] ، أو ما فى معناه، وكذلك إذا جاء المفعول للمحافظة على الفواصل، كما فى قوله تعالى:- ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ الضحى/٣، والتقدير:- "وما قلاك".

ومن عرض منهج النحاة التقليديين لحذف المفعول مقارنةً بما ورد فى القاعدة الثانية عند التحويليين، وهى "حذف المفعول اختياريًّا" ، نتبيَّن ما يلى:

١- أن المنهج التحويلى قصر حذَف المفعول على الاختيار، على حين لاحظنا أنَّ النحاة التقليديين ذكروا منه أقسامًا جاز فيها حذف المفعول، وأخرى لم يَجُزْ فيها حذفُه،وقد بيّنّاها فيما سبق.

٢- المنهج التحويلى يخص الحذف بـ "الاختصار"، وهو إسقاط المفعول على نِيَّةِ ذكره، أى أنه موجود فى البنية العميقة وحُذف اختصارًا فى البنية السطحية، على حين وجدنا النحاة التقليديين يفرِّقون بين الحذف اختصارًا واقتصارًا، فالاختصار عندهم هو ما حُذف فى البنية السطحية ويُنْوى ذكره، فظهوره جائز ولا يُخطِّئ الجملة، أما الاقتصار فهو ما حُذف فى البنية السطحية وغير منوىّ ذكره لا فى السطح ولا فى العمق.

---

[1] ابن مجاهد، السبعة فى القراءات، ص ٦٢٥.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٣٣/٢.

القاعدة الثالثة :

حذف المضاف أو المضاف إليه Deletion of the Prefixed or the Postfixed (genitive)

١- ذكر التحويليون[1] أنّ من قواعد النحو التحويلى المنصوص على صحتها حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه، سواءٌ أكان المضاف جزءًا من الفاعل أم المفعول أم أى عنصر لغوىٍّ آخر. ويشترط لهذه القاعدة أن يكون المضاف إليه يصح إقامته مُقام المضاف، فإذا قيل:- "انصر الحق" فهو فى بنيته العميقة يشتمل على فعل وفاعل ومفعول.

ج ←—— أنصر أهل الحق

مضاف مضاف إليه

ويُحذف المضاف بهذه القاعدة التحويلية؛ فيصير المخرج فى البنية السطحية "انصر الحق"

٢- ولا شك فى أنَّ النحاة التقليديين قد اتفقوا مع التحويليين فى هذه القاعدة شكلاً وموضوعًا، وإن كان التقليديون قد أتَوْا بتفصيلٍ ساعدهم عليه كثرة الشواهد المتمثلة فى لغة العربى الموثوق به، فذكروا أن حذف المضاف على ضربَيْن:

أولهما:- ما يُحذف فيه المضاف ويقوم المضاف إليه مُقامه، ويأخذ إعرابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ الفجر/٢٢، والتقدير: "أَمْرُ رَبِّكَ"[2]؛ لكون المجئ يستحيل من البارئ عزَّ وجلّ؛ وعلى ذلك يكون تحليل هذا المثال على النحو التالى:

ج ←—— فعل + فاعل

مضاف مُضاف إليه

بحذف "الفاعل" الذى هو مضاف فى التركيب للفظ الجلالة، تكون البنية السطحية

ج ←—— فعل + ∴ + مضاف إليه

---

[1] د/ فكرى محمد أحمد، التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلى، ص ٣٥٥.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٤٥.

وبإحلال المضاف إليه محل المضاف المحذوف وأخذ إعرابه، وذلك من خلال القوانين المورفيمية، يكون المُخرج كما يلى:- "وجاء ربُّك". وهذا الحذف جائز، إلا أن هناك مواضعَ يجب فيها حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه، كما فى قول العرب[1]:- "بنُو فلان يطؤهم الطريق" والأصل المقدر:- "يطؤهم أهلُ الطريق"، وهو ما يقابل البنية العميقة عند التحويليين.

ج ←مركب اسمى + فعل + مفعول+ فاعل مضاف+ مضاف إليه

بنو فلان + يطؤ + هم + أهل + الطريق

وقد يكون المضاف المحذوف هو المفعول فى حقيقته كما فى قوله تعالى:- ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف/٨٢، والمراد:- "أهل القرية"[2] ، فتكون البنية العميقة هى:-

ج ← فعل + فاعل + مفعول

مضاف مضاف إليه

وبحذف المضاف جوازًا وإقامة المضاف إليه مُقامه، يكون المُخرج:-

ج ← فعل + فاعل+ ∴ + مضاف إليه

ج ←واسأل القرية

وهذا التفسير ينطبق على قول العرب:- "أكلتُ الشاة" والأصل:- "أكلت لحم الشاةِ"؛ لأنه المأكول دون الباقى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾[3] المائدة/٣، والأصل هنا أيضًا:- "أكل الميتةِ والدمِ ولحمِ الخنزير" ، ويتم تحليلها كما جاء فى الأمثلة السابقة.

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ١/٢١١: ٢١٣.

[2] الزمخشرى، الكشاف، ٢/٤٩٥، ٤٩٦.

[3] طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص ٤٦٦.

٣- وقد يكون المضاف المحذوف أكثر من كلمة ، كما فى قوله تعالى:- ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ الحج/٣٢ [1] .

فإذا تأملنا المثال السابق لاحظنا اشتمال المضاف على أكثر من كلمة، كما يتضح بالتحليل التالى: .

ج ←—— أداة ربط + اسم + اسم مكرر + مضاف + مضاف إليه

ج ←—— إنَّ (ناسخ) + تعظيم + من تعظيم+ ذوى + تقوى القلوب

وبنسخ الاسم الأول وتعويضه بضمير وحذف المضاف المشتمل على الاسم الثانى وملحقاته؛ صار المُخرج كما جاء فى البنية السطحية :- فإنها من تقوى القلوب" وهو الحال نفسه فى تحليل قوله تعالى:- ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ الأحزاب/١٩، والتقدير:- "كَدَوَرَان عين الذى يُغْشَى عليه من الموت".

٤- ثانيهما:- ما حُذف فيه المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله وإعرابه مع ضرورة تقدير المضاف المحذوف، وبالرغم من قِلَّته قياسًا بالنوع السابق، إلاَّ أنَّه يُقاس فى حالة العطف على مماثل للمحذوف أو مقابل له [2] ، فمن مثل حذف المضاف قول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحَسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نارًا [3]

وهذا الحذف يندرج عند "التحويليين" ضمن قاعدة حذف العنصر المماثل حيث وُجدت جملتان بسيطتان جُمع بينهما بالعاطف ، فكانت البنية العميقة مكونة من:-

١-(أَكُلَّ) امْرِئٍ تحسبين امْرأً

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٢٤/٢.

[2] شرح ابن عقيل، ٦٣/٢، ٦٤ & د/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، ص ٢١٢.

[3] ابن عقيل، ٦٤/٢ ، ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢٩٠/١.

٢-(أَكُلَّ) نارٍ تَوَقَّد بالليل نارًا

٣-أَكُلَّ امرئٍ تحسبين امرأً   ونارٍ توقّد بالليل نارًا

وَمِنْ حذف المقابل قوله تعالى:- ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ الأنفال/٦٧، على قراءة مَنْ جَرَّ "الآخرةِ"، والتقدير "باقى الآخرة". وأوثر لفظ "باقى" لكَوْن العرض زائلاً، على حين يكون نعيم الآخرة دائمًا باقيًا.

وعلى رأى "التحويليين تكون البنية العميقة على النحو التالى:-

ج ←— فعل + فاعل + مفعول

مضاف مضاف إليه

ج١ ←— تريد + أنتم + عرض الدنيا

ج٢ ←— فاعل + فعل + مفعول

مضاف مضاف إليه

ج٢ ←— لفظ الجلالة + يريد + باقى الآخرة

ويحذف المقابل فى الجملة الثانية لكونه الأولَ لسبق مقابله فى الجملة الأولى؛ يكون المُخرج، كما جاء فى قوله تعالى:- ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾.

٥- وإذا طبقنا المنهج "التحويلى" على حذف المضاف إليه لاحظنا اتفاق النحو التقليدى والنحو التحويلى فيما يعرف بالأصل المقدَّر، أو البنية العميقة.

فقد نص النحاة التقليديون على مواضع قياسية يجوز فيها حذف المضاف إليه، منها:

أ- حذف ياء المتكلم بعد المنادى، فى قوله تعالى:﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ الأعراف/١٥١.

وقوله تعالى ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ الزمر/١٦. وهذا النوع من الحذف جائز، وفيه يُعتمد على القواعد المورفيمية فى تقصير الصائت الطويل[1].

ب- كذلك يحذف المضاف إليه بعد ألفاظ الغايات (قبل، بعد)، كما فى قوله

[1] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠٩، ٢١٠ بتصرف.

تعالى:- ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ الروم/٤. فبتأمل البنية السطحية نصل إلى محتوى البنية العميقة المشتمل على:-

ج ـــــــ◄ اسم+مركب جرّى+جهة+مضاف إليه + عاطف+ جهة + مضاف إليه.

ج ـــــــ◄ الأمر+ الله+ من قبل + شئ + و + من بعد + شئ

فبتطبيق القاعدة التحويلية الرامية إلى التبادل بين الاسم والمركب الجرى للحصر والتخصيص، فيكون المُخرج:

ج ـــــــ◄ لله + الأمر+ من قبل + شئ + و + من بعد + شئ

وبحذف العنصر المماثل فى الجملة الثانية، والمتمثل فى لفظة "شئ" والتعويض عنه بالضمير لسبق ذكره، يكون المخرج:-

ج ـــــــ◄ لله + الأمر + من قبل الفتح + ومن بعده

وبإجراء القوانين المورفيمية بحذف المضاف إليه فى الجملتين ، ويُغَيَّر ضبطُ الجهة للدلالة على المضاف إليه المحذوف ، فيكون المُخرج كما جاء فى الآية ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾.

٦- وهذه القاعدة تنطبق أيضًا على جميع مواضع حذف المضاف إليه التى اشتهرت عند العرب، كما فى قوله تعالى:- ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ الروم/٢٦. والتنوين فى "كُلٌّ"[1] عِوَضٌ عن المضاف إليه المحذوف، وظهر ذلك بإجراء القاعدة التحويلية الخاصة بحذف المضاف، ثم القاعدة المورفيمية الخاصة بضبط المضاف، فكان المُخرج كما جاء فى الآية السابقة، ومنه حذف المضاف إليه بعد لفظة "بعض" ، كما فى قوله تعالى:- ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ النساء/٢٥، والحذف هنا للمماثل من الثانى لسبق ذكره فى الأول.

---

[1] إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الإيارى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣، ١٩٦٥، ص ٦٥٣- ٦٥٦ بتصرف.

كمـا يجـوز حـذف المضـاف إليـه بعـد "أى" سـواء أكـانت اسـتفهامية، أم شرطية، أم موصولة، ومثلها "غير" ، كما في قولهم "حضر زيد وعمرو ليس غـير" ، والتقدير:- "ليس غيرهما"

٧- كذلك ورد حذف المضاف إليه إذا عُطف على المضاف اسـمٌ مضـاف إلى مثل المحذوف[1] من الاسم الأول، كقولهم:- «قطع الله يَـدَ ورِجْـلَ مـن قالهـا»؛ فبتطبيق القواعد التحويلية تكون البنية العميقة متمثّلةً كما يلى:-

ج١ ← قطع الله يَدَ من قالها

ج١ ← قطع الله رِجْلَ من قالها

وبحذف العنصر المماثل فى الجملتين، وهو الفعل "قطـع" يكـون المُخـرج:- "قطع الله يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ من قالها"، وبحـذف المضـاف إليـه مـن الجملـة الثانيـة، والمتمثل فى "من قال" والتعويض عنه بضمير يكون المُخرج كما يلى:-

"قطع الله يد من قالها ورجله"

وبإقحام المضاف الثانى مع المضاف الأول يكون المُخرج كما يلى:

"قطع الله يد ورجل من قالها"

أ- نستنتج مِمَّا سبق مدى اتفاق التحويليـين والنحـاة التقليديـين فـى قـاعدة حـذف المضاف والمضاف إليه، إلا أن النحـو التقليـدى قـد اشـترط لهـذا الحـذف وجـود الدليل على المحذوف، وأن لا يكون المضاف إليه جملـة، فهـذه مـن المواضـع التـى امتنع فيها حذف المضاف، ومهما يكـن مـن أمـرٍ فـى الفـرق بـين المنهجـين فـى التفاصيل والأجزاء، فهناك أصل واحد يجمع بينهمـا، هـو مـا عُـرِف بـ "الأصـل المقدَّر" عند النحاة التقليديين، و"البنية العميقة" عند التحويليين.

ب- كما أن أمثلة الحذف لم تقتصر على القواعد التحويلية، ولكنها كثير ما لجـأت للقواعد المورفيمية، لكى يصيرَ شكل الجملة صحيحًا نحويًّا.

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ٢/٦٥، ٦٧.

القاعدة الرابعة:

حذف أحد ركنى الجملة الإسمية:

Deletion of one of the two elements in a Nominal Sentence

من المعروف أن الإنسان يفكر بجُمل، فلا فائدة من الكلمات المفردة وإذا قيلت فى موقفٍ ما؛ فلا بُدَّ من تقدير عنصر محذوف قد يكون المبتدأ أو الخبر تبعًا للسياق الوارد فيه تلك الكلمة. فالتحويليون قد ذهبوا إلى حذف المبتدأ فى سياقات معينة، وهى أن يتركب مع جملة متأخرة ذكر فيها ضمير عائد إلى المبتدأ يطابقه فى النوع والعدد؛ وتكون تلك الجملة المتأخرة مشتملة على فعلٍ؛ فيكون المركب على النحو التالى:

ج ←——— مركب اسمى + مركب فعلى + ضمير + اسم[1]

ج ←——— الطلاب + كتب + واو الجماعة + الدرس

بحذف المبتدأ لوجود الضمير المطابق له، وهو واو الجماعة فى "كتبوا" يكون المُخرج على النحو التالى:

فإذا كان الفعل أمرًا وجب عندئذ حذف المبتدأ وتكون القاعدة إجبارية[2]، فى نحو:

ج ←——— الطالب + اكتب + الدرس

ج ←——— ∴ + فعل + ضمير مستتر+ مفعول

فتصير الجملة:- اكتب الدرس

وهذه هى البنية السطحية للجملة، الموضحة أعلاه.

وطبقًا لهذه القاعدة يمكن تفسير أمثلة كثيرة وردت فى العربية يتبين منها أن هناك مبتدأً محذوفًا فى البنية السطحية، ومن ثَمَّ فلا بُدَّ من تقديره؛ حتى يتضح المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى:- ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ القيامة/١. فلمَّا كان فعل

---

[1] د/ محمد على الخولى، قواعد تحويلية للغة العربية ص١٤٤.

[2] المرجع السابق، ص١٤٤، ١٤٥.

الحال لا يُقسم عليه[1] وحسب تقدير مبتدأ محذوف تقديره:- "لا أنا أقسم بيوم القيامة"؛ فتكون الجملة فى بنيتها العميقة تامة واجبة الظهور بركنيها فى البنية السطحية، فلما حذف الضمير كان على نية وجوده.

وكثيرًا ما يحذف المبتدأ للعلم به، فإذا قيل:- "زيدٌ" ردًا على مَنْ سأل:- "مَنْ هذا"، فإن الجواب المقدر:- "هذا زيد"، والحذف هنا كثير مشهور، وهذه البنية المقدَّرة هي ما تُعرف عند التحويليين بالبنية العميقة أو بالبنية التحتية، وهى المتصورة فى الذهن. أما الصورة المنطوقة المسموعة وهى "زيدٌ" فتعرف بالبنية السطحية، والتى كثيرًا ما يصيبها الحذف أو الزيادة ، ومنه قوله تعالى:- ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ القارعة/١٠،١١. فالنحاة التقليديون مجمعون على أن هناك مبتدأ محذوفًا من البنية السطحية، كان تقديره فى العمق:- "ما أدراك ما هى، هى نار حامية"[2]، فلما سبق ذكر المبتدأ وعلم من السياق جاز حذفه تجنبًا للتكرار.

كما يحذف المبتدأ للقرينة الحالية اعتمادًا على الحواس، كأن تقول لمن أبصر السَّماء:- "الهلالُ" ، أى:- "هو الهلالُ" ، وإذا سمعت صوتًا تقول:- "زيدٌ"، أى:- "هو زيد"،وإذا شممت ريحًا قلت:- "المسك"[3] ، أى:- "هو المسك". فالمقدرات هنا تبيِّن البنية العميقة لتلك التراكيب، فجميعها يحتوى على مبتدأ وخبر، إلا أن حال المتكلم والسياق أجاز حذف المبتدأ من البنية السطحية.

وقياسًا على القاعدة التحويلية الرامية إلى حذف المبتدأ يمكن حذف الخبر فى تركيب يتكون من مُسند إليه ومُسند، ويكون المُسند مكونًا من مركب فعلى يحتوى على فعل وفاعل، ويكون هذا الفاعل هو نفسه المبتدأ المتقدم؛ ومن ثَمَّ فهو يطابقه فى النوع والعدد.

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٢٤/٢.

[2] الزمخشرى، الكشاف، ٧٩١/٤ & السيوطى، الهمع، ١٠٣/١.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٤/١.

مثال : أقائم زيد ؟[1] .

التركيب الأساسى يشتمل على: ١- ج ← مركب اسمى + مركب فعلى

٢- ج ← اسم + جملة فعلية

٣- ج ← زيد + يقوم هو

فبحذف فاعل الجملة الفعلية الذى يشير إلى المبتدأ يصير المُخرج :

ج ← زيد + يقوم

وبإعادة الترتيب يصير المفرد : ج ← يقوم + زيد

وبتطبيق قاعدة الاستبدال بين الفعل المضارع واسم الفاعل الذى يؤدى مؤداه ويكون بمعناه يصير المخرج : ج ← قائم + زيد

ودخول الاستفهام أو النفى هو شرط لإعمال الوصف عمل فعله عند البصريين ولا يلتزم بذلك الكوفيون.

ولا فرق عند حذف الخبر بين أن يكون مفردًا كما سبق، أو شبه جملة،كقولهم: "زيد فى الدار" فالنحاة التقليديون يقدِّرون فعلاً محذوفًا يكون هو المسند الذى يتعلق به الجار والمجرور؛ للقاعدة القائلة عندهم " إن كلَّ جار ومجرور أو ظرف لابُدَّ أن يتعلق بفعل أو ما فى معناه"[2] .

وعلى ذلك تكون البنية العميقة:

ج ← اسم + فعل أو ما فى معناه + جار ومجرور

ج ← زيد + موجود + فى الدار

وبإضمار المتعلق به الجار والمجرور فى البنية العميقة، تكون البنية السطحية :-

زيدٌ فى الدار[3]

---

[1] د. أحمد سليمان ياقوت، علم اللغة التقابلى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص ٧٨.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٤٣٣/٢.

[3] السيوطى، الهمع، ١٠٤/١، ١٠٥ & عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٨٤٤/٢، ٨٤٥.

وقد يكون المسند المحذوف جملة كما فى قوله تعالى:- ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[1] الطلاق/٤ وقرينة سبق الذكر ودلالة السياق هى التى أجازت حذف المسند من البنية السطحية[2]؛ فكان المقدر:- "واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر كذلك" تأتى من جمع جملتين بسيطتين وتكوين جملة واحدة منهما، فكأن البنية العميقة على النحو التالى:

ج١ ← واللائى يَئِسْنَ من المحيض من نسائكم فعِدَّتُهم ثلاثة أشهر

ج٢ ← واللائى لم يحضن من نسائكم فعدتهن ثلاثة أشهر

فبحذف العناصر المتماثلة بين الجملتين وتكوين جملة واحدة موجزة جاءت على النحو الوارد فى الآية.

ويحذف أيضًا أحد عنصرى التركيب الإسنادى إذا كان متضمنًا داخل تركيب آخر[3]، كما جاء فى أسلوب "المدح والذم" من حذف المبتدأ فى قوله تعالى:- ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[4] ص/٣٠، والمقدَّر فى البنية العميقة جملة محذوفة هى:- "هو أيوب"، وهى المختصة بالمدح؛ لكون البنية العميقة مُتَضَمِّنَةً لتركيبين إسناديين، ونمثل لها على النحو التالى:

ج١ ← مركب فعلى + مركب اسمى

ج٢ ← نعم العبد + هو أيوب

فعل فاعل مبتدأ خبر

وبإعادة ترتيب البنية السطحية، نصل إلى صحة ترتيب العناصر فى البنية العميقة والتى تُقدَّر على النحو التالى:- "هو أيوب نعم العبد".

---

[1] الزمخشرى، الكشاف، ٥٥٧/٤.

[2] سيبويه، الكتاب، ١٢٨/٢.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٣١/٢.

[4] الزمخشرى، الكشاف، ٩١/٤.

وبحذف المسند إليه "الضمير"؛ لوجود ما يَدُلُّ عليه؛ يكون المخرج "أيوب نعم العبد"

وهكذا لاحظنا من خلال تطبيق تلك القاعدة مدى تشابه النحو التقليدي والنحو التحويلي، إلا أن هناك فرقًا بينهما يتمثل في كون الحذف اختياريًا عند التحويليين، على حين يكون عند التقليديين غير واجبًا في مواضع، وجائزًا في مواضع أخرى.

كما أنه لا فرق بين حذف المسند تارة والمسند إليه تارة أخرى مع وجود القرائن الدالة على المحذوف.

القاعدة الخامسة

حذف الفعل في الاستفهام المنفي

Verb deletion From negative interrogative mood

وذلك اعتمادًا على القرائن السياقية والحالية واللفظية ،ومن ذلك قولهم:-

1- She can read

ج١ ←—— فاعل +فعل مساعد + فعل

ج ←—— ١ + ٢ + ٣

ج ←—— ١ + ٢ + ∴

ثم يُعاد ترتيب الجملة للدلالة على الاستفهام، فيُقدَّم المساعد، ويُؤخَّر الفاعل؛ فتصير الجملة على النحو التالي:- Can't she?

وهناك مثال آخر يرمُز لتلك العملية، هو:-

2- They should leave

ج ←—— فاعل + فعل ناقص + فعل

عند صوغه للاستفهام المنفي يتم حذف الفعل الأصلي، ويكتفي بالفعل الناقص[1]

Should'nt they?

---

[1] د/ طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٢٣٣، ٢٣٤.

وهذه القاعدة مختلفة مع العربيـة، إذ نجدهـم كثيرًا مـا يحذفـون الفعـل فـى جواب الاستفهام جوازًا؛ وذلك لسبق الذكـر، كـأن تقـول:- "زيـد" ردًّا علـى مـن سأل:- "من جاء؟"، أى "جاء زيدٌ" ، وكذلك فى الاستفهام المنفـى،كـأن تقـول:- "بلى" ردًّا على من سأل":- ألم يَقُمْ زيد؟[1] والمقدَّر: "بلى قام زيد".

و لم يكتف النحاة التقليديون بحذف الفعل فقط، بل ذهبوا إلى ما هـو أكثر من ذلك، فحذفوا الجملة بأكملها لدلالة أحرف الجواب، وهو حـذفٌ جـائزٌ أيضًـا، وهذه الأحرف هى: نعم ، لا ، بلى ، و أجل.

فنقول فى الإجابة على:- "هل فعلت؟" ، "أوَ فعلتَ؟" :- "نعـم وا لله" أو "لا وا لله" ، ويجوز ذكر الجواب، ومنه قوله تعالى:- ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَـالُوا بَلَى وَرَبِّنَـا قَـالَ فَذُوقُـوا الْعَـذَابَ﴾ الأنعـام/ ٣٠ فقـد حُذفـت جملـة الجـواب بعـد "بلى"[2] .

كما يجوز حَذْف الفعل إذا كان عاملاً لحال، كأن تقول:- "راكبًـا"[3] ردًّا على من سألك:- "كيف جئت؟" ، أى :- "جئت راكبًا"،وهذه هى البنية العميقة. وكذلك فى الاستفهام المنفى، كأن تقـول:- "بلـى مصاحبًـا أسـرتى" ردًّا علـى مـن سألك:- "أمَـا سـافرت؟"، وتقديـر البنيـة العميقـة – علـى رأى التحويليـين- "بلـى سـافرت مصاحبًـا أسـرتى"، ومنـه قولـه تعـالى:- ﴿بَلَـى قَـادِرِينَ عَلَـى أَنْ نُسَـوِّيَ بَنَانَهُ﴾ القيامة/٤[4] .

كذلك جوَّز النحاة التقليديون حذف عـامل المفعـول المطلـق المبيِّـن للنـوع والعـدد، كمـا فـى قولهـم:* "جلسـتين، جلوسًـا طويـلاً"[5] ، لِمَـنْ سـأل:- "هـل

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٣٢/٢.

[2] د/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف، ص ٢٥٧.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك، ٣٥٨/٢.

[4] الزمخشرى، الكشاف، ٦٥٩/٤.

[5] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٣٢٩/١.

جلست؟" و "أمَا جلستَ؟"، والتقدير في البنية العميقة:- "جلست جلستين" و "جلست جلوسًا طويلاً".

وهكذا رأينا مسوّغات حذف الفعل، في جواب الاستفهام سواءً أكان عاملاً للحال أم للمفعول المطلق؛ وذلك لسبق الذكر في السؤال، ولوضوح القرائن اللفظية والحالية، وذلك في النحو العربي، على حين قصر التحويليون حذف الفعل على صيغة الاستفهام المنفي، كما سبق وأن وضحنا.

القاعدة السادسة:

حذف الصوت والصوتين للإيجاز والاختصار Deletion of one or two letters for brevity

يذكر التحويليون أنّه عند نفي أية جملة تدخل عليها "not"، وعندئذ تندمج بين الأداة والفعل المراد نفيه، فإذا قلنا في الإثبات:

1- John should eat a banana [1]

ج ← فاعل + فعل ناقص + فعل + مفعول

وعند النفي تصير الجملة المُخرجة على النحو التالي:-

2- John should not eat a banana.

ولرغبة الاختصار والتيسير يميل الناطق إلى إسقاط "o" من "not"، وذلك بإعمال القوانين المورفيمية فيصير المُخرج

3- John shouldn't eat a banana.

كما نجد ذلك متحققًا في غير النفي، في مثل قولهم:-

حيث حُذف "I" من "Is". He's well

حيث حُذف "Ha" من "Has' He's studied

وليس هذا ببعيد عن العربية، فنجدهم حذفوا الصوت والصوتين؛ وذلك لكثرة الاستعمال، ومنه قول العرب "يا ابن أم"، فقد حُذفت "ياء المتكلم" في هذا النداء لكثرة استعماله، وهو الحال نفسه في "يا ابن عم"، على حين لم تحذف الياء في "يا ابن أبي"، "يا غلام غلامي"، لأنها أقل استعمالا[٢].

---

(١) محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير، ص ١٨١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢/٢١٤.

وكذلك كثر حذف الصوتين في:- "لم أبلْ" و "لا تبل" ، والأصل:- "لم أبال" و"لا تبال"، فحذفت "الألف المتوسطة".

وكذلك "نون المضارع" في "يكن"، في نحو:- "لم يَكُ".

ويبين "سيبويه" أن كثرة الاستعمال سببٌ قوى لما يعترى الكلمات من تغيير، فيقول:- «وغيروا هذا لأنَّ الشئ إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مِمَّا هو مثله؛ ألا ترى أنك تقول:- "لم أكُ" ولا تقول: "لم أقُ"، وتقول:- "لا أدرِ"، كما تقول:- "هذا قاضٍ"، وتقول:- "لم أُبَلْ"، كما تقول:- "لم أَرْمِ"، تريد "لم أرامِ" فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[1]

هكذا نستنتج مما سبق مدى أهمية شرط كثرة الاستعمال في حذف الصوت والصوتين، وذلك لكون المتكلم يميل إلى الإيجاز والاختصار في العبارة ، ولا سِيَّمَا مع توفُّر القرائن الدالة على المحذوف لفظيةً كانت أو حاليةً أو سياقية

القاعدة السابعة:

حذف الاسم الموصول ورابط الكينونة Deletion of relative pronoun

ذكر التحويليون أن الاسم الموصول كثيرًا ما يُحذف لاستغناء الكلام عنه، ولا سيما إن كان واردًا قبل تركيبٍ وصفيٍّ، ويمثل لذلك بالمثال التالي:

1- The book which is on the table is very interresting

فبحذف رابط الكينونة مع الاسم الموصول لوضوح المعنى، يصير المُخرج

2- The book on the table is very interresting[2]

وقد اتفق النحو التقليدي مع النحو التحويلي في تطبيق هذه القاعدة،وقد مُثِّل لها بقوله تعالى:- ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ العنكبوت/ ٤٦. والتقدير في البنية العميقة:- "والذى أنزل إليكم" ، واشتُرِط لحذف الموصول هنا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/٢١٤.

(٢) محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير بين القدماء والمحدثين، ص ١٨٣.

أن يكون معطوفًا على موصول آخر سبق ذكره[1].

وقول "حسان بن ثابت"

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ؟

والتقدير هنا: "ومَن يمدحه ومَن ينصره" بدلالة "من" المتقدمة.[2]

ومنه قول الشاعر:

ما الذّى دَأْبُهُ احتياطٌ وحَزْمٌ وهَـوَاهُ أَطَـاعَ يَسْتَوِيَانِ

والتقدير فى البنية العميقة:- "والذى هواهُ أطاع"

واختيارية الحذف هنا تعنى جواز ذكر العنصر المحذوف فى البنية السطحية، وتكون الجملة صحيحة نحويًّا.

ويجوز حذف جملة الصلة، وإن كان قليلاً فى اللغة ومن ثم لا يرد إلا مع الضرورة الشعرية، وقد اشترطوا له سَبْقَ جملةِ صلة أخرى، ومنه قول الشاعر:

ونَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُـمَّ وَجِّهْهُـم إِلَيْنَـا

أى نحن الأولى عُرِفُوا بالشجاعة[3]، وقلة شواهد هذا النوع من الحذف ترجع إلى كَوْن الصلة والموصول متلازِمَيْن فلا يجوز الفصل بينهما، وإذا حُذِف أحدُهما فهو على نية ذكره، ويتم التعامل معه كما لو كان مذكورًا فى نص الكلام.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى منهج النحاة التقليديين فى حذف صدر جملة الصلة، ولاسيما عند طول الكلام؛ وذلك لميل الناطقين بها إلى الإيجاز والاختصار، ومن ذلك قولهم:- "جاء الذى هو ضاربٌ زيدًا"[4]، يتمثل فى أنَّ صدر جملة الصلة هو الضمير (هو) الواقع مبتدأً فتصبح الجملة : جاء الذى ضاربٌ زيدًا، بدلاً من : جاء الذى هو ضاربٌ زيدًا.

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٢٥/٢.

[2] السابق نفسه، ٦٢٥/٢.

[3] مغنى اللبيب، ٦٢٥/٢.

[4] سيبويه، الكتاب، ١٠٨/٢ & شرح ابن عقيل، ١٤٣/١، ١٤٤.

وكذلك قد يُحْذَف عائد جملة الصلة عند توافر القرائن الدالة عَلَيْه[1] ، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً﴾ الجمعة/٢، فيكون العائد على الاسم الموصول هو الضمير المستتر (هو) الواقع فاعلاً.

ونستنتج من خلال تطبيق هذه القاعدة إمكانيةَ حذف الموصول من الكلام إن كان هناك ما يدلُّ عليه، أو اعتمادًا على دلالة السياق، إلا أن هناك فرقًا بين المنهجين، حيث حذف التحويليون الموصول مع رابط الكينونة؛ لكونه يَرِدُ ظاهرًا في التركيب، على حين لا يوجد هذا الرابط منطوقًا في العربية.

كما لاحظنا مرونة النحو التقليدى فى عدم حذف الموصول فقط، بل جَوَّز حذف جملة الصلة وإن كان قليلا، كما أجاز حذف صدر جملة الصلة عند وضوح المعنى، وكذلك العائد فيها، وما هذا كُلُّه إلا رغبةً فى الإيجاز والاختصار.

---

[1] د/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف ، ص ٤٠.

النتائج

١- عُنيت هذه الدراسة بظاهرة الحذف بين المنهجين التقليدى والتحويلى؛ وذلك لكونها ظاهرةً لغويةً عامة، تشترك فيها أكثر اللغات.

٢- كثير من تقديرات النحويين التقليديين للمحذوفات أصبح مقبولاً فى ضوء النظرية التحويلية، التى تضع اعتبارً هامًا لما يُسَمَّى بالبنية العميقة أو التركيب الباطنى، فيقع الحذف فى البنية السطحية، وبتقدير المحذوف نصل إلى المعنى المراد من البنية العميقة.

٣- اتفق المنهجان "التقليدى والتحويلى" فيما يعرف بأقسام الحذف من حيث "الواجب والجائز" عند العرب، وهما ما اصطُلِح عليه عند التحويلين بـ "الإجبار والاختيار"، والفرق بينهما هو أن الحذف "الواجب أو الإجبارى": لا يجوز إظهاره فى البنية السطحية، فى حين أن الحذف "الجائز أو الاختيارى" يجوز ظهوره فى البنية السطحية وتكون الجملة صحيحةً نحويًا.

٤- الإيجاز هدف الناطقين فى جميع اللغات، مما أدَّى إلى حذف بعض العناصر لعدم التكرار، ورغبة فى الاختصار، ولا يتأتى ذلك إلا عند أمن اللَّبس.

٥- اهتم النحاة التقليديون والتحويليون بقواعد الحذف، فكان منها إسقاط العنصر الثانى، اعتمادًا على ذكره أولاً، كما اهتموا بحذف الثوانى والثوالث؛ لكونها أولى من حذف الأوائل.

٦- وتبين لنا من خلال الدراسة أن هناك جوانب اتفاق بين المنهجين التحويلى والتقليدى فى بعض قواعد الحذف، كما أن هناك جوانب اختلاف نُورِدها فيما يلى:

أ- **قاعدة حذف المماثل من التركيب اللغوى على اختلاف أبنيته**، فالنحو التحويلى يَعُدُّ حذف المماثل إجباريًا، وظهوره فى بنية السطح مؤديًا إلى جمل غير صحيحة نحويًا، على حين يرى النحاة التقليديون أن الحذف جائز، وإذا ظهر

العنصر المحذوف فى التركيب السطحى لا يودى إلى تخطئته نحويًا، وإن كان أقل فصاحة.

ب- **قاعدة حذف الفاعل فى صيغة المبنى للمجهول** ، فقد وضَّح البحث مدى التشابه بين المنهجين التحويلى والتقليدى فى تطبيق هذه القاعدة، مع بيان اختيارية الحذف،مما يتيح فرصة إظهاره فى البنية السطحية عند التحويليين، على حين رأينا النحو التقليدى لا يُظهر الفاعل المحذوف إطلاقًا فى البنية السطحية، مما جعل حذفه إجباريًا.

*يعمد التحويليون إلى إظهار حرف الجر قبل الفاعل المؤخر فى بنية المبنى للمجهول، اعتمادًا على رأيهم القائل بوجوب وجوده قبل الفاعل الحقيقى فى البنية العميقة،مما جعل ظهوره فى البنية السطحية مستساغًا، على حين لم يُجِزْ النحاة التقليديون ذلك؛ لعدم وجود هذه القاعدة عندهم.

ج- **قاعدة حذف المفعول** ، فهى متفقة بين النحوين التقليدى والتحويلى فى الأصل وإن كان هناك اختلاف فى الفرع.

- النحو التحويلى قصر هذا الحذف على الاختيار، على حين قَسَّمه النحاة التقليديون إلى مواضع يجوز الحذف فيها، وأخرى لا يجوز حذف مفعولها
- النحو التحويلى خصَّ حَذف المفعول بالاختصار، وهو ما حُذِف فى السطح، ونُوِىَ ذكره فى العمق، بينما النحو التقليدى قد ميز بين ما حُذف اختصارًا وهو منوِىٌّ فى العمق، وما حذف اقتصارًا وهو غير منوى لا فى السطح ولا فى العمق.

د- **قاعدة حذف المضاف**:- بيَّن النحو التحويلى اختيارية حذف المضاف وإمكانية ظهوره فى البنية السطحية ، على حين فرَّق النحو التقليدى بين حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه، وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه.

- تميز النحو التقليدى بتفصيل وتوضيح مواضع حذف المضاف أو المضاف إليه،

ووضع القواعد والقوانين التى على أساسها تُفَسَّر كثير من المواضع التى أُشْكِلت على الناطقين بها، ولا سيما فى القرآن الكريم.

هـ- **قاعدة حذف المسند إليه من البنية السطحية**، وقد تشابهت أيضًا مع النحو التقليدى، إلا أن التحويليين جعلوا حذفه اختياريًا لوجود ما يدل عليه متأخرًا، على حين رأينا النحاة التقليديين يحذفونه، سواء أكان الدليل عليه متأخرًا أم متقدمًا، ومن ثم فلا يوجد فرق بين كونه مسندًا أو مسندًا إليه عند وقوع الحذف.

و- **قاعدة حذف الفعل فى سياقات أو أساليب معينة**، كـ:- "الإغراء، والتحذير، والاختصاص، والنداء ، والمعيَّة ... إلخ"

وقد توصَّل البحث إلى اتفاق النحوين التحويلى والتقليدى فى تلك القاعدة حيث إن غاية المتحدث فى أكثر اللغات إيصال المعنى المراد إلى المخاطب بأقل قدر من الكلمات دونما إخلال بالمعنى. وقرينة هذا الحذف هى كثرة الاستعمال وطول الكلام، وكَوْن بعض تلك العبارات التى ورد فيها الحذف تُعَدُّ اصطلاحية فى بنيتها السطحية، مما لا يُجَوِّز معها إظهار المحذوف فى السطح ، ومن ثم يُعَدُّ حذفُه إجباريًا.

ز- **قاعدة حذف الفاعل أو إضماره**: اتفق النحوان التحويلى والتقليدى فى هذه القاعدة اعتمادًا على فهم السامع ودلالة السياق، إلا أن النحو التحويلى قد مثَّل لهذا النوع من الحذف فى صيغها الثلاث:- "الماضى، الحال، والاستقبال"، إخبارية كانت أو إنشائية.

* كما أشار البحث إلى مذهب بعض التقليديين الذين لا يجيزون حذف الفاعل مطلقًا؛ لكونه يمثل جزءًا من الفعل، فلا يكاد ينفكُّ عنه، ويفسرون حذفه على الإضمار الواجب، ومن ثَمَّ فهولاء يفرِّقون بين الحذف والإضمار.

ح- كما اتفقا فى **قاعدة حذف الجار قبل That** وهى تماثل قاعدة حذف الجار قبل "أنْ" و "أنَّ" المصدريتين،

ط- **تعد قاعدة حذف الصوت والصوتين** فى النحو التحويلى شائعة رغبة الإيجاز والاختصار، كما وجدناها متحققة فى النحو التقليدى.

ى- كما تحققت المشابهة بين النحوين التقليدى والتحويلى فى **اختيارية حذف الموصول**، مع اختصاص التحويليين بحذف رابط الكينونة معه، ولا سيما فى التركيب الوصفى، واختصاص النحو التقليدى بحذف جملة الصلة أو صدرها أحيانًا، كما حُذِف العائد فيها، بشرط أمن اللبس

ك- قال التحويليون بحذف الجار وجوبًا قبل الفاعل فى بنية السطح، فإذا ظهر كان على سبيل الزخرفة الشكلية، أما التقليديون فلم يقولوا بهذه القاعدة، ومن ثم فسروا ظهور بعض حروف الجر قبل الفاعل على الزيادة واستنبطوا منها بعض الدلالات الإضافية فى المعنى.

ل- قال التحويليون بوجود حرف جر قبل المفعول مطلقًا فى البنية العميقة؛ ولذلك أوجبوا حذفه فى بنية السطح، أما نحاة العربية فقد فرقوا بين الأفعال التى تتعدى بنفسها إلى مفعولاتها والأفعال التى لا تتعدى إلا بحرف الجر، وميَّزوا بين ما كان حقُّه أن يظهر فيه حرف الجر فى السطح، ولكنه حُذف لغرض بلاغى، وما كان حقُّه أن يُحذف منه الجار وجاء مذكورًا، ودلالة ذلك عند العرب وهذا ليس بغريب ، لكون العربية قد ارتبطت بالنص القرآنى وإعجازه الذى لا يتوفر للغة غيرها.

م- قال التحويليون باختيارية حذف الفعل فى الاستفهام المنفى، على حين قال التقليديون بجواز حذف الفعل فى جواب الاستفهام بغض النظر عن اختلاف الموقع الإعرابى لذلك الفعل المحذوف، كما أجازوا حذف الجملة بأكملها اعتمادًا على أحرف الجواب ووضوح السياق وسبق الذكر، وكذلك فعل التحويليون.

قائمة المصادر والمراجع

- د. أحمد سليمان ياقوت، علم اللغة التقابلى، ط. دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.

-الأشمونى فى حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، د . ت. القاهرة.

-ابن الأنبارى:- الإمام كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد (٥١٣/ ٥٧٧) هـ ، الانصاف فى مسائل الخلاف- شرح الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد- المطبعة العصرية صيدا- بيروت المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

-البخارى:- "أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن ذربة البخارى الجعفى". صحيح البخارى، حاشية السندى، دار المعرفة ، بيروت.

-تشومسكى، البنى النحوية، ترجمة د/ يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مجيدة الماشطة، منشورات عيون، ط الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٧م.

-ابن جنى:- "أبو الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢هـ)

الخصائص – تحقيق محمد على النجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م.

- أبو حيان التوحيدى:- "أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسى".

البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض وشارك فى التحقيق د/ زكريا عبد المجيد النونى، د/ أحمد الخولى الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ط١ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

-خالد الأزهرى:-

شرح التصريح على التوضيح ، ط إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

-الرضى الاستراباذى

شرح الكافية- بيروت- دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، محمد الزفزاف،محمد محيى الدين عبد الحميد.

- د/ ريمون طحان

الألسنية العربية (النحو- الجملة- الأسلوب) ، ط١ ، دار الكتاب اللبنانى- بيروت، ١٩٧٢م.

-إعراب القرآن المنسوب للزجاج، إبراهيم الإبيارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٦٣، ١٩٦٥م.

-الزمخشرى:- "أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى (٤٦٧- ٥٣٨)هـ الكشاف- الناشر دار الريان للتراث- دار الكتاب العربى- بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.

-السهيلى:-

نتائج الفِكَر فى النحو – تحقيق د/ إبراهيم البنا- القاهرة، مطبعة الاعتصام ١٩٥٥م.

-سيبويه:- "أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر"

الكتاب- تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

-السيوطى:- "جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (٨٤٩- ٩١١هـ)

●الاتقان فى علوم القرآن- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، ١٩٦٧م.

●الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، مطبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة، الناشر الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٥م.

●همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت/ لبنان.

-ضياء الدين بن الأثير:-

المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفى، بدوى طبانة ط نهضة مصر، د.ت.

-طاش كبرى زادة:-

مفتاح السعادة ومصباح السيادة، مطبعة الاستقلال الكبرى، مصر، د.ت.

-د/ طاهر سليمان حمودة

ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، الدار الجامعية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

-د/ عباس حسن

النحو الوافى، القاهرة، ١٩٧٥م.

-عبد العزيز الموصلى

شرح ألفية ابن معطى- تحقيق على موسى الشوملى،مكتبة الخريجى ، الرياض ١٩٩٠م.

-عبد القاهر الجرجانى

دلائل الإعجاز- تحقيق محمد رشيد رضا- ط٦، محمد على صبيح، القاهرة/١٩٦٠م.

-أ. د/عبده الراجحى:-

النحو العربى والدرس الحديث- دار الثقافة- الإسكندرية، ١٩٧٥م.

-ابن عقيل

شرح الألفية للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د. ت

-د/ فكرى محمد أحمد

التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلى- مقالة من مجموعة مقالات مهداة للمستشرق الألمانى "فيشر"، تحرير د/ محمود فهمى حجازى، مركز اللغة العربية- القاهرة- ١٩٩٤م.

-ابن قتيبة

تأويل مشكل القرآن - شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط٢، دار التراث القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

-المبرد:-

المقتضب فى علم العربية ، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مطابع الأهرام ١٣٣٩هـ.

-ابن مجاهد:-

السبعة فى القراءات- تحقيق د/ شوقى ضيف -دار المعارف- مصر ط٣، ١٩٧٢م.

-د/ محمد حسنين أبو موسى

البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى وآثارها فى الدراسات البلاغية دار الثقافة العربية- القاهرة- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

-د/ محمد على الخولى:-

قواعد تحويلية للغة العربية -دار المريخ ، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م،

-د/ محمود سليمان ياقوت:-

قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، دار المعارف ، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

-د/ نادية رمضان النجار:-

العلاقة بين الفعل وحرف الجر فى أساس البلاغة للزمخشرى- دراسة دلالية- الدار المصرية- الإسكندرية.

-ابن هشام:- "ابن هشام عبد ا لله بن يوسف"

* أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط٥، بيروت.

* شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيى الدين، دار الأنصار، ط٥، ١٣٩٨هـ، ١٩٦٨م.

* مغنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة.

-ابن يعيش:- "الموفق يعيش بن يعيش"

شرح المفصل،عالم الكتب- بيروت- د. ت.

1- Falk, Julia, Linguistics and Language Second Edition,
John wiley, songs, u. s. a, 1978.
2- Jangacker, Fundamentals of linguistic analysis Mar court,
Brace Jovaanvich. Incuis.a , 1972.

الزيادة فى الفكر النحوى

مقدمة

١ـ موضوع البحث :

يدور موضوع هذا البحث حول ظاهرة من ظواهر النحو العربى، ألا وهى ظاهرة الزيادة، فمن خلال الاطلاع فى المصادر والمراجع النحوية توصلت إلى التفات النحاة واللغويين لتلك الظاهرة، وإن كان هناك خلاف بينهم، فمنهم من يرى أن هناك أحرفًا تزاد فى تركيب الجمل نحويًا ولا يكون لهذه الحروف أصل فى دلالة الجملة، وإنما وجودها يُضيف معنىً فرعيًا إلى الجملة، وآخرون يرون أنه ليس هناك عنصر يضاف إلى التركيب إلا وله أصل فى الدلالة والمعنى؛ ولذلك يرفضون "مصطلح الزيادة" ولاسيما فى أسلوب القرآن الكريم اعتمادًا على قاعدة العرب القائلة : (إن كل زيادة فى المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى)، ومن ثم يعدون تلك العناصر توكيدًا؛ ولذلك حرصت على رصد تلك الظاهرة متبنيةً رأى الفريق الثانى، محاولةً تفسيرها من خلال الحروف والضمائر موضحةً آراء القدماء والمحدثين ولاسيما التحويليين.

٢ـ مادة البحث :

جاءت مادة البحث مُستنبطةً من المصادر القديمة والمراجع الحديثة، وأذكر منها على سبيل المثال (الكتاب لسيبويه، الخصائص لابن جنى، شرح الألفية لابن عقيل، شرح المفصل لابن يعيش،والأصول لابن السراج... إلخ)، أما من المراجع الحديثة فهناك (النحو العربى والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحى، النحو الوافى للدكتور عباس حسن، ظاهرة التقدير بين القدماء والمحدثين للدكتور محمود سليمان ياقوت)،كما تعرضْت لكتب التفسير ومنها (القرطبى) فى تأويل آى القرآن والكشاف للزمخشرى.

٣ ـ منهج البحث :

تناولتُ ظاهرة الزيادة بين القدماء والمحدثين فجاء عرض المادة فى قسمين :

* القسم الأول :

درستُ ، فيه زيادة الحروف، فقسمته إلى :

١- زيادة حروف الجر : وتعرضت لزيادة (مِن)، (الباء)، (اللام) مبينةً اختلاف آراء المفسرين والنحويين فى زيادة تلك الحروف والمعانى التى تضيفها للدلالة.

٢- حروف العطف : وذكرت زيادة الواو وهى ما عُرفت بـ(واو الثمانية) وكذلك زيادة (أو)، (ثم) مبينّةً آراء النحاة واللغويين فى ذلك، حروف النفى ولاسيما (ما)، (لا)، (إنْ) مبينةً أنماط ذلك وتخريج النحاة واللغويين له.

* أما القسم الثانى :

فعَرضت فيه زيادة الضمائر ولاسيما ضمير الفصل الذى يفصل بين المتلازمين كالمبتدأ والخبر، وما أصلهما المبتدأ والخبر كاسم إنَّ وأخواتها وخبرها، ومعمولى كان الناقصة... إلخ، مبينةً آراء القدماء والمحدثين فى ذلك، ثم ختمت برصد النتائج وثَبْت المصادر والمراجع.

٤ ـ أهداف البحث :

تهدف تلك الدراسة إلى :

١- بيان اختلاف منهج القدماء فى تناول ظاهرة الزيادة بين النحويين والمفسرين.

٢- رأى المنهج التحويلى فى تفسير تلك الظاهرة التى جاء متشابهًا مـع تفسير التقليديين، وذلك لكون النحويين يتقاربان فـى الأصـول المتمثلـة فـى البنيـة العميقة عند التحويليين والأصل المقدر عند النحاة التقليديـين وكذلـك فـى الفـروع، فتحدثـوا جميعًـا عـن ظـاهرة العـامل، والأصليـة والفرعيـة، والحذف[1]، بالإضافة إلى ظاهرة الزيادة التى هى محور هذا البحث.

٣- الاهتمام بآراء المفسرين فـى زيـادة بعـض العنـاصر اللغويـة فـى الأسـلوب القرآنى ودور ذلك فـى الدلالـة، وقـد توصّلنـا إلى أنـه ليـس هنـاك عنصـر يضاف إلى التركيب إلا وله إضافة فى المعنى، ومن ثـم استبدلتُ بمصطلح "الزيادة" مصطلح "الصلة".

٥ـ الدراسات السابقة :

جاء ذكر هذا الموضوع فى عدة دراسات سابقة، وإن لم تكن متناولـةً لتلك المنهجية التى تعرّضنا لها، فذكرها جـاء فـى المؤلفـات القديمـة متمثلـةً فـى نُتَف متناثرةً فى بعض أبواب النحـو ولاسيما بـاب "حـروف الجـر". أمـا فـى الحديث فجاءت دراسة للدكتورة "رشيدة اللقانى" تحت عنـوان "حـروف الجـر الزائدة"، وهذه الدراسة اقتصرت على حروف الجـر كمـا يظهـر مـن عنوانهـا، وكذلك الدكتور "عباس حسن" فـى كتابـه "النحـو الوافـى" إذ عـرض لزيـادة حروف الجر فقط، كما جاء ذكر الظاهرة وإن كـان قليـلاً فـى كتاب "النحـو العربى والدرس الحديث" للدكتـور "عبـده الراجحـى" مقتصـرًا فيـه علـى بيـان رأى المنهـج التحويلـى فيهـا مـن الناحيـة التركيبيـة، كمـا تعـرض لهـا الدكتـور "محمـود سليمان ياقـوت" فى كتابه "قضايا التقدير بين القدماء والمحدثين"؛ وإن

---

[1] ينظر للدارسة مبحث قواعد الحذف والمنهج التحويلى، مجلة كليـة الآداب، جامعـة الإسـكندرية، العـدد ٤٩، لسنة ١٩٩٩م.

كان عرضه لها قد جاء مقتصرًا فيه على صلتها بقضية "التقدير".

– الزيادة والمنهج التحويلي (Addition) :

من المعروف أن النحو التحويلي اتفق مع النحو التقليدي في كثير من الأصول والفروع؛ وذلك لاعتمادهما على الطبيعة الإنسانية؛ فكلا النحوين تعاملا مع اللغة على أنها عمل عقلي يختص به الإنسان دون غيره من المخلوقات، وهذه الأهمية لا تنحصر في كون اللغة مجموعة من الإشارات المنطوقة أو المكتوبة فحسب، ولكنها تعود إلى ما هو أبعد من ذلك فهي تتكون من شقين :

– **أولهما** : متصور في الذهن ويعرف بـ"البنية العميقة" (**Deep Structure**).

وثانيهما: يتصل بالجانب المنطوق أو المسموع والمعبر عنه بالأصوات والكلمات وهو ما يُعرف بـ"البنية السطحية" (**Surface Structure**) وما بين البنيتين يُعرف بقانون "التحويل" (**Transformational rule**) عند التحويليين و"التقدير" عند التقليديين.

فإذا نظرنا إلى قضية الزيادة[1] نجدها قد لاقت كثيرًا من عناية كلتا المدرستين، فالتحويليون يشيرون إلى أن هناك تركيبات نظمية قد ظهر فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق وإنما تفيد وظيفة تركيبية ما، ومن ثمَّ تُعد لونًا من ألوان الزخارف، ويمثلون لذلك بكلمات من نحو (it و there) في :

(1) <u>There</u> is a hippopotamus in that corn field.

يوجد <u>هناك</u> سيد قشطة في حقل القمح ذاك.

(2) <u>There</u> are many people out of work.

يوجد <u>هناك</u> أناس كثيرون بدون عمل.

---

[1] وقد عبر القدماء عن مصطلح الزيادة بمصطلحات عدة منها الصلة والحشو عند (الكوفيين)، واللغو، بالإضافة إلى الزيادة عند (البصريين) فإذا اختص بالتركيب القرآني سُمي (تأكيدًا) أو صلة أو إقحامًا، ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الحلبي، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، ٣/ ٧٠ - ٧٢.

فكلمة there لا تقدم دلالة فى العمق هنا، وإنما هى فاعل (سطحى) للفعل الموجود فى الجملة، أى أنها نوع من الزيادة، ومن ثم فإن التركيب فى الجملتين هو :

1- A hippopotamus is in that cornfield

يوجد سيد قشطة فى حقل القمح ذاك.

2- Many people are out of work

يوجد أناس كثيرون بدون عمل.

وكذلك استخدام كلمة it فى نحو

- It is Penelope that took my book

إنه هو "بنيلوب" الذى أخذ كتابى

فـ"it" هنا زيادة فى التركيب لأنها تقدم فقط فاعلاً فى بنية السطح[1] فإن التركيب الأصلى فى الجملة السابقة يكون الآتى :

- Penelope took my book

بنيلوب أخذ كتابى

---

[1] د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، ط. دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م، ص١٥٤، ١٥٥.

الزيادة والنحو التقليدى :

أما النحاة التقليديون فقد اختلفوا فى تعريف "الزيادة" قديمًا وحديثًا، وغاية ما يستخلص منها : أنه هو الذى يمكن الاستغناء عنه، فى الغالب، فلا يتأثر المعنى بحذفه، وربما لا يستغنى عنه، فيكون معنى زيادته هو : تركه مهملاً لا يؤثر فى غيره ولا يتأثر بغيره، سواء كان فى أصله مُعملاً مثل : "لا" النافية الزائدة، أم كان فى أصله عاملاً، مثل : "كان" الزائدة[1] . وعلى هذا قد يكون العنصر الزائد ذا عملٍ فى أصله مثل (كان) وإنما ورودها زائدة راجع إلى اعتراضها بين شيئين متلازمى المعنى كالخافض والمخفوض مثل : "جئت بلا زاد"، و"غضبت من لا شىء"، وعلى رأى البصريين يرون أنها زائدة أفادت دلالة التوكيد[2] ، وكذلك عرّف ابن هشام الزيادة قائلاً :« فاعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما فى مسألة "لا" فى نحو (غضبت من لا شىء) وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما فى مسألة "كان"»[3] ، وعلى هذا يُفهم أن العنصر الزائد ليس دائمًا غير مفيد لمعنى وإنما منه ما لا يستغنى الكلام عنه مثل "لا" فى المثال السابق، ومنه ما يضيف دلالة إضافية لمعنى المضى المستفاد من كان الزائدة، ومنه ما لا يفيد إلا دلالة التوكيد وتقوية معنى الجملة كما فى قولهم "لا يستوى الحق ولا الباطل" وعلى هذا فقد التفت التقليديون[4] إلى أن الزيادة لا تقتصر على نوع من الكلمات دون

---

[1] دكتور عباس حسن، النحو الوافى، دار المعارف، ١٩٩٦م، ١/ ٦٦.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب، ط. المدنى، د.ت، ١ / ٢٤٥.

[3] السابق نفسه.

[4] ابن السراج، الأصول فى النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، مطبعة الرسالة، بيروت، د. ت، ٢/ ٢٦٧-٢٧٠ بتصرف.

غيرها، وإن كان ورودها يكثر ويشيع فى قسم أكثر من غيره، فهى ترد مع (الأسماء)، نحو زيادة ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر فى نحو قولهم (زيدٌ هو المجتهد) فيعبر عنها بالمعادلة الآتية :

مبتدأ + ضمير فصل زائد + خبر

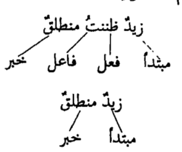
ويمكن أن تحلل على أن الضمير مبتدأ وما بعده خبر، ويمثل على النحو التالى :

مبتدأ أول + مبتدأ ثان + خبر

خبر

وقد ترد الزيادة أيضًا فى الأفعال، ولا يُزاد من الأفعال إلا ما كان دخوله كخروجه فى التركيب فلا يضيف معنىً جديدًا نحو: (ما كان أحسنَ زيدًا ← ما أحسنَ زيدًا) وأفادت (كان) هنا دلالة المضى وكذلك تُزاد الحروف كما فى قوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء، ١٥٥) فقد استدل على زيادة (ما) بإعمال (الباء) الجارة فى (نقضهم) ولو كان لـ(ما) موضع من الإعراب ما عملت (الباء) هذا العمل.

كما تُزاد الجمل نحو قولهم (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ)، وإنما رفعت (منطلقٌ) لكونها خبرًا للمبتدأ (زيد) وأقحمت الجملة (ظننتُ) فألغيت عن العمل فإذا تقدمت الكلام ما جاز إلغاء عملها[1].



[1] د. محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، ص٢٨٠، ص٢٨٢ بتصرف.

والشكلان يدلان على أن "البنية السطحية" (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ) هي التي تنتج من "البنية العميقة" (زيدٌ منطلقٌ) وهما لهما الموقع الإعرابي نفسه، والجملة (ظننتُ) لها وظيفة دلالية، فربما تعني الشك في انطلاق زيد.

وعلى الرغم من أن الزيادة واردة في جميع أقسام الكلم، إلا أنها أكثر ورودًا في الحروف والضمائر.

* أولاً : زيادة الحروف :

وهي قسمان : زيادة محضة وأخرى غير محضة.

أما الزيادة المحضة فهي التي لا تجلب معنىً جديدًا، وإنما تؤكد وتقوي المعنى العام في الجملة كلها، فشأنها شأن كل الحروف الزائدة، يفيد الواحد منها توكيد المعنى العام للجملة، كالذي يفيده تكرار تلك الجملة كلها، سواء أكان المعنى العام إيجابيًا أم سلبيًا، ولهذا لا يحتاج إلى متعلق يتعلق به ولا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه[1] . وقد وردت أمثلة كثيرة للحروف الزائدة في لغة القرآن الكريم : والقول بالزيادة يُنسب إلى النحو ولا ينسب إلى القرآن؛ ذلك بأن الزائد إنما هو زائد على أصل التركيب، فللجملة أركانها ومكملاتها من المنصوبات والمجرورات، فإذا ورد فيها غير ذلك فهو زائد على مطلب الصحة والإفادة، وقد قال النحاة: «إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى إذا جاءت الزيادة توكيدًا للمعنى»[2] .

١- حروف الجر الزائدة :

وأكثر ما يُزاد من حروف الجر (الباء) و(اللام) و(مِنْ) بشروط ذكرها

---

[1] د. عباس حسن، النحو الوافي، ٢/ ٤٥٠.

[2] الزركشي : البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١/ ٣٠٥.

النحاة. أما (الباء) فهى تزاد بين الفعل والفاعل نحو: ﴿أَحْسَنَ بِي﴾ (يوسف، ١٠٠)، وهى زيادة واجبة.

على حين يرى "الزمخشرى" أن "الباء" هنا بمعنى (إلى) والمعنى (أحْسِن إليَّ) وهو ما يُعرف بـ(تعاقب) بعض حروف الجر مكان بعضها[١].

وأما زيادتها فى قوله تعالى : ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء، ٧٩)، فهى زيادة غالبة، ودخول "الباء" هنا قدأفاد شدة الارتباط بين الفعل "كفى" والفاعل "الله"، وذلك أقوى من الارتباط بين المتضايفين، ودخول الباء على هذا النحو يدل على أن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره[٢].

أما زيادتها قبل المفعول، وهو الأكثر، كقوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾(البقرة، ١٩٥)[٣] ، فالباء فيه زائدة، والمعنى : (لا تلقوا أيديكم إلى التهلكة) والذى يدل على زيادتها هنا قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل، ١٥)[٤].

وتزاد "الباء" بكثرة فى خبر النواسخ مقيدة بشروطٍ ذكرها النحاة تتمثل فيما يلى :

١- وجوب نفى الخبر مع بقاء هذا النفى، وعدم نقضه بإلا.

---

[١] الزمخشرى، الكشاف، الناشر:دار الريان للتراث-دار الكتاب العربى، بيروت،ط٣، ١٩٨٧م، ٢/٥٠٦.

[٢] أبو حيان، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض، وشارك فى تحقيقهد. زكريا عبد المجيد النونى، د. أحمد النجولى الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٣/ ٢٦١.

[٣] الزمخشرى، الكشاف، ١/ ٢٣٧.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت، ٨/ ٢٤.

٢- أن يكون الخبر صالحًا للاستعمال فى الكلام الموجب، غير مقصور الكلام المنفى.

٣- ألا يكون الخبر واقعًا فى الاستثناء [1].

وتزاد مع بعض الأفعال الناسخة أكثر من بعض فتكثر فى خبر ليس كما فى قوله تعالى ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر، ٣٦)، ويليها اقترانها بخبر "ما" الحجازية، ثم يلى ذلك باقى النواسخ المنفية وإن كان المفسرون قد استفادوا معانى إضافية من زيادة الباء فى آية الزمر، إذ يقول الزمخشرى وهنا دخلت (الباء) مع خبر (ليس) فى هذا المقام تأكيدًا على كفاية الله سبحانه وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، لتأكيد عناية الله لنبيِّه عليه الصلاة والسلام، دحضًا لدعاوى المشركين بإيذاء آلهتهم له[2].

وكذلك زيادتها قبل (خبر ما الحجازية) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (هود، ٢٩) كما تُزاد بين الفِعْل المُسْنَد لِنُون النسوة والتوكيد المعنوى، كما فى قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ (البقرة، ٢٢٨)، وأصل الكلام : وليتربص المطلقات، وإخراج الأمر فى صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه مما يجب أن يُتَلَقَّى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن للأمر بالتربُّص، فهو يخبر عنه موجودًا... وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضًا فضل توكيد، ولو قيل: ويتربص المطلقات، لم يكن بتلك الوكادة... وفى ذكر الأنفس تهييج لهن على التربص وزيادة حث[3].

---

[1] النحو الوافى ١ / ٥٩١.

[2] الزمخشرى، الكشاف، ٣/ ٣٤٧.

[3] الزمخشرى، الكشاف، ١/ ٢٧٠، ٢٧١ بتصرف.

١ – **وأما زيادة (اللام)** : فهى للتوكيد بين الفعل المتعدى والمفعول، كما فى قول الشاعر "ابن ميادة الرماح بن أبرد" :

وَمَا مَلَكْتَ مِنْ بَيْنِ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ
مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ[1]

– وبين المتضايفين، نحو: (يا بُؤس لِلحَرْب) والتقدير: (يا بُؤس الحرب)[2] .

– كما تزاد لتقوية عامل تأخر عن موضعه، كما فى قوله تعالى ﴿**هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾ (الأعراف، ١٥٤).

– وكذلك تزاد (اللام) الداخلة على المبتدأ، كما فى قوله تعالى: ﴿**لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً**﴾ (الحشر، ١٣)؛ لإفادة توكيد مضمون الجملة، فإذا دخل عليها أحد الحروف الناسخة استوجب ذلك نقل (اللام) من المبتدأ إلى الخبر لأن لا يتوالى حرفا توكيد[3] ، كما فى قولهم: (إنَّ زيدًا لَمُجتهد).

– وتتعدد الأخبار التى تدخل عليها (لام الابتداء)، فقد يكون الخبر اسمًا، كما فى قوله تعالى : ﴿**إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ**﴾ (إبراهيم، ٣٩)، أو فعلاً مضارعًا فى نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ**﴾ (النحل، ١٢٤) أو شبه جملة، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[4] (القلم، ٤).

وأما (مِنْ) فتزاد بشروط هى[5] :

---

[1] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د. ت، ٢١/٢ بالحاشية.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب، د. ت، ١/ ٢١٠.

[3] السابق نفسه، ٣٠٠/١.

[4] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٣٠١/١، ٣٠٢.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ١٢.

- أن تكون مع النكرة، عامة، فى غير الموجب.

وزاد (الأشمونى) مع شرط النفى إضافة ما يشبهه من النهى، نحو (لا يَقُم مِنْ أحد) والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾[1] (الملك، ٣) على حين أجاز (الأخفش) زيادة (مِنْ) فى الإيجاب، كما فى قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (نوح، ٤)، ففسرها على الزيادة[2].

وقد نص بعض النحاة على زيادتها مع الإيجاب فى مواضع قياسية منها: مع تمييز "كم" الخبرية إذا كان مفصولاً منها بفعل متعدٍ، لم يستوف مفعوله فتجيء "من" وجوبًا، لكى لايلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدى وهى فى هذه الصورة الواجبة زائدة[3] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَت ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ (الأنبياء : ١١) وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الدخان : ٢٥)، ومنه قول زهير ابن أبى سلمى:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ، منْ خَلِيقَةٍ

وإنْ خَالَهَا تَخفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[4]

ومنه قوله -صلى الله عليه وسلم- «رحم الله امرأً أصلح من لسانه».

ولزيادة (مِنْ) مواضع :

---

[1] الأشمونى، فى حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٢/ ٢٢٨.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣/٨، الأخفش الأوسط، معانى القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة، الخانجى، ١٩٩٠م، ١/ ١٠٥.

[3] النحو الوافى، ٢ / ٤٦٢.

[4] مغنى اللبيب، ١ / ٣٢٣.

* **الأول** : مع المبتدأ، نحو قوله تعالى : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (هود، ٦١).

* **الثانى** : مع الفاعل، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ (يس، ٤٦).

* **الثالث**:مع المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ﴾(النساء، ٨)[١]

وإذا دخلت (مِنْ) الزائدة فى الكلام أفادت معنيين :

* **الأول** : استغراق الجنس وتوكيده، وهى الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، كالنكرة المختصة بالنفى، نحو : (ما جاء مِنْ أحد)، فزيادتها هنا لمجرد التوكيد.

* **والثانى** : إعادة التنصيص على العموم؛ ذلك لأن قولك : (ما فى الدار رجل) بدون زيادة (مِنْ) يحتمل لنفى الجنس أو نفى الوحدة؛ ولذلك جاز أن تقول : (ما فى الدار رجل بل رجلان)؛ ولما دخلت (مِنْ) فى التركيب على سبيل الزيادة : (ما فى الدار مِنْ رجل) نصت على العموم، و لم يبقَ فى التركيب دلالة تخرجه عن هذا العموم[٢] .

٢- حروف العطف :

وأكثر ما يُزاد من حروف العطف (الواو العاطفة)، كما فى قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر، ٧٣)، أى حتى إذا جاؤوها فُتحت، وقد ورد هذا الرأى عند (ابن هشام) ضمن آراء متعددة فى تخريج (الواو)، فمنهم من قال بزيادتها، ومنهم من قال بأنها عاطفة، وهناك من زعم أنها (واو الثمانية)، وإن كان ليس فى الآية ما يدل على سياق العدد حتى يقال إنها سبقت العدد ثمانية لأن أبواب

---

[١] الحسن بن القاسم المرادى، الجنى الدانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ص٢١٩ - ٢٢٠.

[٢] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٤٢٥.

الجنة ثمانية أبواب[1] . وانتهى إلى القول بأنه إن كان هنـاك مـا يسـمى بــ(واو الثمانية) فليس منها هذا الموضع، وجاء عن "القرطبي" أن دخول الواو هنـا لغـة معروفة عند بعض العرب من شأنهم أن يقولوا إذا عَدُّوا : واحد، اثنان، ثلاثـة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة وثمانية، تسعة، وعشرة، وهكذا هى فى لغتهـم، ومـا جاء فى كلامهم أمره ثمانية أدخلوا (الواو)، قلت : هـى لغـة "قُريـش"[2] ، وكذلك قولـه تعـالى: ﴿إِنَّ الَّذِيـنَ كَفَـرُوا وَيَصُدُّونَ عَـنْ سَـبِيلِ اللَّـهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (الحج، ٢٥)، أى إن الذين كفروا يصدون[3] ، وقد عَدَّ "الزمخشـرى" الواو هنا (واو الحال)، والمراد أن الصدود منهم مستمر دائم[4] .

و(ثُمَّ) تزاد، كما فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ (الأنعام، ١٥٤)، وزعم "الفراء" أنها زائدة هنا بدليل قول العرب : (أعجبنى ما صنعـت اليوم، ثم ما صنعت أمـس أعجـب)؛ لأن (ثـم) فـى ذلـك لـترتب الإخبـار ولا تراخى بين الأخبار[5] ، كما يكثر عند توكيد الجمل الاسمية والفعليـة أن يكـون بعطـف صـورى أو بغير، والأكـثر أن يكـون بـالعطف الصـورى، وأن يكـون العاطف المهمل هو الحرف "ثم" ومنهم قوله تعالى : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر : ٣، ٤) وقوله أيضًا ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ (الانفطار : ١٧)، وقوله للتقى : (الثـواب عظيـم، الثواب عظيم)[6] .

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٣٦٣.

[2] القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م، ٥/ ٣٩٩٩.

[3] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ص١٧٣، ١٧٤.

[4] الزمخشرى، الكشاف، ٣/ ١٥٠، ١٥١.

[5] ابن هشام، المغنى، ١/ ١١٨.

[6] النحو الوافى : ٣ / ٥٣٦.

٣- حروف النفى : "لا"، "ما"، "إنْ" :

* أما (لا) فهى تُزاد بين (أنْ) و(المضارع) كما فى قولـه تعـالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾، والتقدير : ما منعك أن تسجد، والدليل على زيادتها فى (الأعراف) عدم وجودها فى سورة (ص) فى قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص، ٧٥)، فأكثر النحاة والمفسرين على زيادتها فى (الأعراف)، وصلتها فى هذا الموضع لدلالة تأكيد الكلام، والتقدير (ما منعك أن تسجد) ونظير زيادتها هنا زيادتها فى قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة، ١)، والمراد : (أُقْسِم)؛ وذلك لأن الفعل المضارع الدال على المستقبل والحال لا تدخل عليه (لا) وذلك فى مذهب البصريين وتابعيهم[١] .

وكذلك قوله تعالى : ﴿قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِ﴾ (طه، ٩٢، ٩٣)[٢] ، أى : (ما منعك أن تتبعنى).

وكذلك تزاد "لا" بين الجار والمجرور مثل : "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شىء"، وزيادتها هنا من باب اعتراضها بين المتلازمين فيسمونها زائدة كزيادة "كان" فى قولهم : "زيدٌ كان فاضلٌ"[٣]، وإن كان المعنى لا يصح بإسقاط "لا" هنا.

* كذلك تزاد "لا" المقترنة بالعاطف كما فى قولهم : "ما جاء نى زيد ولا عمرو". وإن كان ابن هشام يرى عدم زيادتها لأن المعنى فى حاجة إليها فإذا حُذفت كان المراد نفى المجىء كل منهما على كل حال وأن يراد نفى

---

[١] الزمخشرى، الكشاف، ٤/ ٦١.

[٢] السابق نفسه، ٣/ ٨٣.

[٣] مغنى اللبيب، ١ / ٢٤٥.

اجتماعهما فى وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ (لا) صار الكلام نصًّا فى المعنى الأول.

* كذلك تزاد "لا" للتوكيد ليس غير كما فى قوله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِى الأَحْيَاءُ وَلاَ الأَمْوَاتُ﴾ (فاطر : ٢٢) وكذلك فى قوله تعالى : ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابْ﴾ (الحديد : ٢٩) والمراد لأن يعلم[1].

* وكذلك تزاد "لا" بين الجازم والمجزوم كما فى قوله تعالى : ﴿إِنْ لا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ (الأنفال : ٧٣) والمراد إن تفعلوه[2].

* ومن ذلك زيادتها بين (الفاء ومعطوفها) كما فى قوله تعالى : ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ (المعارج : ٤٠) وكذلك قوله تعالى ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (الواقعة : ٧٥) ومما دل على زيادتها مجيء جوابها مثبتًا[3].

* أما (ما) فقد تزاد فى أكثر من موضع :

- بين الجار والمجرور، كما فى قوله تعالى : ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (نوح، ٢٥) والتقدير : (من خطيئاتهم).

وقد تعرض (سيبويه) لزيادة (ما) فى مواضع كثيرة، إذ يقول:«(وتكون توكيدًا لَغْوًا)، وذلك كقولك: (متى ما تأتينى آتِكَ)، وقولك: (غضبت من غير

---

[1] مغنى اللبيب ١ / ٢٤٥.

[2] السابق نفسه ١ / ٢٤٨.

[3] السابق نفسه ١ / ٢٤٩.

ما جُرْم)، وقال الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء، ١٥٥)، وهو لَغْو فى أنها لم تُحْدِث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجىء من العمل، وهو توكيد للكلام»[1].

وقد تزاد (ما) بعد (إنَّ) لإفادة الحصر فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ (المائدة، ٣٣)، وهى فى مثل هذا الموضع تجعل (إنَّ) غير مختصة بالأسماء، وتهيئها للدخول على الأفعال، كما فى قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ (الأنفال، ٦)[2].

ومن المواضع التى زيدت فيها (ما) هى :

* تزاد مع (إنْ) الشرطية مؤكدة نحو قولك (إمّا تأتنى آتك) والأصل (إن تأتنى آتك) زيدت (ما) على (إن) لتأكيد معنى الجزاء[3].
* كما تزاد فى التعجب فى نحو : (ما أحسنَ زيدًا) وحكموا بزيادتها؛ (لأنها فى غاية الإبهام، والشىء إذا كان مبهمًا كان أعظم فى النفس، لاحتمالها أمورًا كثيرة؛ فلهذا كانت زيادتها فى التعجب أولى من غيرها)[4].

ويمكن اعتمادًا على زيادة (ما) تخريج إعراب بعض شواهد العربية كما فى قول النابغة :

قالت: أَلاَ لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنا ... إلـى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[5]

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ٤/ ٢٢١.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٤١٣.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٩/٥.

[4] ابن الأنبارى، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م، ص١١٢.

[5] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٦٣.

فقد نصب (الحمام) بالرغم من دخول (ما)[1] لقول العرب إنَّ (ليت) يجوز إعمالها مع دخول (ما الكافة) عليها، وهذا خلاف باقى أخوات (إنَّ) فهى لا تعمل مع دخول (ما).

أما (إنْ) فقد تزاد بعد (ما) وتصرف الكلام إلى الابتداء ومن ذلك قولهم (ما إن زيدٌ ذاهبٌ) والتقدير : (ما زيدٌ ذاهب)، ومنه قول الشاعر:

مَا إنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أنتَ تَكْرَهُهُ   إذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إلى يَدِي[2]

* وأكثر ما زيدت (إنْ) فى المواضع الآتية :

* بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة اسمية كما فى قول الشاعر :

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، ولكِنْ   مَنَايَانَا وَدُولَةُ آخَرِينَا[3]

وقد أبطلت (إنْ) (ما) عن العمل فى نصب خبرها لكونها (ما) الحجازية، ومنه أيضًا قول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُم ذَهَبًا   وَلاَ صَرِيفًا، ولَكِن أنتم الخَزَفُ[4]

فى رواية من نصب ذهبًا وصريفًا، فخرج على أنها نافية مؤكدة لـ(ما)

* وقد تزاد بعد (ما) الموصولة الاسمية كقوله :

يُرَجِّي المَرْءُ مَا إنْ لا يَرَاهُ   وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

* وبعد (ما) المصدرية كقول المعلوط بن بدل القُريعى[5] :

وَرَجِّ الفتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ٥٨.

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٢٥.

(3) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٢٥.

(4) السابق نفسه، ١/ ٢٥.

(5) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٢٢٢.

* وبعد (ألا) الاستفتاحية كقوله :

أَلاَ إِنْ سَرَى لَيْلِى فَبِتُّ كَئِيبًا أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبا[1]

* زيادة (إذن) :

١- من المجمع عليه عند النحاة أن (إذن) تكُف عن النصب فيما بعدها إذا أُقحمت بين الفعل وأى شىء يُعد من توابعه، ومنه قولهم: (أنا إذن آتيك) فهى هنا فصلت بين المبتدأ والخبر.

٢- كما تزاد أيضًا بين جُزئى الشرط نحو قولهم : (إن تأتنى إذن آتك) ويستدل على ذلك بأن الفعل معتمد على ما قبل (إذن).

٣- كما تزاد (إذن) بعد جملة القسم كما فى قولهم (والله إذن لأفعل، من قبل أن أفعل)[2] . والذى أدى إلى زيادة (إذن) هنا إقحامها بين كل عنصرين لغويين متلازمين كالمبتدأ والخبر، وجملتى الشرط والقسم وجوابهما.

ثانيًا : زيادة الضمائر :

يرى بعض المحدثين[3] أن ضمير الشأن إنما دخل فى الكلام على سبيل الزيادة، فهو يعادل (ذكر ما) بعد (إنَّ)، وذلك لأن المضمون الذى يُراد التعبير عنه إنما تُعَبّر عنه الجملة التى بعد ضمير الشأن، وبخاصة عندما رأوا هذا الضمير مبتدأً، أما إذا دخلت عليها (إنَّ) أو إحدى أخواتها، فزيادة الضمير بعدها كزيادة (ما) فى (إنَّما)، وهكذا رأى الفرق بين قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٢٥.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/ ٤١٢.

[3] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٧٥.

﴿أَحَدٌ﴾ (الإخلاص، ١)[1] ، وقولنا (قل الله أحد)، هو فرق في التوكيد بالزيادة، ويمكن الوصول إلى المعنى بقولنا: (إنَّما لا يفلح المجرمون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (يونس، ٣) ومنه قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ﴾ (النمل، ٥)، أي: (وهم في الآخرة الأخسرون) أو: (في الآخرة هم الأخسرون)، وهذا هو مذهب "الأخفش" إذ ذكر زيادة الضمير في قولهم: (اللهم إن كان هذا هو الحقَّ من عندك) فنصب (الحقَّ) على زيادة (هو)؛ لأنها جُعِلت صلة في الكلام زائدة توكيدًا، كزيادة (ما). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف، ٧٦)[2] ، وقوله تعالى : ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ (المزمل، ٢٠)؛ لأنك تقول : (وجدتُه هو وأتاني هو)[3] ؛ فصحَّ زيادتها.

---

[1] وقد نسب "الفراء" هذا الرأي لـ"الكسائي" معترضًا عليه بقوله: «ولا يكون العماد مستأنفًا به حتى يكون قبله (إنَّ) أو بعض أخواتها، أو (كان) أو (الظن)»، الفراء، معاني القرآن، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، بيروت، ٣/ ٢٩٩.

[2] الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٣٧.

[3] الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ١/ ٣٤٧، ٣٤٨.

النتائج

١- تعد ظاهرة الزيادة من الظواهر التى اتفق فيها المنهجان التحويلى والتقليدى، وذلك لكونهما متفقين فى الأساس العقلى المنبثق منهما، كما أنهما متعاملان مع اللغة ليست على أنها إشارات ورموز منطوقة فحسب، وإنما علاقات وتراكيب يتداخل بعضها مع بعض ذات تصورين أولهما : عقلى باطنى متصور فى الذهن يعرف "بالبنية العميقة"، والآخر محسوس ومدرك من خلال الأصوات والألفاظ المسموعة أو المنطوقة ويعرف بـ"البنية السطحية".

٢- لم تكن ظاهرة الزيادة هى الظاهرة الوحيدة المشتركة بين المنهجين التحويلى والتقليدى، وإنما هى واحدة من عدة ظواهر أثبت المنهج اللغوى الحديث تقاربهما فيها ومنها: "الأصلية والفرعية"، "ظاهرة الحذف"، "ظاهرة التقدير"، "ظاهرة العامل". هذا بالإضافة إلى ظاهرة الزيادة.

٣- عُنى القدماء بظاهرة الزيادة فأسموها بـ"الحشو والإقحام" تارة وبـ"الصلة والزيادة" تارة أخرى، وهم متفقون على أن (كل زيادة فى المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى)؛ ومن ثم أفادت هذه الحروف معنى التوكيد.

٤- تقع ظاهرة الزيادة فى الأسماء والأفعال والحروف بأنواعها إلا أن أمثلتها أكثر شيوعًا مع حروف الجر، حروف العطف، وبعض الضمائر، بالإضافة إلى بعض حروف النفى مثل (ما، لا، إنْ...إلخ).

٥- عرض البحث لاختلاف العلماء بمصطلح الزيادة فى القرآن الكريم، لكون الزيادة لا تُنسب إلى القرآن وإنما تُنسب إلى النحو، والمقصود من زيادة بعض الحروف التى يمكن الاستغناء عنها دون أن يتأثر المعنى الكلى للتركيب.

٦- ذكر التحويليون أن الزيادة عندهم تُمثل زخرفة شكلية فى ظهور بعض العناصر فى التراكيب السطحية بالرغم من عدم وجودها فى البنية العميقة، إلا أن مصطلح الزخرفة الشكلية التى عبَّر به التحويليون يوحى بعدم إفادة تلك العناصر الزائدة أية معنى لمضمون الجملة، على حين أثبت التقليديون دلالات إضافية لتلك الحروف الزائدة تضاف إلى دلالة التركيب.

٧- سعى البحث إلى التعرف على آراء بعض المفسرين، ولاسيما "القرطبى" و"الزمخشرى" فى دلالة تلك الحروف الزائدة، فكثيرًا ما استحسنوا كون هذه الحروف دخلت على سبيل التضمين بمعنى حروف أخرى وليست زائدة مع توضيح الدلالة الواردة من كل حرف فى موضعه، ومن ثم توصَّل البحث إلى أن ليس هناك حرف يزاد فى التركيب دون أن يكون هناك معنى مراد من هذا الحرف، وعلى ذلك فمصطلح "الزيادة" غير مناسب لأهمية تلك الحروف ومعانيها التى تؤديها فى التركيب، وبذلك نرى تسميتها بمصطلح "الصلة" وهو ما استحسنه القدماء ولاسيما فى تناول معانى القرآن الكريم.

قائمة المصادر والمراجع

١- الأخفش الأوسط :

- معانى القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة، الخانجى، ١٩٩٠م.

٢- الأشمونى :

- فى حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٣- ابن الأنبارى :

- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٤- د. تمام حسان :

- البيان فى روائع القرآن، ط١، عالم الكتب، القاهرة.

٥- الحسن بن القاسم المرادى :

- الجنى الدانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٦- أبو حيان :

- البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، وشارك فى تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النونى، د. أحمد النجولى الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٧- الزركشى :

- البرهان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الحلبى، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٨- الزمخشرى :
- الكشاف، الناشر : دار الريان للتراث - دار الكتاب العربى، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.

٩- ابن السراج :
- الأصول فى النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، مطبعة الرسالة، بيروت، د.ت.

١٠- سيبويه :
- الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

١١- د. عباس حسن :
- النحو الوافى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦م.

١٢- د. عبده الراجحى :
- النحو العربى والدرس الحديث، ط دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م.

١٣- ابن عقيل :
- شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د. ت.

١٤- الفراء :
- معانى القرآن، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى، دار السرور، بيروت.

١٥- القرطبى :
- الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م.

١٦- د. محمود سليمان ياقوت :
- قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
١٧- ابن هشام :
- مغنى اللبيب، طبعة المدنى، القاهرة، د. ت.
١٨- ابن يعيش :
- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تم بحمـــد الله

رقم الإيداع : ١٣٦٨٥ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى : 6 - 556 – 327 – 977

مـع تحـيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ – الإسكندرية

dwdpress@yahoo.com

dwdpress@biznas.com

http:/ www.dwdpress.com


Bibliotheca Alexandrina
0540475